



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان :

مسار السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
دراسة تحليلية للفترة (2010-2017)

إشراف الأستاذ :

الدكتور محمد بوقوم

إعداد الطالبة :

غزالي ظريفة

السنة الجامعية : 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ مِنَ
النَّارِ سَمُوكًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كُتُبًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا
مُجِيدًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلنَّجْمِ كُتُبًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلْقَمَرِ نُجُومًا
وَالَّذِي جَعَلَ
لِلشَّمْسِ كُرْسِيًّا
مُجِيدًا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الذين ءامنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فافسحوا
يفسح الله لكم وإذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين ءامنوا
منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير ﴾

سورة المجادلة، الآية 11

شكر وعرهان

الحمد لله الذي جلت نعمته وتقدست أسماؤه فبفضله وحسن توفيقه تم إنجاز هذا العمل. وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإنه يطيب لي بأن أتوجه بالشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل الدكتور/ محمد بوقموم الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي وتقديم التوجيه والنصح والإرشاد، كما نتوجه بجزيل الشكر والعرهان لمنبر التنمية الذاتية والحكم الراشد على إتاحتها الفرصة لنا للإطلاع على ما بجوزة المكتبة من مراجع والاحتكاك بالأساتذة من مختلف التخصصات و الاستفادة من خبراتهم، كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

غزالي ظريفة

الإهداء

إلى والدتي إجلالا وإحسانا

إلى إخوتي إعزازا واحتراما

إلى زوجي مودة ووفاء

إلى أبنائي حبا وإعزازا

إلى كل من ساعدني شكرا وعرفانا

إلى كل من ذكرت أهدي هذا العمل المتواضع.

غزالي ظريفة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وعرهان		
الإهداء		
قائمة المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
قائمة الاختصارات		
الترقيم	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	أ - ج
	الفصل الاول: التأصيل النظري للسياسة المالية	23-05
1.1	مدخل	05
2.1	الإطار العام للسياسة المالية	05
1.2.1	المفهوم والأهمية	05
2.2.1	السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	06
3.2.1	أهداف السياسة المالية	09
3.1	آلية عمل أدوات السياسة المالية	10
1.3.1	أنواع السياسة المالية	10
2.3.1	أدوات السياسة المالية	11
3.3.1	ميكانيزمات عمل أدوات السياسة المالية	15
4.1	العوامل المحددة والمؤثرة في السياسة المالية	17
1.4.1	محددات صياغة السياسة المالية	17
2.4.1	العوامل المؤثرة في السياسة المالية	18
3.4.1	التكامل بين السياسة المالية والنقدية والتجارية	20
5.1	خلاصة	23

61-25	الفصل الثاني: الاطار النظري لأسواق النفط	
25	مدخل	1.2
25	أسعار النفط: المفهوم والمحددات	2.2
25	مفهوم السعر النفطي	1.2.2
28	محددات السعر النفطي	2.2.2
32	أسواق النفط: المفهوم، الاتجاهات والصدمات	3.2
33	مفهوم سوق النفط العالمية	1.3.2
34	اتجاهات وصدمات السوق النفطية	2.3.2
36	السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط	4.2
37	السياسة المالية وتعثر التنمية في الدول النفطية	1.4.2
41	تنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية	2.4.2
43	إضاءات على تقلبات أسعار النفط في بعض الدول النفطية	3.4.2
61	خلاصة	5.2
87-63	الفصل الثالث: السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط	
63	مدخل	1.3
63	الصناعة النفطية في الجزائر	2.3
63	السياق التاريخي لاكتشاف النفط في الجزائر	1.2.3
64	توجهات السياسة النفطية في الجزائر	2.2.3
67	تطور عائدات النفط في الجزائر	3.2.3
68	قراءة في تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2019	3.3
68	إضاءات على الفترة 2000-2010	1.3.3
70	إضاءات على الفترة 2010-2014	2.3.3
72	إضاءات على الفترة 2015-2019	3.3.3
74	انعكاس انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة: 2010-2017	4.3
74	انعكاس انخفاض أسعار النفط على النفقات العامة	1.4.3
75	انعكاس انخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة	2.4.3

76	انعكاس انخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة	3.4.3
76	إضاءات على تطور صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2010-2017	4.4.3
79	دراسة تحليلية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة 2010-2017	5.3
79	اللجنة الهولندية تلاحق الاقتصاد الجزائري	1.5.3
81	دورية السياسة المالية من نواتج اللجنة	2.5.3
84	الأثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط	3.5.3
86	خلاصة	6.3
88-87	خاتمة	
92-89	قائمة المراجع	

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الترقيم	عنوان الجدول	الصفحة
1.2	أكبر الصناديق السيادية حسب حجم الأصول (ديسمبر 2017)	45
2.2	تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري السعودي خلال الفترة (2010-2017)	47
3.2	الإيرادات الحكومية للعراق حسب مصادرها بالأسعار الجارية	49
4.2	تطور الانفاق الحكومي للعراق بشقيه الجاري والاستثماري خلال الفترة (2010-2017)	50
5.2	تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري العراقي خلال الفترة (2010-2017)	51
1.3	تطور عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	67
2.3	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	69
3.3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو في الجزائر	70
4.3	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو في الجزائر	71
5.3	تطور الانفاق العمومي والإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	71
6.3	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2014)	72
7.3	تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2010-2017)	74
8.3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة (2010-2017)	75
9.3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	76
10.3	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)	78
11.3	أثر تدفق كثيف من مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية لبلد ما	79
12.3	التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر	80
13.3	تطور الصادرات من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	81
14.3	الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال	82
15.3	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط	83

قائمة الأشكال

الترقيم	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	السياسة المالية التوسعية	16
2.1	السياسة المالية الانكماشية	17
1.2	محددات أسعار البترول	32
2.2	نموذج كوردن	39
3.2	مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease	40
4.2	تطور الرصيد الموازي وكذا الدين العام للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2012-2017)	44
5.2	إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي	46
6.2	تطور الصادرات البترولية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة (2010-2017)	47
7.2	تطور الصادرات غير البترولية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة (2010-2017)	47
8.2	تطور الموازنة الحكومية لفرنزويلا خلال الفترة (2010-2017)	55
9.2	تطور الميزان التجاري الفنزويلي خلال الفترة 2013-2015	56
10.2	تطور الدين الحكوميلفرنزويلا خلال الفترة(2009-2017)	56
11.2	تطور معدلات التضخم في فنزويلا حسب بلومبيرغ وتقدير رويترز لعام 2018	57
12.2	اخبار قيمة البوليفار الفنزويلي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي	58
1.3	تطور عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2017	68
2.3	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	72
3.3	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2017)	83
4.3	قنوات انتقال الأزمات السعرية	84



قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات

المصطلح	الاختصار
Expenditure Policy	EP
السياسة الإنفاقية	
Revenues Policy	RP
السياسة الإيرادية	
Taxing Policy	TP
السياسة الضريبية	
Loaning Policy	LP
السياسة الإقتراضية	
The posted prices	PP
الأسعار المعلنة	
Therealized prices	RP
الأسعار المتحققة	
The spot prices	SP
أسعار الإشارة	
TheMarket Price	MP
سعر السوق	
The Real Price	RP
السعر الحقيقي	
The Paper Barrel Price	PBP
سعر البرميل الورقي	
TheConversion Prise	CP
سعر التمويل	
TheEconomic Price	EP
السعر الاقتصادي	
The tax-plad cost prices	TPCP
أسعار الكلفة الضريبية	
Le cod pétrolier saharien	CPS
قانون البترول الجزائري	
Organisation commune des régions sahariennes	OCRS
منظمة دول الصحراء المشتركة	
Produit Intérieur Brut	PIB
الناتج الداخلي الخام	
Le Fond de Régulation des Recettes	FRR
صندوق ضبط الموارد	

Organization of the Petroleum Exporting Countries منظمة الدول المصدرة للنفط	OPEC
Countercyclical fiscal Policy السياسة المالية غير الدورية	CFP
Procyclical fiscal Policy السياسة المالية الدورية	PFP
Acyclical fiscal Policy السياسة المالية المستقرة	AFP

مقدمة

1) مدخل

لا ريب في أن النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم، نظرا لما يتميز به من خصائص تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى كسهولة الاستغلال وملاءمته للتكنولوجيات المستخدمة، ولأن النفط يعد موردا طبيعيا ناضبا فإن هذا يجعله أهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي، الأمر الذي جعل الصناعة النفطية تشهد تطورا سريعا وتعرف تعقيدات كبيرة في تسويقه، حيث أدى ذلك إلى إنشاء سوق عالمية له تتميز بعدم الاستقرار و عدم التأكد بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات تعكس التغيرات الدولية والإقليمية التي تموج بها الساحة الاقتصادية العالمية. لهذا تواجه الدول الريعانية المصدرة للنفط تحديات تنموية وتمويلية بفعل هذه التغيرات. وفي ظل الاعتماد الشديد على العائدات النفطية باعتبارها دعامة أساسية للموازنات العامة ولموازن المدفوعات فإن السياسة المالية تعد أداة رئيسية تستعملها تلك الدول للتكيف مع هذه الأوضاع والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

إن الحديث عن الاقتصاد الجزائري وتحليل قدراته التنموية والتمويلية يشكل تحديا لكل دارس، فلطالما اتسم هذا الأخير بسمة أساسية انعكست على توازناته الاقتصادية الكلية، شكل فيها النفط مصدرا أساسيا لتمويل التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي الشيء الذي جعل من هذا الاقتصاد عرضة للهزات والتغيرات التي تحدث في أسعار النفط دوليا، وجعل من الهيكل الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الكلية مرآة تعكس كل التطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية. مما انعكس سلبا على مساره التنموي لاسيما في أعقاب أزمة النفط الأخيرة سنة 2014.

(2) إشكالية الدراسة: تأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التقلبات في أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر؟ وللإجابة عن إشكالية الدراسة ارتئيت إلى الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

أ) ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي ميكانزمات عملها في الدول النفطية؟

ب) ما الأهمية الاقتصادية للنفط؟ وما هي العوامل المحددة والمتحركة في أسعاره؟

ج) ما واقع السياسة المالية في الجزائر؟ وهل يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي؟

(3) فرضيات الدراسة: بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

مسار السياسة المالية في الجزائر يعكس التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية للنفط.

لاختبار صحة الفرضية الرئيسية ارتئيت إلى الاستعانة بالفرضيات الجزئية التالية:

- السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق التوازن الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط.

- تتحدد أسعار النفط نتيجة التغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية.

- السياسة المالية في الجزائر رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية.



4) **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد أهم المواضيع على مستوى الاقتصاد الدولي، والذي كثيرا ما طرح للنقاش من خلال البحث في انعكاسات تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية، وذلك لاستشراف آفاق المستقبل، مما يسهل على واضعي السياسة المالية بناء توجهاتهم المستقبلية خصوصا بعدما شهدته الساحة الدولية من تطورات اقتصادية. كما تتزايد أهميته بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط على غرار الجزائر والتي تعتمد بشكل أساسي في تغطية نفقاتها على العائدات النفطية.

5) **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتسليط الضوء على مسار السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2017، وتدرج ضمن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية نوجزها فيما يلي:

- معرفة خصائص ومكانة النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي الدول المصدرة له بصفة خاصة
- التعرف على العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط
- الوقوف على حقيقة وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وأعراضه.
- معرفة اتجاهات السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

6) منهج وحدود الدراسة

غستستخدم هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتستمد معلوماتها وبياناتها من مصدرين متكاملين هما:

❖ مصادر أولية: تتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، بما في ذلك الكتب والدوريات.

❖ مصادر ثانوية: تتمثل في جمع البيانات من واقع النشريات والدراسات الصادرة عن الندوات والملتقيات والمؤتمرات العلمية والمواقع الملائمة على شبكة الإنترنت، حيث حددت فترة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017.

7) **الدراسات السابقة:** توجد العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع وإن كان بعضها يختلف في منهج الدراسة المستخدم نذكر منها:

❖ إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014):** تهدف هذه الدراسة أساسا إلى قياس أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية من خلال تقدير نموذج قياسي يعكس العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة في المدى القصير مع تقدير معالم حالة التوازن في المدى الطويل بهدف الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج نذكر منها:

- من خلال اختبار استجابة ردة الفعل اتضح أنه سيكون للصدمة السعيرية الإيجابية للنفط تأثير إيجابي على الإنفاق الحكومي خلال المدى القصير.

- تأثير الصدمة الإنفاقية كان أكبر من الصدمة الإيرادية على طول فترة الاستجابة، بمعنى أن تأثير السياسة المالية على معدل النمو في الحالات الإيجابية أكبر منها في الحالات السلبية.

❖ بن رمضان أنيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول (دراسة حالة الجزائر): تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية.

❖ شرقق سمير، قحام وهيبة، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري: تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري في ضوء النظريات الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى غياب أثر الإنفاق وتحويل الموارد، حيث يمكن شرح نظرية المرض الهولندي في الجزائر في عدم تنافسية قطاع الصناعة التحويلية وتراجع القطاع الزراعي.

8) هيكلية الدراسة: حتى تتم دراسة الموضوع بطريقة منسجمة وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيقا لهدف الدراسة ارتيمت تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول للتأصيل النظري للسياسة المالية عبر التطرق إلى مفهوم السياسة المالية، أهميتها وآليات عمل أدواتها، في حين خصص الفصل الثاني للإطار النظري لأسواق النفط من خلال عرض لمفهومه واتجاهات وصددمات السوق النفطية وواقع السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط. ليدرس الفصل الثالث السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث تم التطرق فيه إلى الصناعة النفطية في الجزائر، تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2019 وعرض لانعكاس انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2017.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للسياسة

المالية

1-1 مدخل

تحتل السياسة المالية في العصر الحديث مكانة هامة بين السياسات الأخرى، فقد أصبحت أكثر تطوراً على ما كانت عليه من قبل، وهذا التطور نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي جون ماينارد كينز 1936 في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، وما تراتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة. منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دوراً أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من أزمات اقتصادية، والسعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وانماؤه. على هذا الأساس سيتم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار العام للسياسة المالية، ثم آلية عمل أدوات السياسة المالية، وأخيراً العوامل المحددة والمؤثرة في السياسة المالية.

1-2 الإطار العام للسياسة المالية

أدى تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى بروز اصطلاح " السياسة المالية"، حيث اهتم الفكر الاقتصادي بدراسات عديدة حول هذه السياسة خاصة بالنسبة لآلية التصحيح الذاتي التي تعتمدها السياسة المالية من خلال أدواتها وميكانيزماتها. فما هي السياسة المالية وما أدواتها وما أهدافها.

1-2-1 المفهوم والأهمية

أ) مفهوم السياسة المالية:

اشتق مفهوم السياسة المالية أصلاً من الكلمة الفرنسية «Fisc» التي تعني حافظة النقود أو الخزانة. وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب " السياسة المالية ودورات الأعمال " للبروفيسور Alain.H.HANSEN وقد اختلفت تعاريف السياسة المالية باختلاف المراحل الزمنية والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية، فضلاً عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها: " مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات والهيئات العامة أن تطبقها في تحديد النفقات العامة وتأمين الموارد اللازمة لسد هذه النفقات من خلال توزيع أعبائها بين الأفراد"¹. وهناك من عرفها على أنها: " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي، ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"². وكذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها: " السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام

¹ سيماء محسن علاوي(2016)، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي(1996-2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، العراق، ص 433.

² محمود حسين الوادي، أحمد عزام(2000)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 182.

— بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية — وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفاً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات¹.

استقراءاً للتعريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي أداة الدولة التي تستطيع بواسطتها تأمين الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها وتكييف أوجه هذا الإنفاق بغية تحقيق أهداف معينة.

(ب) أهمية السياسة المالية:

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بشكل بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءاً مهماً وأساسياً فيها، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية:²

— التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والإنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجال الصحة والتعليم... الخ.

— التعامل مع الضرائب والإنفاق العام كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي.

— العمل جنباً إلى جنب والسياسة النقدية لتحقيق معدلات التشغيل والاستقرار النسبي في الأسعار.

1-2-2 السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً في السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعاً لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة. وقد كانت السياسة المالية في البداية سياسة محايدة، ثم انتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي بمحيء جون ماينارد كينز ومع ظهور أزمة الكساد الاقتصادي الكبير العالمي سنة 1929.

(أ) السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي (عند التقليديين):

وجه الاقتصاديون التقليديون من أنصار المذهب الحر، ومن قبلهم الطبيعيون مجموعة من الأفكار لدراسة موضوع المالية العامة، وذلك لتأثرهم بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تقلص من دور الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه في حياة المجتمع. ومن الأفكار التي سادت عند التقليديين أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً حيث تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف

¹ هشام مصطفى الحمل (2006)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية — دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي

المعاصر، شركة الجلال للطباعة، ط1، الإسكندرية، مصر، ص 6

² فليح حسن هلف (2008)، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ص 236.

في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي. وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حيادية السياسة المالية وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها في المذهب الحر عدة نتائج ولعل من أهمها:¹

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، والعدالة والدفاع والحملة العسكرية. ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسا للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.

وقد نتج عن ذلك أن اقتضت النفقات العامة على ضمان سير المرافق العامة وأصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ورفض الكلاسيك الالتجاء إلى العجز الموازي أو الالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية إلا في الحالات الاستثنائية وفي أضيق الحدود مع الأخذ بالوسائل الكفيلة لتسديد هذه الديون في أقصر وقت ممكن. ويمكن القول إن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في النقاط الثلاث:

- تحديد أوجه الإنفاق العام

- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة

- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

ب- السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الانتقال من سياسة مالية محايدة إلى متدخلية نظرا لتضايف عدة عوامل ومن أهمها ما يلي:²

1) الأزمات الاقتصادية: وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات من 1929-1933 ونتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن. كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجتها، فقد خفض سعر الخصم من 6% إلى 1.5% ودخل النظام المصرفي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة بل أوقف العمل بنسب الاحتياطي القانوني، ومع ذلك ازداد الموقف سوءا حتى اضطرت إنجلترا في سبتمبر 1931 إلى إيقاف العمل بنظام الذهب. ويؤدي التمسك بالسياسة المالية وفقا للمنظور الكلاسيكي إلى زيادة وقوع الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها وامتداد آجالها.

¹ أريالهمحمد (2010-2011)، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 3، الجزائر، ص 9-10.

² المرجع السابق، ص 11-12.

2) التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي: لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة إما بسبب الحروب الكبيرة وإما بانتشار الروح الديمقراطية وتفشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد بحكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي وذلك لرفع مستوى المعيشة.

3) الثورة الكينزية: والمتمثلة في أفكار الانجليزي الشهير جون ماينارد كينز وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي أصدره عام 1936، الذي قدم فيه انتقادا كبيرا لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا مكافئا له، أي كل ما يعرض يباع. وأوضح بان البطالة يمكن ان توجد ولفترات طويلة، وأن توجد إلى الأبد. كما أوضح "

كينز" في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما أثبت خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن الاقتصاد يتوازن بفعل اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية يسعى دون

قصد لتحقيق مصلحة المجتمع. وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمرا ضروريا. أعطت كل هذه التغيرات معنى واسعا للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها. وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية

نتيجة مباشرة لتبني الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربه، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها.

كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها واهم ملامح المالية العامة:

-انتقاد الحياد المالي للدولة، حيث أصبح مطلوباً وضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.

-رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة واستخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد كان لهذه العوامل تأثيرا كبيرا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية حيث ظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وطبقت هاتين السياستين في الولايات

المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي. فلقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933-1937، ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من 1937.

❖ السياسة المالية المحضرة: يسميها البعض سياسة سقي المضخة، ومضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي

إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع

للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته. وهي سياسة علاج مؤقت ولا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل.

❖ **السياسة المالية المعوضة:** وقد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرية في مساندة التغيرات والتقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي، سواء كانت انكماشية أو تضخمية. ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام وبضغط الضرائب، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام ورفع الضرائب. ويتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استنادا إلى تحليل كينز، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازي. ويلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ، وهي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط وتعمل على ضخ المبالغ من المال من أجل إنعاش الاقتصاد، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية والتضخمية.

1-2-3 أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، بفضل الاعتماد على ادواتها المختلفة نستعرضها فيما يلي:¹
(أ) التوازن المالي: ويقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالتلاؤم ومواجهات الخزنة العامة من حيث المرونة والغرارة، ويلتزم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وغيرها، وأيضا ألا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية ما إلى ذلك.

(ب) التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقلل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الانفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

(ج) التوازن الاجتماعي: المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة والمساواة.

(د) التوازن العام: التوازن العام هو التوازن بين مجموع الانفاق الوطني وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

¹ بماء الدين طويل (2015-2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 52-53.

هذا مع ملاحظة أنه قد يكون هناك تعارض واضح بين الأهداف لذلك يأخذ بعين الاعتبار الترتيب المنطقي للأهداف المذكورة، فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولاً، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي، ليلي ذلك التوازن الاجتماعي، وأخيراً الهدف المالي وتبدير موارد الدولة على أحسن وجه.

1-3-1 آلية عمل أدوات السياسة المالية

تعتبر أدوات السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدالة الاجتماعية، كما أنها تستخدم في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية.

1-3-1 أنواع السياسة المالية

أولاً) السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:¹

أ) التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... إلخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلاً نقدياً أو عينياً مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة... إلخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب) التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ج) تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانياً) السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

أ) زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات فئة الدخل المتدنية.

¹ سالكي سعاد (2010-2011)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-رسالة ماجستير في التسيير

الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 14.

(ب) التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض إما اختيارياً أو إجبارياً.

(ج) الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار.

1-3-2 أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وسنسلط الضوء على كل أداة وفق ما تتطلبه كما يلي:

أولاً) السياسة الإنفاقية (EP):

يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها: " البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية"¹

والسياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. بينما تستهدف الدول النامية إلى بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان. والسياسة التي تستخدمها الدولة للإنفاق على الأوجه المختلفة تسمى النفقة العامة.

(أ) مفهوم النفقات العامة: يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: " مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"²

كما يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام".

واستقراءً للتعريفين السابقين يمكن القول أن النفقة العامة هي مبلغ من المال تنفقه الدولة من أجل الصالح العام.

العام.

(ب) أنواع النفقات العامة

يمكن تقسيم الانفاق العام إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءاً من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من اتجاهها الأصلي بغرض تحقيق هدف محدد.

(1) النفقات الحقيقية: تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية واستثمارية (رأسمالية)³

¹ سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي (1996-2011)، مرجع سابق، ص 434.

² عبد المطلب عبد الحميد (2002)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ص 55.

³ هيفاء غدير غدير (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص 18-19

❖ **النفقات الجارية:** وتشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإدارات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والمكافآت وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية ووسائل نقلوما إندلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة.

❖ **النفقات الاستثمارية:** تشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية مثل ما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصفة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد، وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة. وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو نفقات استثمارية تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.

2) **النفقات التحويلية:** تشمل المصروفات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل على سلع أو خدمات فهي بذلك تهدف إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، وتنقسم تبعا لأغراضها لثلاثة أنواع:

❖ **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بغرض تخفيض تكلفة إنتاجها وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، إما لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.

❖ **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتزايد أهميتها في الوقت الحاضر نظرا لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

❖ **النفقات التحويلية المالية:** وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساسا فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية.

ثانيا) **السياسة الإيرادية (RP):** لقد أصبحت الإيرادات العامة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي لها تأثير واضح في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فهي أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسة الإيرادية إلى ثلاث فروع أساسية:

أ) **السياسة الضريبية (TP):** تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعا لتعدد أهدافها، وإن اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع ويمكن تعريفها بأنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم

التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية".¹

وهناك تعريف آخر ينص على أنها: "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"².

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج.
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة.
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.
- ويقودنا الحديث عن السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية. حيث يعرف النظام الضريبي على أنه " مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصاديا عن صورته في مجتمع متخلف"³.

1) تعريف الضريبة: تعرف الضريبة بأنها " اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، مالية... الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك"⁴.

وعليه يمكن القول أن الضريبة هي مبلغ من المال يدفعه الأفراد حسب مقدرتهم للدولة لتأمين نفقاتها وتمويل القطاعات العامة من أجل تحقيق نفع عام.

2) أنواع الضريبة: يمكن تقسيم الضرائب إلى الأنواع التالية:

❖ **الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:** في العصور الوسطى كانت تسمى الضرائب على الأفراد ضريبة الرؤوس ومن مزاياها سهولة فهمها وجبايتها وكذا عدالتها وصعوبة التهرب منها، لكن بعد ظهور النظام الرأسمالي وسيادة الحرية الاقتصادية، ظهرت الضرائب على الأموال بعد أن أصبحت الأولى عاجزة عن مد الدولة بما تحتاج إليه بل وفقدت عدالتها.

¹ قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ص 23

² يونس أحمد الطبريق، المرسي السيد حجازي (2004)، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر، ص 23

³ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي (بدون سنة نشر)، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ص 13.

⁴ بجاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، مرجع سابق، ص 46.

❖ **الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:** الضرائب التوزيعية هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي، على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعاً لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة، أما الضرائب القياسية فهي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي.

❖ **الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:** فالضرائب المباشرة تفرض دورياً (سنوياً) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، ومن المستحيل نقل عبئها ودفعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، ويتم تحصيلها بناءً على أوراق وقوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول ومقدار الضريبة المفروضة عليه. أما الضرائب غير المباشرة فيمكن نقل عبئها، فدفع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات)، ويتم تحصيلها دون الحاجة إلى إصدار قوائم أو البحث عن حالة الممول الشخصية، وإنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو بيعها للمستهلك.

❖ **الضرائب العينية والضرائب الشخصية:** الضرائب العينية لا تراعي مصدر الدخل، وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله (دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمته، وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية بسعر موحد (ضرائب نسبية) على إجمالي الدخل أو رأس المال، أما الضرائب الشخصية فتأخذ بعين الاعتبار مصدر الدخل، ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدرًا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة، ولا تفرض إلا على الصافي فقط وبأسعار متزايدة (تصاعدية).

❖ **الضريبة الموحدة والضرائب النوعية:** الضريبة الموحدة تغطي الإيرادات التي يحصل عليها الممول في وعاء واحد وتفرض سعراً معيناً، وهي ناجحة أكثر في الدول المتقدمة، لتتميز بالاقتصاد في نفقات الجباية وتحقيق العدالة الضريبية، وتمكن من معرفة الضريبة المستحقة بسهولة أما الضرائب النوعية تفرض على كل مصدر من مصادر الدخل، ومن مزاياها أنها يمكن أن توفر حصيلة معقولة خاصة في الدول النامية التي تكثرت فيها ظاهرة التهرب الضريبي، لكن من عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

ج) السياسة الإقتراضية (LP): وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الإيرادية في السياسة المالية، وتلجأ الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى، والثاني تكون للضرائب ردود اجتماعية عنيفة.

ويمكن تعريف القروض العامة على أنها: "مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفوائدها طبقاً لشروط القرض"¹. وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالباً ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل استثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، مرجع سابق،

(د) سياسة العجز الموازي: تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولاً ومسلماً به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون ماينارد كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة.¹

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة.

وهناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز الذي تحدثه الدولة بمحض إرادتها، وهناك عجز غير مقصود، وقد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازي في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات.

فالفكر الكلاسيكي يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة، وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي. ويرر هذا الفكر وجهة نظره على هذا النحو التالي:²

❖ في حالة وجود عجز في الموازنة العامة، تحاول الدولة تغطيته إما بالاقتراض أو زيادة الإصدار النقدي الجديد وكلاهما ضار بالاقتصاد القومي، فالاقتراض يمثل عبئاً على الأجيال القادمة، ويؤدي إلى زيادة النفقات وذلك عند تاريخ تسديد الأقساط والفوائد. أما الإصدار النقدي، فيؤدي إلى التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

❖ أما في حالة وجود فائض في الموازنة العامة فإن لذلك أيضاً مساوئه من نواحي عدة، فوجود الفائض يعني أن هناك تعسفاً من جانب الحكومة في فرض الضرائب. ويمثل الفائض قدراً من حصيلة الضرائب يفوق احتياجات الدولة مما يجعلها تزيد من نفقاتها، وقد لا تكون أوجه هذه النفقات ضرورية، وبذلك تصبح أعباء دائمة في المستقبل وسبباً في توليد العجز في الموازنة العامة.

من ناحية أخرى، فإن وجود فائض في الموازنة العامة يدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعام نحو الانكماش حيث يقل مستوى النفقات العامة عن مستوى الإيرادات العامة التي تمثل اقتطاعاً من مداخيل الأفراد.

وننتج عن مبدأ الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي نتيجتان هما:

- أنه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (وهي القروض العامة والإصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة التقليدية

- أنه يجب عدم زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة

1-3-3 ميكانيزمات عمل أدوات السياسة المالية

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتحلى آلية عملها في:¹

¹ اريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)، مرجع سابق، ص 26.

² المرجع السابق ص 27.

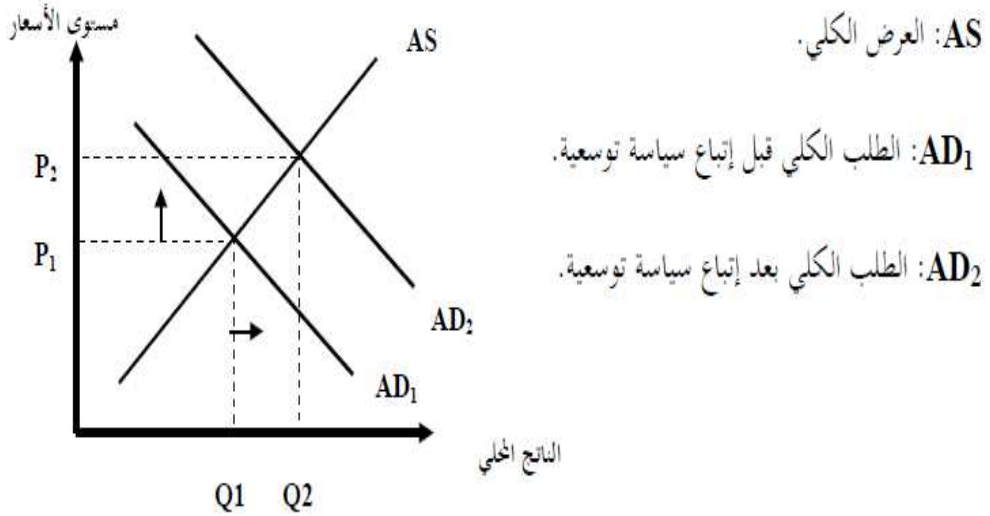
أولاً حالة الكساد الاقتصادي: بحيث يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ في نموه، وللخروج من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، والتي تكون عن طريق:

أ) **زيادة مستوى الإنفاق العام:** من خلال زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب والذي يؤدي بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى يد عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

ب) **تخفيض الضرائب:** بحيث تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

ج) **استخدام الأدوات معا:** أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد. والشكل التالي يوضح كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد:

الشكل (1-1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي (2005)، مبادئ الاقتصاد الكليين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط7، عمان، الأردن، ص 327.

ثانياً حالة التضخم في الاقتصاد: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار. ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وحفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

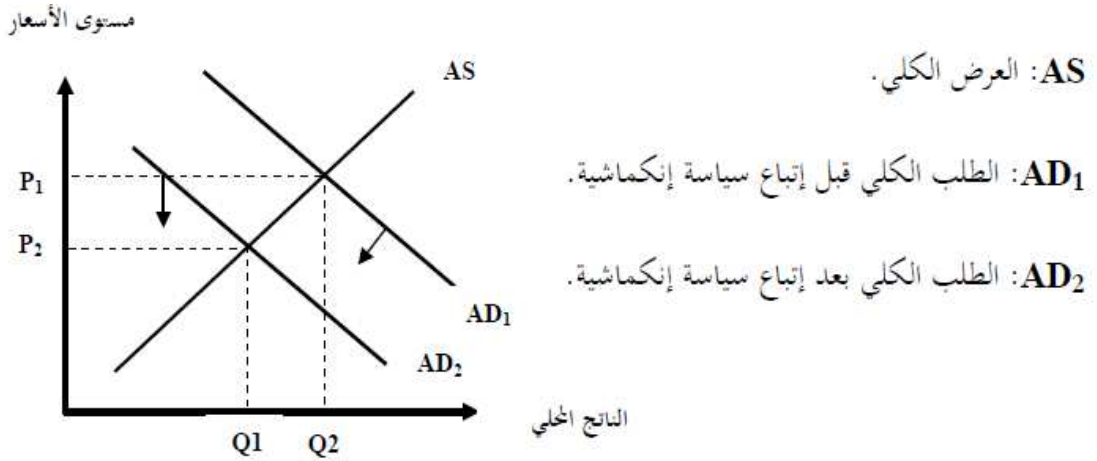
أ) **تخفيض مستوى الإنفاق العام:** والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي (2005)، مبادئ الاقتصاد الكليين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط7، عمان، الأردن، ص 327.

(ب) رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

(ج) المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم وبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم:

الشكل (1-2): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الورني، أحمد حسينا الرفاعي (2005)، مبادئ الاقتصاد الكلي بنظريو التطبيق، ط7، داروائل للنشر، عمان، الأردن ص 329.

يوضح الشكل أعلاه كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD₁ إلى AD₂ وخفض الأسعار من P₁ إلى P₂. وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

1-4 العوامل المحددة والمؤثرة في السياسة المالية

عرفت السياسة المالية بأنها دراسة الآثار القانونية، السياسية والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر في السياسة المالية، فمنها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة تلك الآثار المختلفة.

1-4-1 محددات صياغة السياسة المالية

في ضوء الأهداف المعطاة تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها:¹

(أ) مستوى الوضع الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي

¹ حربي موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، ص 186-187.

يقوم على التحصيل. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود وعي إدراكي كفوّ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

(ب) **مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:** بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة وإلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له، فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

(ج) **وجود سوق مالي:** من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودونا إلى أن سوق مالي منظم، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. كما لا يمكننا اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد الوطني. بمعنى التأثير على درجة سيولة النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس، المال، أصول حقيقية)، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية داخلية.

(د) **وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:** نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية، وبما أن السياسات النقدية والمالية تمر من خلال الجهاز المصرفي وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرته الجهاز المصرفي وكفاءته.

1-4-2 العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في السياسة المالية، فمنها ما يؤثر إيجابا ومنها ما يؤثر سلبا وتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ-العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قدم الزمان، وقد مس كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن حديد هذا الاقتطاع وتوزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في نقاط ثلاث¹:

¹ دراوسي مسعود(2006-2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 65.

1) تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات.

كما يمكن أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2) تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنات السياسية نجد أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، فالأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور الحملات العسكرية، ومن جهة أخرى الحروب عادة ما تترك خلفها آثار مالية، كعبء القروض ونفقات إعادة التعمير لذا يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية.

3) التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ب) العوامل الإدارية

إن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية هو تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر على النحو التالي:¹

1) تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية: هذا التأثير هو تأثير مزدوج، فهناك أثر البنات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية.

❖ تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر مالي وبشري قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

¹ دراوسي مسعود (2006-2005)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990-2004)، مرجع سابق ص ص 67-68.

❖ تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة عادة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب

مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية.

(2) تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية: تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيراً مزدوجاً، فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية وكذلك تأثير على السياسة الإدارية

❖ تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.

❖ تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: يتضح تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة وتطبق سياسة انكماشية في حالة العكس.

ج) أثر النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكاناً للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.

1-4-3 التكامل بين السياسة المالية والنقدية والتجارية

أولاً) التكامل بين السياستين المالية والنقدية

يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنتاج-الاستهلاك-الاستثمار-الادخار-الأسعار والعمالة...) للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا".¹

¹ عدنان العريبي، حسين وقاف (2014)، دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36)، العدد (5)، سوريا، ص 550.

والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان،... الخ). إن التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكد العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلي مثلاً— كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل

الاقتصادي الكلي— يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار النقدي— كأداة من أدوات السياسة النقدية— له تأثيره على حجم الطلب الكلي أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية.

(أ) **أوجه التوافق بين السياستين المالية والنقدية:** يركز المربع السحري لكالدور على التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية، و الذي أصبح لاحقاً الهدف المشترك لدى مختلف الدول، إلا أنه لا يمكن للسياسة النقدية إدراك هذا الهدف دون توافق و تنسيق مع السياسة المالية، حيث أن استخدام سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم قد تفشل في حالة اسنادها بسياسة مالية تقوم على تخفيض معدلات الضرائب و زيادة مستويات الإنفاق العام أي سياسة مالية توسعية هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن تحقيق هدف معالجة الكساد الذي يرتبط بتشجيع الطلب الكلي من خلال سياسة الإنفاق العام

الموسع ورفع اليد عن الكثير من الضرائب، قد يصطدم بسياسة نقدية انكماشية تعتمد على رفع سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني.¹

إن المتفحص للأزمات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي، يجد أن هناك تقاسم للأدوار في كيفية معالجة

هذه الأزمات، حيث تمت معالجة أزمة الكساد باستعمال أدوات السياسة المالية وتمت معالجة أزمة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية، أما فيما يخص مواجهة أزمة الركود التضخمي، فقد تمت بواسطة تكامل السياستين المالية والنقدية على مرحلتين و ذلك بتطبيق سياسة (قف-تحرك) حيث يتم تحويل الأزمة إلى جانب واحد (إما تضخم أو بطالة) بمعنى تركيز جهود السياستين معا نحو معالجة إحدى الجوانب، و هنا عادة ما يميل أصحاب القرار إلى معالجة البطالة أولاً، نظراً لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية التي تكون نسبياً أكثر من التضخم، ثم تأتي معالجة ظاهرة التضخم في المرحلة الثانية عن طريق تكامل أدوات السياستين المالية والنقدية و هكذا تتم معالجة الركود التضخمي بتكامل السياستين و ليس بتناقضهما.

(ب) **أوجه التعارض بين السياستين المالية والنقدية:** يمكن عرض ثلاث بدائل عن حالات التعارض بين السياستين المالية والنقدية، والتي يتم تحليلها فيما يلي:

1) البديل الأول (هيمنة السلطة النقدية): نجد فيه هيمنة كاملة للبنك المركزي على السياسة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية مستقلاً عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها في أسواق المال المحلية والأجنبية،

¹ عمروش شريف (ديسمبر 2016)، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 العدد 15، الجزائر، ص 188.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق، لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية.

(2) البديل الثاني (هيمنة السلطة المالية): نجد فيه هيمنة لوزارة المالية، حيث تستطيع تحديد حجم عجز الميزانية بدون استشارة السلطة النقدية، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم والاحتياطات الدولية، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية.

(3) البديل الثالث (استقلال كل سلطة بنفسها): نجد فيه كل من البنك المركزي ووزارة المالية يعملان بطريقة مستقلة، و نتيجة لذلك فإن السلطات النقدية والمالية قد يصيغان قرارات متضاربة مع أهدافهما بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الميزانية، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية من أسواق السندات المحلية والأجنبية، فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره و كانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع أهداف السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.¹

ثانيا) التكامل بين السياستين المالية والتجارية

يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة كل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع".²

وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.

ويتضح التكامل بين السياستين المالية والتجارية خاصة في مجال التجارة الخارجية، بحيث يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم في زيادة معدلات الاستثمار القومي وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنة للواردات والتميز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيهي. إن تقرير إعفاءات ضريبية مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية، سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي في المجتمع، وكذلك فإن إعفاء الإيرادات المتحققة من النشاط الإنتاجي في المناطق الحرة (الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) سيدفع إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي في هذه المناطق، وهذا يعني مزيدا من الاستثمار الوطني والأجنبي فيها واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة بالخبرات الأجنبية.

¹ عمرو شريف (ديسمبر 2016)، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص 189.

² فيصل لوصيف (2013-2014)، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر (الفترة 1970-2012)، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 15.

1-5 خلاصة

عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها إلى غاية ما وصلت إليه الآن، وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما إلا أن السياسة المالية أثبتت أهميتها على المستوى الكلي، إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال اعتمادها على مجموعة من الأدوات كالنفقات العامة والإيرادات العامة، ففرض الضرائب مثلاً وإعادة توزيعها يعتبر أسلوب لإعادة توزيع الثروة ومن ثم تحقيق المساواة والعدالة. كما أن السياسة المالية تشكل أهم ركائز السياسة الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لأسواق

النفط

1.2 مدخل

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، إذ تشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية، وتحظى أسعاره باهتمام كبير من طرف الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الدول المنتجة أو المستهلكة له على حد سواء. إن الميزة التي تختص بها الأسواق النفطية دون غيرها من الأسواق تتمثل في عدم الاستقرار فمن خلال تتبع الاحداث منذ نشأة منظمة الأوبك سنة 1960، نجد ان أسواق النفط مرت بعدة أزمات والتي تبرز مدى خطورة اعتماد الدول على قطاع المحروقات في تلبية الاحتياجات الاقتصادية فمن هذه الازمات ما يكون نعمة على هذه الدول كأزمة 1973 التي وصل فيها سعر البرميل 12 دولار للبرميل وبالتالي يكون تأثيرها إيجابي على الموازنة العامة للدول، ومنها ما يكون نقمة كأزمة 1986 التي وصل فيها سعر البرميل الى 4 دولار مما أدى الى انخفاض الإيرادات العامة للدول خاصة البترولية منها. على هذا الأساس سيتم التعرض في هذا الفصل إلى أسعار النفط ثم أسواق النفط، وأخيرا السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط.

2.2 أسعار النفط: المفهوم والمحددات

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية، حيث كان في بداية اكتشافه يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق البترولية ليتحدد بعدها في الموانئ، حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة احتكار الشركات للسوق البترولية، التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليتطور بعدها على سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول بلدان منتجة للنفط السوق البترولية.

1.2.2 مفهوم السعر النفطي

قبل الخوض في أسعار النفط لابد من التطرق إلى شرح مفهوم "النفط". إن لفظ النفط «petroleum» لاتيني الأصل، وهو مكون من مقطعين هما: Petra ويعني "الصخر" و oleum ويعني "الزيت"، وبهذا يعني مصطلح البترول ككل "زيت الصخر". وأحدث زيت صخري منتج حاليا يرجع في تكوينه تقديرا إلى مدة لا تقل عن عشرة ملايين سنة، أما أقدم زيت خام فقد يرجع إلى خمسمائة مليون سنة¹.

والنفط هو التسمية العامة لمزيج عدد من المواد الكيميائية الطبيعية المدعوة هيدروكربونية، هذه المواد مركبة من تجمع ذرات الكربون وذرات الهيدروجين في جزيئات مختلفة الحجم والتركيب والنسبة².

وتعود التسمية (نَظف ونَظف) بالعربية إلى التسمية اليونانية القديمة لها Napha والتي بدورها تسمية شرقية أخذها الإغريق عن لغة سكان شرق البحر المتوسط (بلاد الشام والعراق) والتي عرفت هذه المادة قبل معرفة الإغريق لها. وبقيت

¹ خالد أمين عبد الله (2001)، "محاسبة النفط"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 13.

² عصام ابراهيم عبد الرزاق أبو مصطفى (2016-2017)، أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية

مستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، ص 14

هذه التسمية (نפט) تستخدم حتى الآن عند العرب للدلالة على النفط الخام، ويستخدم الأوروبيون كلمة Naphta للدلالة على أحد مشتقاته الخفيفة.

وتعود معرفة النفط أو النشاء الأولى له إلى عصور قديمة جدا تمتد من 5 آلاف إلى 7 آلاف سنة عندما استخدمه سكان المنطقة الواقعة بين حوض البحر المتوسط وحوض دجلة والفرات، من السومريين والساميين والأكاديين... حيث كانت هذه المادة تظهر على سطح الأرض على شكل قار (bitum) بفضل الفواصل والشقوق التي تعرضت لها الطبقات الجيولوجية.

ويمكن تعريف السعر النفطي بأنه: "القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية"¹. كما يمكن تعريفه بأنه مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية لبرميل النفط عند وضع توازن العرض والطلب، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي ذو الحجم المقدر ب 159 لتر.

واستقراءً للتعريفين السابقين يمكن تعريف السعر النفطي على أنه قيمة برميل واحد من النفط مقيما بالدولار الأمريكي وتحدد قيمته التبادلية عند توازن العرض والطلب.

وتختلف أسعار النفط في مختلف مناطق العالم بسبب اختلاف درجة الكثافة النوعية، بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح، إذ أن للنفط ثلاث أنواع تختلف باختلاف درجة الكثافة والنوعية والتي تتراوح بين 1 و 60 درجة كما يلي:²

- النفط الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- النفط المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة.
- النفط الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28.

والحديث عن أسعار النفط الخام تقودنا إلى تتبع وتبيان أنواع الأسعار النفطية، لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية في الاقتصاد النفطي، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين يميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، وفي النقاط التالية يمكن توضيح أبرزها وأكثرها شيوعا واستخداما:³

❖ الأسعار المعلنة (PP) :

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق من قبل شركة ستاندر أويل نيو جيرسي الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873 ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من آبارا مباشرة بدون إشراك مستخرجه في عملية التسعير.

¹ بن عمر خالد وآخرون (ديسمبر 2018)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5/ العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 266.

² جاب الله مصطفى (جوان 2016)، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات "حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، الجزائر، ص 03.

³ المرجع السابق، ص 04.

❖ الأسعار المتحققة (RP):

وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تباعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة. وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.

❖ أسعار الإشارة (SP):

تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعر السابق - الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة- وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا يوم 28 تموز/ يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار/ كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 كانون الثاني/ يناير 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

❖ أسعار الكلفة الضريبية (TPCP):

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "الخسارة" بطبيعة الحال.

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة

❖ الأسعار الآنية (الفورية) SP:

برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

وقد أشارت التقارير النفطية إلى أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة نصف السنوي في جنيف (جوان/ يونيو 1979) حيث تم بيع البرميل الخام من النفط العربي الخفيف بـ 40.00 دولارا خلال الربع الثاني من عام 1979، كما باعت بعض أقطار الأوبك الخام الذي تتراوح بين 14.55- 18.50 دولار خلال الربع الثاني من عام 1979، كما باعت بعض أقطار الأوبك الإفريقية واندونيسيا نفطها الخام

(ذات المحتوى المنخفض من الكبريت) بسعر 45.00 دولارا للبرميل وهو أكثر من ضعف السعر الرسمي للبرميل خام القياس أيضا خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1979.

❖ **سعر التمويل (CP):**

هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعى في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى.¹

❖ **سعر السوق (MP):**

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، وهذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية. ومن المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع، ونظرا لهذا الانخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في احتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.²

❖ **السعر الحقيقي (RP):** هو السعر المعلن الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة.

❖ **سعر البرميل الورقي (PBP):** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.³

❖ **السعر الاقتصادي (EP):** قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، وهو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعة، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات وتحتوي نفس المواصفات).⁴

2.2.2 محددات السعر النفطي

غالبا ما تكون التقلبات في أسعار النفط ناتجة عن اختلال توازن العرض والطلب، فحجم الطلب النفطي قد يتأثر بالنمو الاقتصادي والاجتماعي ومعدلات النمو السكاني ومستويات الدخل، كما تساهم مستويات الطاقة

¹ سالم عبد الحسن رسن (1999)، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، ص 193.

² محمد زهر السماك، عبد الحميد باشا (1979)، اقتصاديات النفط، المكتبة الوطنية، الطبعة الأولى، الموصل، العراق، ص 225.

³ نبيل جعفر عبد الرضا (2011)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص 105.

⁴ عماد الدين محمد المزيني (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية،

المجلد 15/العدد 1، غزة، فلسطين، ص 331.

الإنتاجية الفائضة لدى البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك وحجم الاستثمارات في توسيع الطاقة الإنتاجية العامة والأزمات الجيوسياسية والكوارث الطبيعية في التأثير على حجم الإمدادات النفطية.

لذا كان من الضروري معرفة تلك المحددات والمؤثرات التي تسببت ولازالت في هز أسعار النفط منذ السبعينات

إلى يومنا هذا.

(أ) **الطلب العالمي للنفط:** ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، حيث أن الطلب عليه بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي، أما الطلب عليه بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح¹.

ويتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحنى الطلب إلى اليمين فيزداد معدل الطلبات أو ينحاز إلى اليسار مسببا نقصا في الكميات المطلوبة، والنقاط التالية توضحها:²

❖ النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:

يعد النمو الاقتصادي مقياسا يستخدم لقياس درجة الرفاهية الوطنية والإقليمية وعلى الصعيد العالمي فهو يعد مؤشر يقاس من خلاله مدى تحقيق الأهداف المسطرة، لذلك فإن مساره في المدى الطويل يعد واحدا من أهم الأسئلة التي لا يزال الباحثون إلى غاية اليوم يبحثون له عن إجابة.

وتعد الموارد الطبيعية أهمها الذهب الأسود من أهم المحددات التي تلقى تنبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة، باعتباره ثروة لا بد من حسن استخدامها وتحويلها من حالتها الطبيعية إلى حالتها الاقتصادية. وبالجهد المقابلة فتحقيق معدلات نمو عالية هي الأخرى من الطلب على هذا المورد الذي أصبح يمثل عصب الاقتصاد، والأرقام التي تعرض يوميا خير دليل على ذلك.

والعلاقة التي تربط كل من النمو الاقتصادي والطلب النفطي تكونت سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد أي أن لكل واحد من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمئة من الزيادة في الاستهلاك النفطي.

❖ سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة:

يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها.

و الزيادة في أسعار النفط قد يكون له تأثير سلبي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى الطويل كونه سيكون بمثابة ارتفاع تكلفة الانتاج و التي سيتحملها المستهلك الأخير هذا الأخير هو الآخر سيحتاج إلى فترة زمني ليتأقلم مع هذه الزيادة فينخفض طلبه على تلك السلع و بالتالي النفط الخام، والتأثير قد يصل إلى السلع المكملة

¹ عماد الدين محمد المزيني (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مرجع سابق، ص 334.

² إدريس أميرة (2015-2016)، تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نفود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 101.

للمنتجات النفطية و التي تعرف على أنها تلك السلع التي ترتبط ببعضها البعض لإشباع رغبة المستهلك، و هذا سيؤدي إلى انخفاض الطلب على عدة منتجات تعتمد و بصورة أساسية على المنتجات النفطية كالسيارات و غيرها.

أما السلع البديلة فهي تلك السلع التي يمكن استخدامها كبدايل لبعضها البعض ويمكن إحلالها مكان السلعة الأصلية بسبب ارتفاع السلع الأصلية، فالعلاقة تكون معاكسة.

والطاقات البديلة أو ما يطلق عليها من طاقات خضراء (الطاقة الشمسية، النووية... الخ) هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على الطلب النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي على زيادة الطلب عليها وإحلالها مكان النفط، لكن هذا مستبعد حاليا كون تكلفتها تعد جد مرتفعة مقارنة بالطاقة النفطية ولا تزال تمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.

❖ النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد:

يعد النمو السكاني عنصرا و محددًا مهما و أساسيا في الطلب النفطي، و هذا ما عملت على توضيحه النظريات الاقتصادية، و التي أكدت وجود علاقة طردية و قوية بين الطلب على المنتجات و الزيادة في النمو الديمغرافي، فالسلع أو المنتجات النفطية هي في الأخير ستوجه إلى المستهلك النهائي و المتمثل في الجماهير التي تبحث و تعمل على تلبية احتياجاتها المتزايدة، كما يلعب متوسط دخل هذه الجماهير هو الآخر عاملا جوهريا في تحديد و تقدير الطلب النفطي، فزيادة الدخل سيزيد الطلب على المنتجات إذ ينتقل الأفراد من محاولة تلبية حاجاتهم الضرورية إلى تلبية حاجاتهم الكمالية و التي ستصبح من الضروريات بزيادة معدلات الدخل. وهذا ما نلاحظه في الدول التي تمتاز بمعدلات دخول مرتفعة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

❖ المناخ:

لا طالما تحكم المناخ بعدة أمور أهمها الطلب على الطاقة الحرارية، فارتفاع درجات الحرارة سيكون لها تأثير سلبي على الطاقة الحرارية و التي تعد الطاقة النفطية المورد الأساسي لها، أما في حالة انخفاض درجات الحرارة إلى فسيؤدي إلى تزايد الطلب على المواد النفطية.

فالأزمة النفطية التي حدثت في سنة 1986 كان من بين أسبابها اعتدال الطقس والذي كان معاكسا لما كان متوقعا في تلك الفترة، فالدول المنتجة كانت تتوقع أن يكون شتاء تلك السنة جد قارس مما أدى إلى زيادة إمداداتها النفطية مما سبب صدمة نفطية بسبب زيادة العرض عن الطلب. كما هو حال الصدمة النفطية سنة 2004، إذ عرفت تلك السنة شتاء قارس خصوصا الدول المستهلكة الرئيسية بالإضافة إلى إعصار ايفان في خليج المكسيك مما تسبب في زيادة الطلب على المنتجات النفطية.

❖ الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو الآخر يهدد استقرار السوق النفطية من خلال الطلب، فالحروب والاضطرابات والمشاكل الأمنية كلها تعد محفزًا لزيادة الطلب النفطي وذلك لكثرة استخدام المعدات الحربية بشتى أنواعها.

وكمثال على ذلك الأزمة النفطية سنة 1973 والتي كان سببها الاضطراب السياسي نتيجة الاضطهاد الصهيوني لدولة فلسطين، أما سنة 2004 فكانت حافلة بالأحداث الغير أمنية أهمها المشاكل الأمنية في العراق ونيجيريا والسعودية.

(ب) العرض العالمي للنفط: العرض النفطي هو تعبير عن الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة عكسية بينهما فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح.

ويتأثر العرض النقدي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحني العرض إلى اليمين فيزداد معدل العرض أو ينحاز إلى اليسار مسببا نقصا في الكميات المعروضة والنقاط التالية توضحها:¹

❖ الطلب النفطي:

إن زيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب على السلع فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض سعرها والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة والتي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض فترفع من طلبها.

❖ العوامل الاستراتيجية:

وتتمثل أساسا في القرارات التي تتخذها كل من منظمة OPEC وخارجها، والتي لها تأثير جد كبير على المعروض النفطي كونها المتحكم الأكبر بهذه السلعة الاستراتيجية، ويمكن اعتبار تلك القرارات سيف ذو حدين يمكن أن يحمي كما يمكن أن يدمر صاحبه. فقد استخدمته المنظمة كسلاح سياسي بعد أن قامت بالخطر النفطي ابتداء من 6 أكتوبر 1973 عن كل من يساند إسرائيل، مساندة الدولة الفلسطينية ضد الاستعمار الصهيوني، وبالمقابل فقد كان لهذه القرارات التأثير السلبي كما حدث في أزمة 1986 حيث انهارت أسعار النفط وفقدت دول الأوبك السيطرة على التسعير، وبالرغم من ارتفاع الطلب العالمي على النفط إلا أن أسعاره انهارت نتيجة التوسع في الإنتاج وعدم احترام معظم دول OPEC لنظام الحصص، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الدول المنتجة خارج المنظمة خاصة بريطانيا والنرويج.

❖ سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار مواد الطاقة البديلة:

يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المعروضة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة طردية بين كل من سعر السلعة وعرضها.

والزيادة في أسعار النفط قد يكون لها تأثير ايجابي على أسعار المنتجات البترولية المكررة في المدى القصير كونه سيكون بمثابة ارتفاع في تكلفة الإنتاج والتي ستتسبب في ارتفاع أسعارها هي الأخرى، وهذا التأثير قد يصل إلى السلع المكملة للمنتجات النفطية التي سترتفع أسعارها بسبب ارتباطها الوثيق بالمنتجات النفطية كالسيارات وغيرها من السلع التي تعتمد وبشكل كبير على المنتجات النفطية.

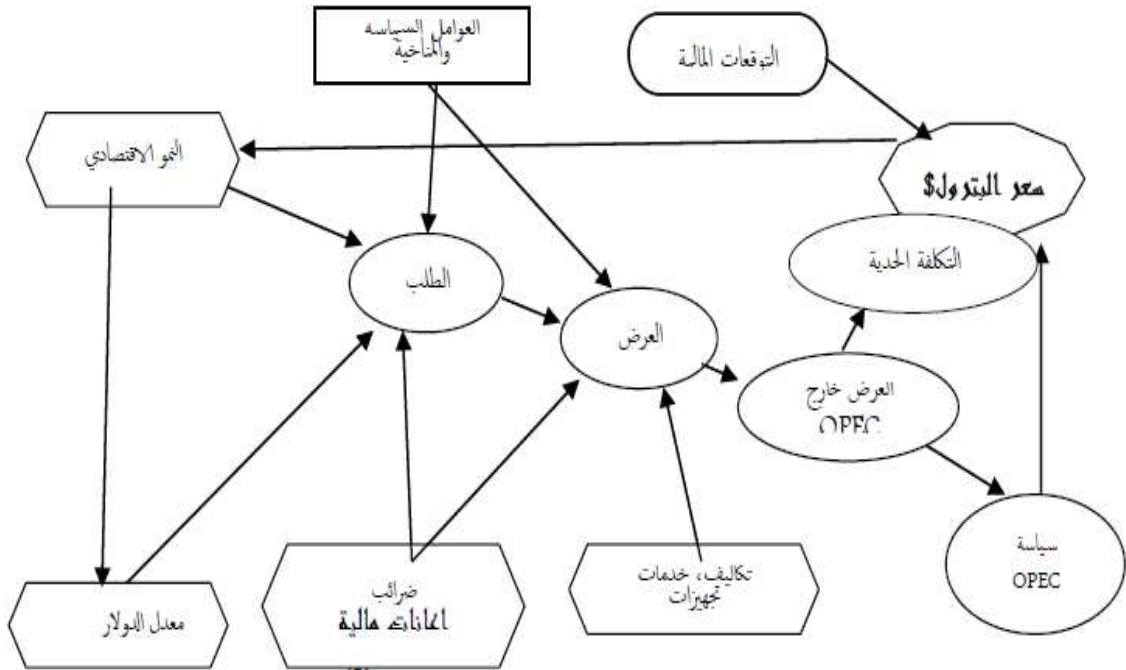
¹ إدريس أميرة (2015-2016)، تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، مرجع سابق

أما السلع البديلة أو الطاقات الخضراء هي الأخرى قد يكون لها تأثير كبير على العرض النفطي كونها منافس قوي قد يهدد الطاقة النفطية، فانخفاض أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها وإحلالها مكان النفط، لكن هذا مستبعد حاليا كون تكلفتها تعد جد مرتفعة مقارنة بالطاقة النفطية ولا تزال تمثل نسبة جد صغيرة في توليد الطاقة.

تعد هذه المحددات أهم العناصر المؤثرة على المعروض العالمي للنفط ولكن لا يجب أن نتغاضى عن العناصر الفرعية والتي تتمثل في العوامل السياسية، فعدم الاستقرار السياسي الذي مس العديد من الدول المنتجة للنفط كالعراق وليبيا كان له الأثر الكبير الأكبر على الكمية المعروضة من النفط المتدنية والتي تسببت هي الأخرى في الرفع من أسعاره، بالإضافة إلى العوامل المناخية وأسعار الدولار الأمريكي التي تسببت في العديد من الفترات في التأثير على المعروض النفطي. وأخيرا التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط، فهي تعد واحدة من محددات العرض التي تؤثر في السعر النفطي، ففي حالة توفر المعلومات الكافية لدى المنتجين عن التوقعات المستقبلية لانحياز الأسعار نحو الارتفاع أو الانخفاض، فإن ذلك سيوفر إمكانية اتخاذ القرارات الإنتاجية سواء برفعها أو تخفيضها.

والشكل التالي يوضح مختلف العوامل المتضاربة لتحديد أسعار البترول:

الشكل (1-2): محددات أسعار البترول



المصدر: إدريس أميرة (2015-2016)، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 109.

3.2 أسواق النفط، المفهوم، الاتجاهات والصدمات

نظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح النفط يحظى بها من طرف دول العالم منذ اكتشافه إلى غاية اليوم، جعله يحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية باعتباره سلعة استراتيجية هامة، وهذا راجع إلى تركزه في مناطق معينة من العالم دون مناطق أخرى، هذا ما أدى إلى خلق سوق دولية للنفط يتم تبادلها فيها بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة له أيضا، بحيث تشهد هذه السوق تنافسا شديدا بين أطرافها نتيجة لتصادم المصالح الاقتصادية بينها.

2-3-1 مفهوم سوق النفط العالمية:

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول، والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق و يمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا الاختلاف إلى نوعين، أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق (Pure Monopoly) و المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition) و احتكار القلة (Oligopoly)، و بالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق، لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزءا كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي (Micro Economic).¹

حيث أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافة، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية.

ويمكن تعريف السوق النفطية على أنها: "المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة، ويجرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى".²

من خلال هذا التعريف لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي تتكون منها السوق النفطية وهي

كالاتي:

- المكان

- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها

- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها

- وجود سعر معين وزمن معين للتبادل

وللسوق النفطية العديد من الخصائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:³

❖ **سوق شبه احتكارية:** ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جهة الطلب.

❖ **سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، والأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

¹ بول ساملسون وآخرون (2003)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 193.

² بن عوالي خالدية (2015-2016)، استخدام العوائد النفطية (دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، ص 22.

³ المرجع السابق، ص 22.

❖ **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن. حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية.

❖ **السوق النفطية ذات طابع متقلب:** وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى.

2-3-2 اتجاهات وصدمات السوق النفطية

قبل التطرق لأهم اتجاهات السوق النفطية التي عرفها التاريخ يتطلب الأمر أولا توضيح مفهوم الصدمة النفطية.

(أ) **مفهوم الصدمة النفطية**

يعبر مصطلح التذبذب أو التقلب عن انتشار جميع النتائج الممكنة لمتغير غير مؤكد باحتمالية معينة، فهو بذلك مؤشر لقياس حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة، وتعتبر أسواق النفط من أكثر أسواق السلع الأساسية تقلبا يرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير.¹

وهذه التقلبات قد تكون شديدة مما ينتج عنها **صدمة نفطية** وهي عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجحة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض. وتعرف الصدمة النفطية بأنها الزيادة في أسعار النفط بما فيه الكفاية لإحداث ركود عالمي أو انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي العالمي. أي انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة من قبل بما يعادل 2 إلى 3 نقطة مئوية.²

(ب) اتجاهات السوق النفطية

لقد شهد سوق النفط مجموعة من الصدمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي وتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:³

❖ **الأزمة النفطية عام 1973م:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برمبل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولارات للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

¹ بو الشعور شريفة (2012)، أثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري (1980-2011)، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، ص 22.

² U.S Department of Sat « Oil Embargo », 1973-1974, Office of the historia, October 1, 2013. <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embarg>.

³ مريم شطبي محمود (14ماي 2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة (حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري - قراءة في التطورات في أسواق الطاقة-)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، ص 04.

❖ **الأزمة النفطية عام 1979م:** ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

❖ **الأزمة النفطية عام 1986م:** في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد.

❖ **الأزمة النفطية عام 1998م:** في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

❖ **الأزمة النفطية عام 2004م:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدا الأسعار الاسمية للنفط من قبل: إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

❖ **الأزمة النفطية عام 2008م:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008م، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تماهى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

❖ **الأزمة النفطية عام 2014م:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تحمة العروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتضاءل سلطتها في تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.

ج) الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

يؤثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة للنفط والدول المصدرة له على حد سواء، حيث تشير معظم الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات النمو للناتج القومي الإجمالي بشكل عام في معظم الدول الصناعية والمستهلكة للنفط، اذ يصاحب مدة انخفاض الأسعار النفطية ارتفاع في دخول الافراد وارتفاع في قيم اصولهم المالية وارتفاع في النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل بفعل انخفاض تكلفة الإنتاج.¹

من الطبيعي سيكون أثر انخفاض أسعار النفط للدول المستهلكة إيجابيا لكونه يمثل أحد عناصر التكلفة الأساسية للإنتاج والنقل والتدفئة وسينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات لتلك البلدان. ويعتمد مقدار عمق اثار انخفاض أسعار

¹ عصام محمد عبد الرضا الجبوري (2016)، الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 8، المجلد 24، العراق، ص 2128.

النفط على معامل التمرير والذي يعبر عن مدى تمرير هذا الانخفاض الى المستهلك سواء اكان ذلك افرادا أم مؤسسات. اذ ان تمرير نسبة كبيرة من هذا الانخفاض الى المستهلكين سيعني زيادة حقيقية في دخولهم والذي سينعكس على مستوى الطلب الفعلي والاستخدام وزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ان مدى تأثر اقتصاديات الدول المستهلكة بانخفاض أسعار النفط يعتمد كذلك على مقدار الانخفاض أصلا وعلى مدة استمراره. اذ ان الانخفاض المؤقت او ذا المقدار القليل قد يؤدي الى احتفاظ الدولة بمعظم المكاسب وتحسين ميزان مدفوعاتها وتوليد إيرادات جديدة للخزينة في حين ان انخفاضاً كبيراً كالوضع الحالي واستمراره لأكثر من سنة ونصف سيرفع معامل التمرير وبالتالي سيمرر جزء كبير من انخفاض الأسعار الى المستهلكين افرادا ومؤسسات وانه سيوفر الكثير من الموارد المخصصة سابقا الى الدعم الحكومي الى المحروقات. ومن جهة أخرى فان انخفاض أسعار النفط يمكن ان يؤثر سلبا على الدول الصناعية والتي تمتلك الشركات النفطية الكبرى في العالم وستتأثر إيراداتها وموقفها المالي بسبب انخفاض الأسعار ولجأت الكثير من هذه الشركات الى تسريح آلاف من منتسبيها اذ بلغت تخفيضات العاملين في شركة شل الى 12500 منتسب للمدة من 2015 الى نهاية عام 2016 وتخفيض كبير في استثماراتها لاسيما في استخراج النفط الصخري لارتفاع تكاليف انتاجه وانخفاض أسعار النفط.

أما بالنسبة للدول المنتجة فان تأثير انخفاض أسعار النفط سيؤثر بشكل كبير على اقتصادياتها وعلى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لأن العوائد النفطية تمثل الشريان الأساسي لتمويل تلك البرامج التنموية. ان معظم اقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط اقتصاديات ريعية تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من تمويل الميزانية العامة ويتم تمويل برامج الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري من العائدات النفطية.

إن التأثير الكلي لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي يعد إيجابيا وذلك لان الانخفاض الكبير في أسعار النفط ستستفيد منه الدول الصناعية والمستهلكة للنفط وسيزيد من النشاط الاقتصادي ويحفز اقتصادياتها لمعدلات أعلى للنمو واذا ما أخذنا حجم هذه الاقتصاديات ومساهمتها في الناتج العالمي فإن الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط سيفوق آثاره السلبية على اقتصاديات الدول المنتجة ولن يتأثر الطلب العالمي كثيرا لاستخدام بعض الدول المنتجة أموال صناديقها السيادية أو الاقتراض قصير الأجل أو أساليب الدفع الآجل لتمويل مشترياتهما.

4.2 السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

تعتبر عائدات النفط في العديد من الدول المصدرة له المصدر الرئيسي لتمويل البنى التحتية المادية والاجتماعية. هذه التبعية لأسعار النفط تسببت في أن أصبحت المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية الكلية، بحيث يكون لعائدات النفط المحصلة من قبل الحكومات آثار كبيرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول نتيجة تأثيرها على الإنفاق الحكومي، العرض النقدي، التضخم، سعر الصرف الحقيقي والواردات، فالاعتماد على قطاع المحروقات يصعب إدارة السياسة المالية في البلدان المصدرة للنفط خاصة في ضوء التقلبات التي تشهدها أسعار النفط، مما يخلق حالة من عدم اليقين حول الإيرادات الحكومية في المستقبل، الأمر الذي يؤثر على الأداء الكلي و استقرار هذه الاقتصاديات.

1.4.2 السياسة المالية وتعثر التنمية في الدول النفطية

أولاً) أهمية السياسة المالية في الدول النفطية

تؤدي السياسة المالية دوراً حاسماً في الدول المصدرة للنفط باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحويل الثروة النفطية لهذه البلدان إلى نتائج اقتصادية وتوزيعها لتعود بالنفع على سكانها. وعلى مدى عقود ماضية، أدى الإنفاق الحكومي على البنى التحتية والتعليم والبرامج الاجتماعية إلى تحويل الاقتصاد ورفع مستويات المعيشة. وللسياسة المالية العامة في الدول المصدرة للنفط ثلاثة أهداف بارزة تتعلق بالتنمية، وتحقيق الاستقرار، والعدالة بين الأجيال.¹

❖ ينطوي الهدف التنموي على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنفاق بهدف تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل وتجرى الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري لدعم النمو والتنمية. ومن المهم أن تحقق هذه الاستثمارات الأهداف الإنمائية للبلاد بكفاءة.

❖ يتعلق هدف تحقيق الاستقرار بتمهيد أثر تقلبات أسعار النفط أو الصدمات الأخرى على الاقتصاد المحلي غير النفطي. وبما أن سعر الصرف الثابت يحد من قدرة السياسة النقدية على الاستجابة، فإن سياسة المالية العامة هي خط الدفاع الأول في إدارة الصدمات.

❖ هدف العدالة بين الأجيال يراعي طبيعة النفط غير المتجددة كأحد الموارد في مواجهة اعتماد البلاد على الإيرادات النفطية.

ثانياً) العلة الهولندية

أظهرت العديد من الدراسات أن الدول التي تملك موارد طبيعية معدلات نموها تكون متباطئة مقارنة بالدول التي لا تملك موارد طبيعية. مما يجعل هذه الموارد الطبيعية بمثابة نقمة أكثر من كونها نعمة على هذه الدول صاحبة الثروات، علاوة على ذلك فهذه الثروات جعلت العديد من حكوماتها يهملون القطاع الإنتاجي.

أ) مفهوم العلة الهولندية:

إن مصطلح العلة الهولندية يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما. وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين 1900-1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف أبار الغاز والنفط ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالعلة الهولندية وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة economist البريطانية في 26-11-1977.²

¹ أحمد آل درويش وآخرون (2015)، المملكة العربية السعودية (معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو)، سلسلة دراسات إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، ص 19.

² بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة (ديسمبر 2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصادات الريفية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01 العدد 04، المركز الجامعي ملية، الجزائر، ص 269.

ويمكن تعريف العلة الهولندية Dutch Disease على أنها حالة الانفجار Boom في قطاع إنتاجي مصدر يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى هذا الأخير، بمعنى آخر زيادة كبيرة وغير متوقعة لأسعار السلع غير تجارية «unchangeable»، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية «changeable»¹. ومن أسباب هذه العلة نذكر ما يلي:

❖ **التوسع في قطاع الموارد الطبيعية (لعنة الموارد الطبيعية):** إن اكتشاف مورد طبيعي كالنفط، الذهب... الخ في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة تساعد على إطلاق قوى النمو غير أن التجارب العلمية أثبتت أن وفرة هذه الموارد قد تكون نقمة على الدول المنتجة لها وذلك يعود إلى:

- ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مما يؤثر سلبا على درجة تنافسية هذه الدول على المستوى العالمي.
- الاعتماد على إيرادات صادرات المورد الطبيعي مما يجعل الاقتصاد تحت رحمة تقلبات أسعار الصادرات من المورد الطبيعي.

❖ **المساعدات الأجنبية:** تؤدي زيادة الأموال الخارجية الناتجة عن المساعدات الأجنبية إلى التأثير المباشر على عملة الدول المستقبلية لها مما يؤدي إلى انخفاض القدرة على المنافسة الخارجية.

❖ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هذا المرض يمكن أن يأتي من التدفقات الهائلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد، إذ قد تؤدي إما إلى رفع قيمة العملة المحلية أو انخفاضها.

❖ **التطور التكنولوجي:** إن التطور في بلد معين وفي مدة معينة يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الأرباح على المدى القصير وهذا ما قد يخلق مشاكل على المدى المتوسط والطويل وبالتالي ظهور أعراض العلة.

(ب) آثار العلة الهولندية:

يعتبر نموذج Corden and Neary (1982) من أهم النماذج المفسرة لنظرية العلة الهولندية، انطلاقا من تحليل هذا النموذج نجد أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات:²

- القطاع الانفجاري (the boom sector): يمثل القطاع النفطي أو جميع قطاعات الصناعات التصديرية التي تتميز منتوجاتها بارتفاع أسعارها الكبيرة والفجائية في السوق الدولية.

- القطاع المتأخر (the late sector): يحوي السلع التجارية لقطاعي الصناعة والفلاحة.

قطاع السلع غير المتبادلة (the unchangeable product sector): يحتوي على جميع السلع غير قابلة للتبادل الدولي مثل: البنايات، الخدمات، النقل... الخ، وتتحدد أسعارها في السوق المحلية.

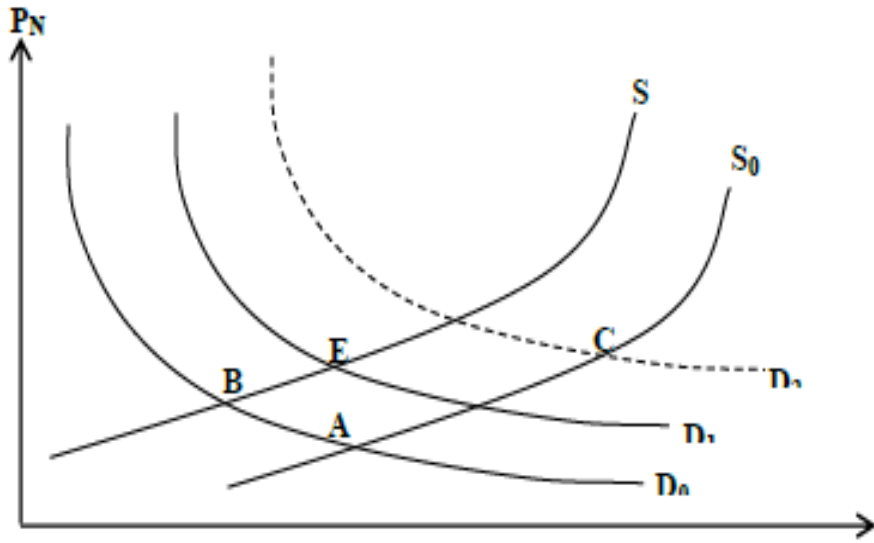
والشكل التالي يعبر عن نموذج كوردن:

¹ زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد (2015)، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، (دراسة قياسية من 1980-2014)، المؤتمر الأول:

السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية. المحور الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 3.

² المرجع السابق، ص 4.

الشكل رقم: (2-2) نموذج كوردن



المصدر: زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد (2015)، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، (دراسة قياسية من 1980-2014)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية. المحور الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 3.

هناك نوعان من الآثار الحقيقية للعللة الهولندية، أثر النفقات وأثر انتقال عوامل الإنتاج اللذان يظهران في كلا من سوق السلع وسوق العمل وسوف نحللها بالاعتماد على نموذج كوردن ونيري 1982.

❖ **أثر الإنفاق:** حسب كوردن ونيري يظهر أثر الإنفاق من خلال منحني الطلب من D_0 إلى D_1 وفق ما يلي:

إن العوائد المالية الناتجة عن التوسع في القطاع الانفجاري B يخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وكذا الفردي وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية والخدمات فينتقل منحني الطلب من حالة التوازن (النقطة A) إلى حالة أعلى من الأولى (النقطة B) هذا ما يستدعي زيادة الطاقة الإنتاجية مما ينتج عنه انتقال عوامل الإنتاج (العمل) من القطاعات الأخرى إلى القطاع الانفجاري. أي أنه نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية سيرتفع معدل سعر صرف العملة المحلية مقارنة مع نظيرتها، هذا ما يجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من المحلية وبالتالي المستهلك سيفضل الأولى عن الثانية، ما ينتج عنه زيادة الواردات عن الصادرات، فينتقل اقتصاد الدولة من اقتصاد يعتمد على الصناعة إلى اقتصاد يعتمد على التجارة، وبالتالي عجز الميزان التجاري وأخيرا عجز ميزان المدفوعات.

❖ **أثر حركة عوامل الإنتاج:** ويظهر ذلك من خلال:

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى القطاع المزدهر B نظرا إلى ارتفاع الأجور وتحسن الخدمات الاجتماعية والذي سيؤدي إلى انخفاض العمل في القطاع الأول مما يؤدي إلى نقص في التحصيل (انخفاض الإنتاجية) فتكون نتائجه وخيمة وهذا ما يعرف بأثر اللاتصنيع المباشر Direct deindustrialization.

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر إلى قطاع السلع غير المتبادلة N ويظهر ذلك من خلال توجه أغلب الاستثمارات نحو مشاريع كبرى كبناء المطارات وغيرها، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع القطاع N مما يؤدي إلى امتصاص

اليد العاملة من القطاع الصناعي إلى القطاع غير المنتج وهذا يؤدي إلى تراجع الصناعة ويعرف بالتراجع غير المباشر للتصنيع Indirect deindustrialization.

هناك آثار أخرى لهذه العلة على مستوى الاقتصاد الكلي وكذا الجزئي نذكر ما يلي:

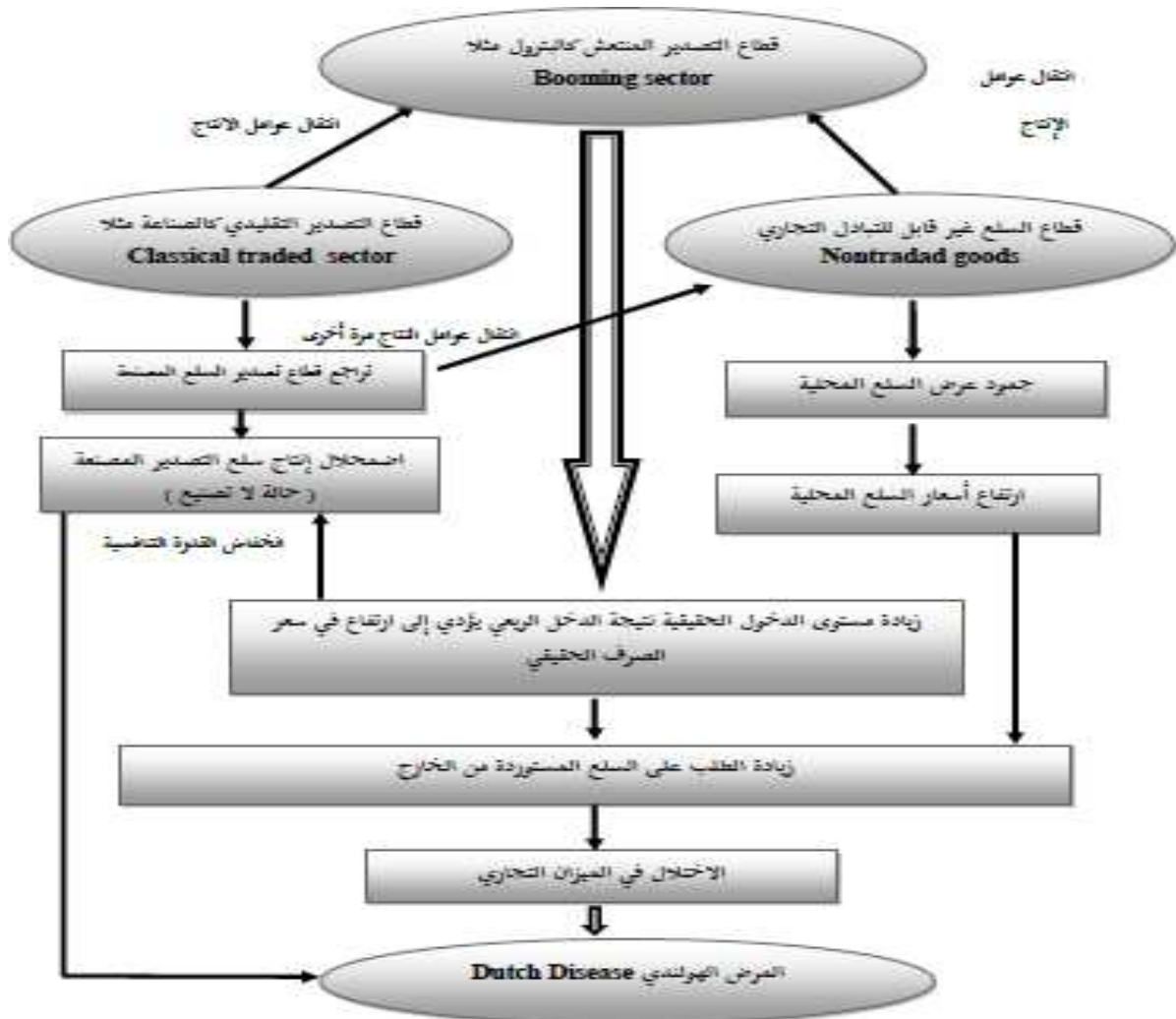
- الإنفاق الغير منتج لعوائد الدولة: يظهر في أوجه الإنفاق لمجموعة عوائد مالية كبيرة للدولة، غالبا ما توجه نحو استثمارات غير إنتاجية مثل: البنى التحتية، ناطحات السحاب... الخ.

- تساهم هذه العلة في تفشي الفساد الاقتصادي حيث أن تلك الثروات الريعية تؤدي إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي من خلال خلق مناخات سياسية تنمو من خلالها أساليب الحكم الاستبدادية.

- انعدام الاستقرار الدولي: إن حوالي 1/3 الحروب الأهلية تدور في الدول النفطية بعد أن كانت لا تتعدى الخمس عام 1992، مثل الحرب على العراق، ليبيا... ومن المتوقع أن تزداد في المستقبل عدد النزاعات ذات الطابع النفطي.

وبغية الوقوف بصورة أكثر وضوح حول كيفية الإصابة بالمرض الهولندي نورد الشكل التالي:

شكل رقم: (2-3) مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease



المصدر: بوش فاطمة الزهراء (ديسمبر 2017)، خندق سميرة، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01 العدد 04، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، ص 273.

2-4-2 تنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية

أولاً) مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل

هناك العديد من المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة وتنفيذ السياسة المالية على المدى الطويل

نذكر منها:

❖ **ثروة الدولة و الدخل الدائم:** إن ثروة النفط و التي يمكن تعريفها بأنها القيمة الحالية المخصومة للدخل المستقبلي من النفط لا ينظر إليها كدخل بل كعمولة، فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى أصول مالية و منه التحدي الذي يواجهه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف يمكن تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال.¹ و بالنظر إلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه فريدمان فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددًا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة، ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولي الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة.

❖ **علاوات السيادة:** تدفع العديد من الدول المنتجة للمحروقات علاوة سيادة كبيرة في الكثير من الأحيان، وهو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية، وبوجود علاوة سيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة سعر أعلى على مقترضاها وسعر أدنى على مدخراتها وهو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة اللينة، أي أن الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة. ومن جهة نظر السياسة الاقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة.

❖ **الادخار الاحتياطي:** تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين الذي يكتنف الثروة المتأتية من النفط، إذ أن تقلب دخل النفط بسبب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالاحتياطيات وتكلفة استخراجها.²

❖ **الاستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد:** قدم "بجاركوت" مبدأ يستهدف عجزا خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، وقد وصفها بأنها قاعدة العصفور في اليد لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناءا على الأصول المملوكة فعلا بعكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة.³

❖ **الإنفاق الرأسمالي:** إذا كان الاستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الاستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة، غير أنه هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي.⁴

¹Steven Barnett And Rolando Ossowski, *Operationl Aspects Of Fiscal Policy in Oil – Producing Countries* (International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002), P : 26.

²Deaton, Agnus, *Understanding Consumption* (Oxford : Clarendon Press, 1992).

³Bjerkholt, Olar, "*Fiscal Rule Suggestions For Economies with Non – Renewable Resources*",(Oaxaca: Mexico Paper Prepared For The Conference, Rules –based Fiscal Policy in emerging market economies,2002).

⁴Steven Barnett And Rolando Ossowski, *Op Cit*, P P:22-12.

❖ **الاستهلاك الدائم:** يعتبر الاستهلاك الدائم للدولة ماثلا للإنفاق الرأسمالي، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني فيضاً من الفوائد الاجتماعية أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات، وبذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الاستهلاك: السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) والسلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من الدول المنتجة للمحروقات عند زيادة عوائدها النفطية وبالتالي تبرر دفع الاستهلاك وزيادة العجز خارج المحروقات.

ثانياً) مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى القصير

هناك مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المدى القصير إضافة إلى تلك التي تطرقنا إليها في المدى الطويل نذكر منها:

❖ **مبدأ القدرة الاستيعابية:** تعني القدرة الاستيعابية للاقتصاد الحجم الأمثل للاستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد تعني القدرة على استغلال رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة على تخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية وعلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج والتنمية.

❖ **انخفاض نسبة الدين العمومي:** يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب أن توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الاتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار المحروقات.

❖ **مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج الإنفاق:** إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برنامج للإنفاق على المدى المتوسط أمر ممكن بواسطة الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مداخيل المحروقات.¹

❖ **إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط:** حيث أن الإنفاق العام في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كان دائماً ذا ارتباط إيجابي بأسعارها وهذا ما يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعاً لتذبذب الأسعار وهناك حجة قوية من وجهة النظر الاقتصادية الكلية لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العام تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ولذلك لا بد من بذل الجهود لإضافة الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط.

❖ **ارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات:** إن القواعد المالية المطبقة في الدول غير النفطية والتي تستهدف رصيماً مالياً معيناً أو مستويات دين عمومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، لن تكون متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار النفط في الدول النفطية لأن مثل هذه القواعد تنقل تقلبات أسعار النفط إلى الإنفاق العام، والقاعدة المالية الملائمة للدول النفطية هي الفصل بين سياسة

¹ ضالع دليلة (2008-2009)، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات اسعار النفط "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ص 110، 111.

الإنفاق والعجز خارج المحروقات عن تقلبات أسعارها وهذا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.

❖ **كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:** إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرنامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ والتسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض.

❖ **الضغط الضريبي:** إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للنفط نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي هو ناتج عن المحروقات، كما أن الجباية النفطية تمثل في بعض الدول النفطية أكثر من 80% من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، هو مقياس أكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيللة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد

3.4.2 إضاءات على تقلبات أسعار النفط في بعض الدول النفطية

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للنفط هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، انشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو ايداعها على شكل ودائع.

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارجها، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، ولا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيه.¹

أولا) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد السعودي

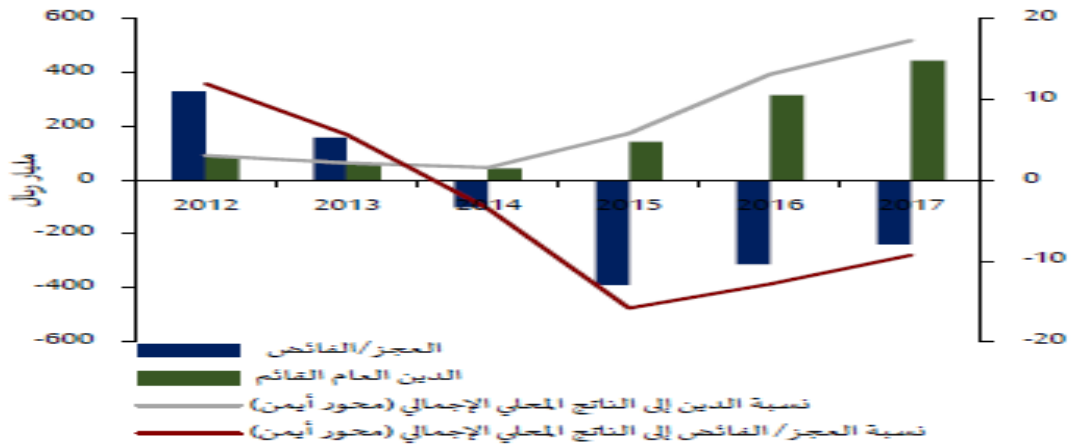
يشكل النفط النسبة الأكبر من دخل الدول الخليجية حيث تصل إلى 90% في السعودية، فقد احتلت المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، بينما احتلت مقدمة الدول العربية الأكثر إنتاجا للنفط خلال العام 2014 ب 6.96 مليون ب/ي، لتؤكد قدرتها على التأثير في إنتاج المنظمة وفي أسعار النفط في البورصة العالمية.

¹ زمال وهيبه (2017-2018)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 66.

أ) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة:

تعد الموازنة العامة للدولة عن طريق نفقاتها و إيراداتها العامة بمثابة الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط الخام، على غرار اقتصاد المملكة العربية السعودية الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والغاز، حيث يشكل هذا القطاع حوالي 90% من إيرادات موازنة الدولة أما القطاعات غير النفطية في المنطقة فتتأثر بشكل غير مباشر بقطاع النفط، كونها تعتمد على الإنفاق الحكومي المرتكز أساسا على إيرادات النفط والغاز.¹ والشكل التالي يوضح تطور الرصيد الموازي وكذا الدين العام للمملكة خلال الفترة من 2012-2017:

شكل رقم (2-4): تطور الرصيد الموازي وكذا الدين العام للمملكة خلال الفترة 2012-2017:



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لسنة 2018، ص 13، عن الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما):

www.sama.gov.sa

استقراء للشكل أعلاه يتبين أن رصيد الميزانية لم يسجل عام 2014 أي فائض، في حين حل محله عجز طفيف

بلغ 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ليتوالى العجز بعد ذلك في كل من سنة 2015 بنسبة قدرت ب -15% و -12.8% سنة 2016، و -8.9% سنة 2017 ويرجع هذا العجز إلى انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، و على الرغم من تسجيل أسعار النفط بعض التحسن خلال عام 2016 إلا أن عائدات صادرات النفط انخفضت بنحو 12% من نفس العام مقارنة بالعام السابق مما أدى إلى انخفاض عائدات النفط الحكومية حيث ارتفع العجز في الميزانية لعام 2016 ليصل إلى حوالي 311 مليار ريال سعودي مقارنة ب 385 مليار ريال سعودي في عام 2015، أما في عام 2017 فقد بلغ العجز 238.5 مليار ريال أي أقل بنسبة 23,3% عن عام 2016، ويمثل هذا ما نسبته 8.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 12.8% في عام 2016 .

ولقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات للحد من تأثير تراجع أسعار النفط، حيث عمدت لاتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق والتي بدأت خلال النصف الثاني من عام 2015 واستمرت طيلة عام 2016، ونجحت الحكومة في تقليص النفقات الحكومية بنسبة 15.1% في عام 2016 مقارنة بنسبة 11.5% في العام السابق، وفي عام 2017

¹ قروء علي وآخرون (ديسمبر 2017)، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (دراسة حالة السعودية والجزائر)، مجلة الأصيل

للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد 2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، ص 205.

ارتفعت المصروفات الجارية بنسبة 10.9% لتصل إلى 772.2 مليار ريال أي ما يقارب 80% من إجمالي الإنفاق الحكومي. وقد نجحت الحكومة أيضا في الحد من زيادتها أما المصروفات الرأسمالية فبلغت 180 مليار ريال في عام 2017 مسجلة نموا بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق ولكنها تظل دون المستويات التاريخية الأخيرة.

كما تمكنت الحكومة من زيادة الإيرادات من غير الموارد النفطية حيث بلغت 255.6 مليار ريال، وبلغت الإيرادات الضريبية حوالي 87 مليار ريال في عام 2017، مرتفعة بنسبة 7% عن العام السابق.

(ب) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤسسة النقد العربي السعودي:

أظهرت بيانات (SWF Institute)، المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية في تقريرها لشهر ديسمبر 2017، أن صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي حافظ على المركز الخامس عالميا ضمن أكبر الصناديق السيادية، رغم تراجع قيمة أصوله بـ 20 مليار دولار لتصل إلى 494 مليار دولار مقارنة بنهاية شهر أكتوبر من نفس السنة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم: (1-2) أكبر الصناديق السيادية حسب حجم الأصول ديسمبر 2017.

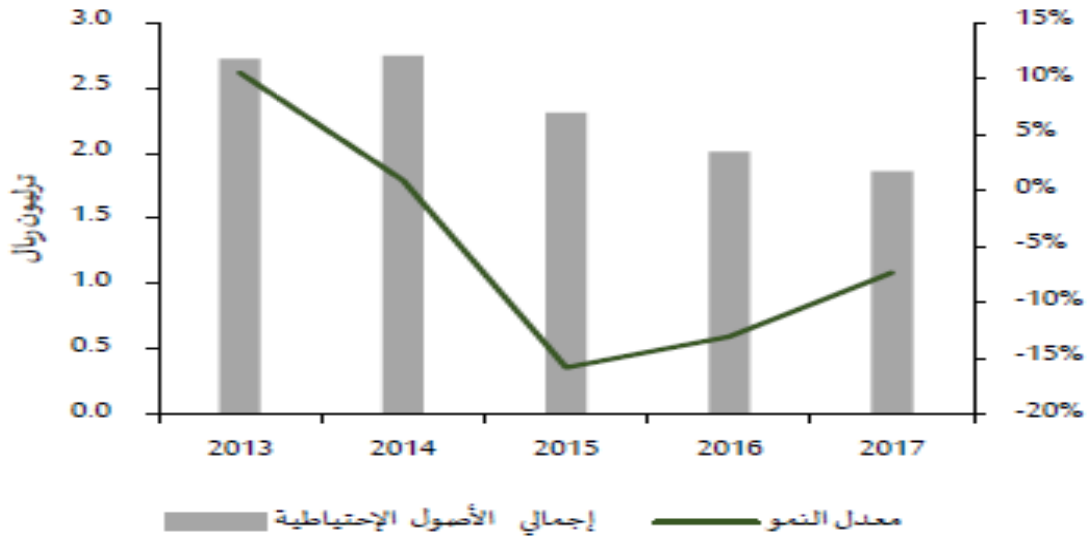
المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار)
01	صندوق التقاعد الحكومي Government Pension Fund-global	النرويج	998.9
02	شركة الصين للاستثمار (China Investment Corporation)	الصين	900.0
03	جهاز أبو ظبي للاستثمار (Abu Dhabi Investment Authority)	الإمارات	828.0
04	الهيئة العامة للاستثمار (Kuwait Investment Authority)	الكويت	524.0
	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد السعودي (ساما) (SAMA Foreign Holdings)	السعودية	494.0

المصدر: بيانات مؤسسة (SWF Institute)، عن الموقع:

www.swfinstitute.org

وللوقوف بصورة أكثر إشراقا ووضوح نورد الشكل التالي:

شكل رقم (2-5): إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي (تريليون دولار)



المصدر: تقرير الاستقرار المالي لسنة 2018، ص 13، متوفر على الموقع الرسمي لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما):

www.sama.gov.sa

استقراءاً للشكل أعلاه يتبين أن إجمالي الأصول الاحتياطية في مؤسسة النقد العربي السعودي قد انخفضت بنسبة 16% في عام 2015 ليبلغ 2,3 تريليون ريال سعودي بعدما كان يقارب 2.75 تريليون ريال خلال سنتي 2013 و2014 ويرجع هذا الانخفاض في المقام الأول إلى تأثير انهيار أسعار النفط إضافة إلى السحوبات الحكومية لتمويل عجز الميزانية على مدار السنة، كما نلاحظ استمرار انخفاض إجمالي أصول المؤسسة خلال سنتي 2016 و2017، حيث انخفض مخزون الأصول إلى حوالي 2 تريليون ريال سعودي نهاية 2016 و1,9 تريليون ريال سعودي نهاية 2017، إلا أننا نلاحظ تراجع معدل الانخفاض في الأصول الاحتياطية من حوالي 15% عام 2015 إلى 13% بنهاية عام 2016 و7.3% عام 2017

وهو مؤشر على التحسن نتيجة لضبط المالية العامة وتنوع مصادر الدخل وإصدار أدوات الدين الدولية.

ج) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري والمعروف أيضاً بالصادرات الصافية هو الفرق بين الصادرات والواردات للدولة خلال فترة زمنية معينة، مما يدل على ما إذا كانت الدولة لديها فائض (الصادرات أكبر من الواردات) أو عجز (الواردات أكبر من الصادرات) في تجارتها الخارجية.¹ والجدول التالي يوضح تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2017)

¹ الميزان التجاري، الهيئة العامة للإحصاء ص 02 عن الموقع: www.stats.gov.sa

جدول رقم (2-2): تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري السعودي خلال (2010-2017)

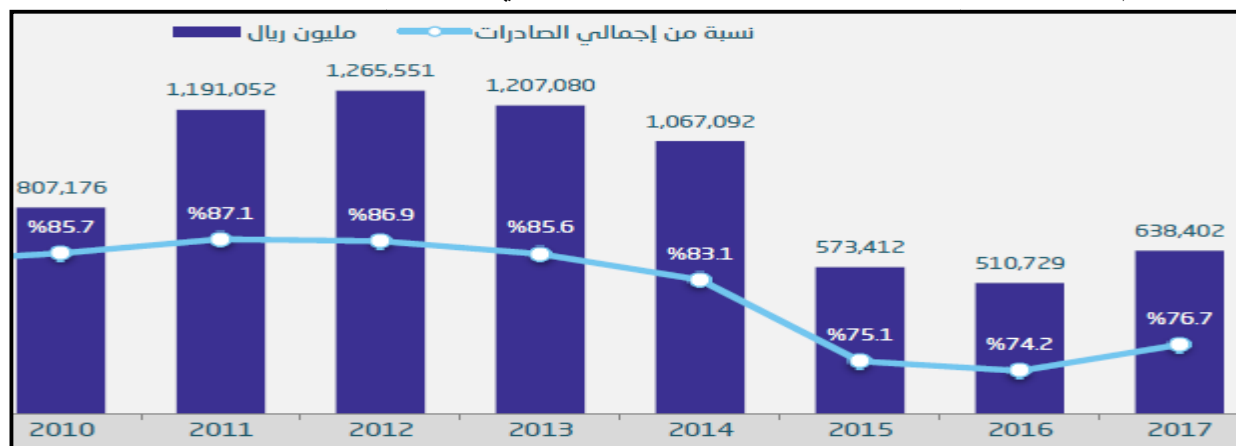
الوحدة(مليار ريال)

السنوات	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2010	807	135	942	401	541
2011	1191	177	1368	493	875
2012	1266	191	1457	583	874
2013	1207	202	1409	631	778
2014	1067	217	1284	652	632
2015	573	190	763	655	108
2016	511	178	689	526	163
2017	638	193	831	504	327

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2017(Excel).

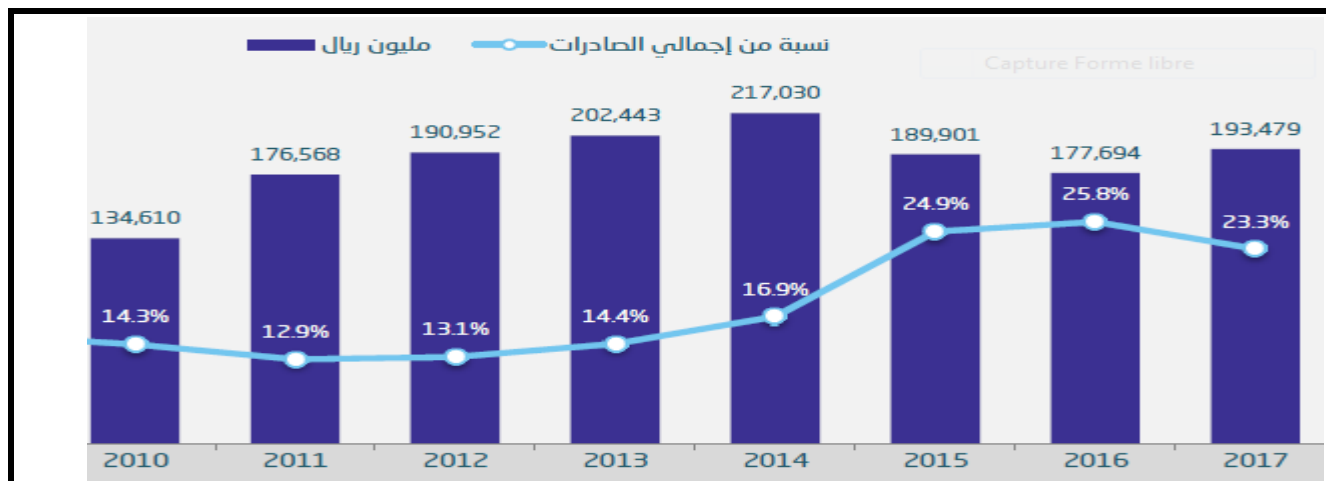
وللوقوف بصورة أكثر إشراقاً ووضوح نورد الشكلين التاليين:

الشكل رقم: (2-6) تطور الصادرات البترولية ونسبتها من إجمالي الصادرات السعودية للفترة 2010-2017.



المصدر: الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية (2017)، الهيئة العامة للإحصاء، ص 3.

الشكل رقم: (2-7) تطور الصادرات غير البترولية ونسبتها من إجمالي الصادرات السعودية للفترة 2010-2017.



المصدر: الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية (2017)، الهيئة العامة للإحصاء، ص 4.

استقراءاً للشكلين السابقين يتبين أن قيمة الصادرات البترولية عام 2015 بلغت خلال 573 مليار ريال مقابل 1067 مليار ريال خلال عام 2014، بانخفاض مقداره 494 مليار ريال بنسبة 46.3% وانخفضت نسبتها من إجمالي الصادرات السلعية من 81.1% إلى 75%، بينما بلغت قيمة الصادرات غير البترولية 190 مليار ريال وبنسبة مقدارها 29% من قيمة الواردات خلال عام 2015 في حين بلغت قيمة الصادرات غير البترولية عام 2014 ما قيمته 217 مليار ريال وبنسبة قدرها 33% من قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. كما أظهر الميزان التجاري خلال عام 2015 فائضا قدره 108 مليار ريال مقابل فائضا قدره 632 مليار ريال عام 2014 بانخفاض قدره 524 مليار ريال وبنسبة 82.9% وهذا راجع لاستمرار انخفاض أسعار النفط والتي أدت إلى تراجع الصادرات النفطية وهو ما أدى إلى انخفاض فائض الميزان التجاري.

كما نلاحظ أنه في عام 2017 بلغت قيمة الصادرات البترولية 638 مليار ريال مقابل 511 مليار ريال خلال عام 2016، بارتفاع مقداره 128 مليار ريال بنسبة 25%، وارتفعت نسبتها من إجمالي الصادرات السلعية من 74.2% إلى 76.7%، بينما بلغت قيمة الصادرات غير البترولية 193 مليار ريال وبنسبة قدرها 38.4% من قيمة الواردات خلال عام 2017 في حين بلغت قيمة الصادرات غير البترولية خلال عام 2016 ما قيمته 178 مليار ريال وبنسبة قدرها 33.8% من قيمة واردات المملكة خلال نفس الفترة. كما أظهر الميزان التجاري خلال عام 2017 فائضا قدره 327 مليار ريال مقابل فائضا قدره 163 مليار ريال عام 2016 بارتفاع قدره 164 مليار ريال وبنسبة 100.6% وهذا راجع للارتفاع في إيرادات الصادرات النفطية.

(د) البرنامج السعودي للخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة

للخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة وافقت السعودية على برنامج إصلاح شامل مبين في خطة التحول الوطني "رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط في غضون 15 عاما. وتدعو الخطة إلى استخدام أصول شركة النفط المملوكة للدولة (أرامكو) لتمويل استثمارات عامة في مجالات متنوعة. وتم تخطيط هذه الرؤية على أساس سعر 30 دولارا للبرميل، وهي تتركز على ثلاثة مجالات:¹

1) تسعى الخطة إلى زيادة العائدات غير النفطية ثلاثة أضعافها بنهاية العقد من خلال فرض ضرائب غير مباشرة ورسوم على الخدمات العامة، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وتنمية قطاعات غير نفطية مثل التعدين والساحة والتعليم.

2) تقضي الخطة بخفض الإنفاق العام من خلال الحد من الدعم، وتحويل الإنفاق على التسليح بعيدا عن الشركاء الأجانب، وترشيد الاستثمارات العامة. وإذا اقترن هذا بخفض فاتورة أجور القطاع العام 5%، فإن هذه الإصلاحات قد تحقق عائدات إضافية قدرها 53 مليار دولار بحلول 2020.

¹ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (يوليو/ تموز 2016)، أسعار النفط إلى أين؟، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، العدد 7، ص 28.

3) تهدف الخطة إلى تنويع مصادر الثروة الوطنية وتنويع حافظة الاستثمارات في الخارج. ومن الجوانب ذات الأهمية لتعبئة الموارد المالية خصخصة جزء من شركة النفط المملوكة للدولة أرامكو من خلال اكتتاب عام أولي وتسهم الشركة بنسبة 90% من الإيرادات الحكومية.

ثانياً) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

يؤدي القطاع النفطي دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، فهو يعتبر الممول الرئيسي لموازنات الدولة حيث أن كبر الإنتاج والاحتياطي من النفط الخام جعل من هذا المورد الممول الأكبر إن لم نقل الوحيد لمشاريع الدولة عبر السنين، فالعراق يمتلك ما يقارب 115 مليار برميل من الاحتياطي المؤكد وبذلك يأتي بالمرتبة الثالثة عالمياً بعد السعودية وإيران. يتوزع الاحتياطي النفطي في العراق على 80 حقلاً نفطياً معروفاً تحتوي محافظة البصرة على الحصة الأكبر من هذه الحقول وتمتلك أعلى نسبة تقدر بحوالي 59% تليها محافظة كركوك 12% ومحافظة ميسان 7.6%.

إن الاحتياطي الكبير الذي يملكه العراق سيسهم في زيادة قدرته في التأثير على السوق النفطية العالمية خاصة إذا استطاع من زيادة طاقته الإنتاجية مما يؤهله أن يكون من أكبر المصدرين للنفط الخام وبالتالي من أكبر الممولين للنفط الخام في السوق العالمية مستفيداً من انتاجه النفطي الحالي المنخفض مما يؤدي إلى إطالة سقف النضوب فيه والذي يقدر بحوالي 159 سنة وبمعدل انتاجي 2 مليون برميل/ يوم مقارنة بالدول النفطية الأخرى كالسعودية التي يقدر عمرها الإنتاجي بحوالي 88 سنة والكويت 132 سنة والامارات 135 سنة وذلك لأن هذه الدول تنتج بأقصى طاقتها الإنتاجية.¹

أ) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة:

تمثل الإيرادات إحدى مصادر تمويل الموازنة العامة، فالدولة تستمد منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة، وتعتمد الموازنة العامة في العراق اعتماداً كبيراً على الإيرادات الناتجة من تصدير النفط فهي تشكل ما نسبته 90% من إيرادات الدولة، مما جعل اقتصاد البلد يتأثر بالتقلبات التي تحصل في أسعار النفط على اعتبار أن الربع النفطي يشكل عنصراً مهماً في الإيرادات العامة اللازمة لتغطية الانفاق العام. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات الحكومية للفترة من 2010 إلى 2017.

جدول رقم (2-3): الإيرادات الحكومية للعراق حسب مصادرها بالأسعار الجارية (تربليون دينار).

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	مجموع الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية %
2010	63.6	6.6	70.2	90.6
2011	103.1	0.9	104.0	99.1
2012	111.3	8.5	92.9	119.8
2013	105.7	8.1	113.8	92.9
2014	98.5	7.0	105.5	93.4
2015	57.6	12.4	70.0	82.3

¹ م. م حيدر كاظم مهدي (2015)، انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص 111.

2016	44.2	10.1	54.3	81.4
2017	65.0	12.3	77.3	84.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية 2010-2017 عن موقع:

<http://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar/510-stat-trade>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن القطاع النفطي يستحوذ على الحصة الأكبر في تمويل الميزانية، فقد ارتفعت حصة إيرادات القطاع النفطي من 90.6% سنة 2010 إلى 99.1% سنة 2011 ليبلغ الارتفاع ذروته سنة 2012 بنسبة 119.8% بسبب ارتفاع أسعار النفط فيما لم تساهم الموارد غير النفطية إلا بنسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات، كما نلاحظ أن هذا الارتفاع في الإيرادات النفطية لم يستمر حيث في سنة 2015 انخفضت حصة الإيرادات النفطية إلى 82.3% بسبب الانهيار الحاصل في أسعار النفط الخام بعد منتصف سنة 2014 الذي وصل على أدنى مستوياته لترتفع قليلا سنة 2017 حيث بلغت 84% لتحسن أسعار النفط.

أما فيما يتعلق بالإنفاق فإن المتتبع لتطورات الميزانية يلاحظ تبعية الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري إلى الإيرادات النفطية وبالتالي تبعية كافة خطط والمشاريع التنموية إلى حجم المتحقق من العوائد النفطية والذي يعتمد بدوره على أسعار النفط بشكل أساسي وعلى حجم الصادرات بشكل أقل لخضوع ذلك إلى حصة العراق في أوبك واعتبارات أخرى.

والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري للسنوات 2010-2017.

جدول رقم: (2-4) تطور الإنفاق الحكومي للعراق بشقيه الجاري والاستثماري للفترة 2010-2017

الوحدة(تريليون دينار)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات	نسبة النفقات الجارية %
2010	54.6	15.5	70.1	77.9
2011	60.9	17.8	78.7	77.3
2012	75.8	29.3	105.1	72.1
2013	78.7	40.4	119.1	66.0
2014	98.8	64.9	163.7	60.3
2015	78.7	40.4	119.1	66.0
2016	80.1	25.7	105.8	75.7
2017	75.2	25.4	100.6	74.8

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية 2010-2017 عن موقع:

<http://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar/510-stat-trade>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أنه ما يميز الموازنة العامة في العراق هو ارتفاع نسبة المخصص منها للنفقات الجارية (التشغيلية) مقارنة بالنفقات الاستثمارية، حيث بلغت نسبتها 77.9% بمبلغ 54.6 تريليون دينار سنة 2010 مقابل 22.1% وبمبلغ 15.5 تريليون دينار للنفقات الاستثمارية، ورغم انخفاض حصة النفقات الجارية خلال السنوات اللاحقة إلا أنها بقيت تمثل الجانب الأكبر من النفقات العامة.

ان انخفاض الإيرادات النفطية الى 57.6 تريليون دينار واذما ما ادركنا ان الإيرادات غير النفطية لا تضيف أكثر من 3 تريليون دينار الى الإيرادات النفطية فان المشكلة تبدو واضحة اذ ان موازنة 2015 قد خصصت 78.7 تريليون دينار للإنفاق الجاري و 40.4 تريليون دينار للإنفاق الاستثماري وعليه فالإيرادات المتحققة لسنة 2015 لا تكفي الا لتغطية 77% من نفقات الموازنة التشغيلية لوحدها والذي ترتب عليه إيقاف تنفيذ معظم الموازنة الاستثمارية والمشاريع قيد التنفيذ وازداد الامر سوءا بفعل العمليات العسكرية التي يخوضها الجيش العراقي في حرب مفتوحة مع التنظيمات الإرهابية لتحرير الأراضي العراقية التي احتلها سنة 2014 والذي خلق ضغوطا إضافية على الإيرادات النفطية لتمويل آلة الحرب ونفقاتها الباهظة ، حيث أدت إجراءات التقشف الحكومية الى انكماش في الاقتصاد العراقي غير النفطية بنسبة 8.8% و 12.9% لسنتي 2014 و 2015 على التوالي و بلغ العجز ما نسبته 14.5% من موازنة 2015، لكن العجز تقلص سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار النفط والتدابير المعتمدة لكبح النفقات الجارية في اطار برنامج صندوق النقد الدولي وقرض البنك الدولي لسياسات التنمية.

ب) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري العراقي عن الفرق ما بين قيمة صادراته وقيمة الاستيرادات اذ يشكل محورا فاعلا ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد العراقي. وتشكل الصادرات النفطية نسبة تفوق 90% من الصادرات الكلية في العراق وبالتالي فان الميزان التجاري العراقي يتذبذب بين الفائض والعجز تبعا لتقلبات أسعار النفط العالمية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (2-5) تطور الصادرات والواردات وكذا رصيد الميزان التجاري العراقي خلال (2010-2017)

الوحدة: تريليون دينار

السنوات	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	مجموع الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2010	51.5	0.3	51,8	37.3	14.5
2011	79.4	0.3	79.7	40,6	39.1
2012	93.8	0,4	94,2	50,1	44,4
2013	104.2	0.4	104.6	39.1	65.5
2014	98.3	0.2	98.5	43.3	55.2
2015	57.4	0.2	57.6	48.6	9
2016	51.6	0.1	51.7	57.4	-5.7
2017	70.6	0.3	70.9	37.4	33.5

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، التقارير السنوية 2010-2017 عن موقع:

<http://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar/510-stat-trade>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن الميزان التجاري سجل فائضا طيلة الفترة 2010-2015 ، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2013 ب 65.5 تريليون دينار و هذا راجع لارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 51.5 تريليون دينار سنة 2010 إلى 104.2 تريليون دينار سنة 2013 و يعزى هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية غير أن

قيمة صافي الميزان التجاري الإجمالي انخفضت لتبلغ أدنى حد لها 9 تريليون دينار سنة 2015 و هذا راجع لانخفاض الصادرات النفطية من 98.3 تريليون دينار سنة 2014 الى 57.4 تريليون دينار سنة 2015 و بنسبة انخفاض قدرها 41.6% و كذا ارتفاع قيمة الواردات من 43.3 تريليون دينار سنة 2014 الى 48.6 تريليون دينار سنة 2015 و بنسبة 12.3% ، و يرجع سبب انخفاض صادرات النفط الخام الى انخفاض سعر برميل النفط الخام من 91.6 دولار سنة 2014 الى 44.7 دولار سنة 2015، حيث بلغت كمية النفط المصدر 109.8 مليون برميل سنة 2015 في حين كانت 918.2 مليون برميل سنة 2014.

كما نلاحظ أن الميزان التجاري حقق عجزا سنة 2016 بقيمة 5,7 تريليون دينار وهذا راجع لزيادة الواردات عن الصادرات، حيث بلغ إجمالي الواردات لسنة 2016 ما قيمته 57.4 تريليون دينار مسجلا نسبة ارتفاع مقدارها 18.1% عن سنة 2015 حيث بلغ 48.6 تريليون دينار، وبالمقابل بلغ إجمالي الصادرات 51.7 تريليون دينار لسنة 2016 بنسبة انخفاض قدرها 10.2 عن سنة 2015 حيث بلغ 57.6 تريليون دينار.

أما في سنة 2017 فنلاحظ أن الميزان التجاري سجل فائضا قدره 33.5 تريليون دينار وهذا راجع لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بنسبة 36.8% بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية 70.6 تريليون دينار سنة 2017 في حين كانت 51.6 تريليون دينار سنة وبالمقابل انخفضت الواردات بنسبة 34.9% حيث كانت 57.4 تريليون دينار سنة 2016 لتصبح 37.4 تريليون دينار سنة 2017.

ج) الإجراءات الحكومية لمواجهة انخفاض أسعار النفط

اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لمواجهة تأثيرات الهبوط في العائدات النفطية كما يلي:¹

(1) خفضت الحكومة الإنفاق العام بنسبة 40% سنة 2015، وكان معظم التخفيض في الإنفاق الرأسمالي، كما ألغت بعض التعاقدات العسكرية.

(2) خفض الاستثمارات العامة، والذي سيؤثر على وتيرة إعادة إعمار المناطق التي تم استردادها من تنظيم داعش وقد يؤدي إلى اشتداد التوترات الطائفية بالنظر إلى أن الدمار يقع بالكامل تقريبا في المناطق السنية.

(3) سحبت الحكومة من احتياطاتها من النقد الأجنبي وكنتيجة لذلك تم تخفيض قيمة الدينار العراقي قليلا بنسبة 1.37% مقابل الدولار الأمريكي.

(4) خفضت حكومة إقليم كردستان رواتب موظفي الحكومة نحو 75% لكبار المسؤولين والاستحواذ على أموال الفروع المحلية للبنك المركزي العراقي. وبسبب الهبوط الحاد للعائدات النفطية الذي بلغ 46 مليار دولار في عام 2015، تم اعتماد إجراءات جديدة لزيادة العائدات العامة ومنها تطبيق ضريبة المبيعات.

د) السياسات المناسبة لمواجهة هبوط المورد الريعي

إن الصدمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي على إثر هبوط أسعار النفط قد تكون بمثابة دقة جرس لبدء الخطر الحقيقي للاقتصاد العراقي يجب أن تنتبه له الدولة الآن وفي المستقبل، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجية واضحة

¹ الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أسعار النفط إلى أين؟)، مرجع سابق، ص 30.

لتنويع مصادر الدخل وإصلاح هيكله الاقتصادي العراقي بما يفضي إلى تقليل الاعتماد على المورد النفطي ومواجهة الأزمة المالية والتغلب عليها وخلق بدائل استراتيجية لخلق تنمية مستدامة من خلال اعتماد المقومات التالية:¹

1) السياسات على الأمد القصير

- ❖ إصلاح النظام الضريبي وتوسيع الضريبة والحد من التهرب الضريبي وتحديد أسعار جديدة تتناسب للضرائب تنسجم مع والقدرة التكاليفية للمواطن.
- ❖ إعادة هيكلة الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص.
- ❖ ضغط النفقات التشغيلية وترشيد الموارد المالية
- ❖ تشديد الرقابة في كافة دوائر ومؤسسات الدولة للحد من الفساد وكشف المشاريع الوهمية التي تكلف الدولة سنويا مليارات الدولارات.

- ❖ تعبئة مدخرات القطاع العائلي عن طريق إصدار سندات بفئات صغيرة وبأسعار فائدة مغرية تحفز الأفراد على الاكتفاء فضلا عن تقليص الاستهلاك غير الضروري والترقي الذي بات يشكل ثقافة عامة لدى المستهلك العراقي.

2) السياسات على الأمد الطويل

- ❖ ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية قائمة أساسا على مبدأ تنويع الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل.
- ❖ إنشاء صندوق سيادي لثروة العراق يعمل كمصدر مالي ولضمان للأجيال القادمة عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمارها في محفظة مالية متنوعة.
- ❖ تنشيط القطاع السياحي للبلد والاستفادة من السياحة الدينية في تمويل الموازنة العامة بالعملة الأجنبية، إذ يقدر عدد السواح الأجانب الوافدين إلى العراق عام 2014 قرابة 10 مليون سائح.
- ❖ تنشيط القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة والنهوض بها من أجل تنويع الاقتصاد وتخليصه من الاختلال الهيكلي الذي سببه الاعتماد المتزايد على النفط.
- ❖ التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص عبر خصخصة المشاريع العامة التي تكبد الموازنة مبالغ طائلة دون تحقيق أية عائد يذكر.
- ❖ تحسين كفاءة القوة العاملة في القطاعات الاقتصادية باعتبار الفرد عنصر الثروة الحقيقية ويلعب دورا مهما في عملية الإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية.
- ❖ إيقاف هدر الغاز الطبيعي عبر التعاقد مع شركات عالمية متخصصة، مما يوفر للعراق مصدرا مهما للإيرادات المالية ويحد من استيراد الغاز من دول الجوار، إضافة إلى ذلك هناك ثروات معدنية هائلة غير مستثمرة في العراق وفي مقدمتها الكبريت.

¹ أ.م.د. حسين عجلان حسن (2017)، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية، الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد

ثالثاً) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الفنزويلي

يشكل قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الفنزويلي، فأكثر من 90% من عائدات البلاد من النقد الأجنبي تأتي من الصادرات النفطية، وتنفق في استيراد احتياجات البلاد الأساسية من المواد الغذائية والأدوية التي تشهد نقصاً حاداً في ظل أزمة اقتصادية طاحنة. فنزويلا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم يبلغ 303 مليارات برميل، وهي ثالث مورد للنفط للولايات المتحدة الأمريكية ومصدر رئيس لحام النفط الثقيل والثقيل جداً عالمياً والذي يستخدم إلى حد كبير لإنتاج نواتج التقطير مثل وقود الديزل ووقود الطائرات، وتسيطر شركة النفط الفنزويلية الوطنية على هذه الصناعة بالكامل، وبالتالي فإن أي تدهور في أسعار النفط سيؤدي إلى تدهور الاقتصاد ككل.¹

أ) جذور الأزمة الاقتصادية الفنزويلية

شهدت فنزويلا فترة من تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدءاً من عام 2004 بعد ارتفاع أسعار النفط عبر سلسلة من الإصلاحات تبناها الرئيس السابق هوغو شافيز ساهمت في تعزيز شعبيته ورسخت السياسات الاشتراكية في البلاد.²

ذهبت المليارات من عوائد النفط للإنفاق على برامج الإصلاح الاجتماعي والرعاية الصحية والإعانات لتتخفص معدلات الفقر إلى أقل من النصف، الإصلاحات اعتمدت بالأساس على عوائد النفط لكنها لم توجه في خطط اقتصادية مستدامة، وبالتالي فأى تقلب في أسعاره من شأنه أن يشل هذه البرامج ويقف حائلاً أمام استدامتها، وبعد وفاة شافيز خلفه مادورو في الحكم.

وفي عام 2014 هوت أسعار النفط مسببة تراجعاً في إيرادات البلاد لتشكّل تحدياً أمام صمود برامج النمو والرعاية الصحية، وبدأت مؤشرات أزمة اقتصادية تلوح في الأفق لم تتمكن إدارة مادورو من احتوائها، لتدخل البلاد في مرحلة انهيار اقتصادي حاد وصل إلى انعدام قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الدواء والمواد الغذائية، دفعت ملايين الفنزويليين إلى الفرار من البلاد، فمنذ 2004 حتى اليوم ما يقرب 3 ملايين فنزويلي لجأوا إلى الدول المجاورة بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وتضخم مفرط سجل الأعلى عالمياً 1.37 مليون % بحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فضلاً عن تراجع معدلات إنتاج النفط إلى أكثر من النصف في 10 سنوات.

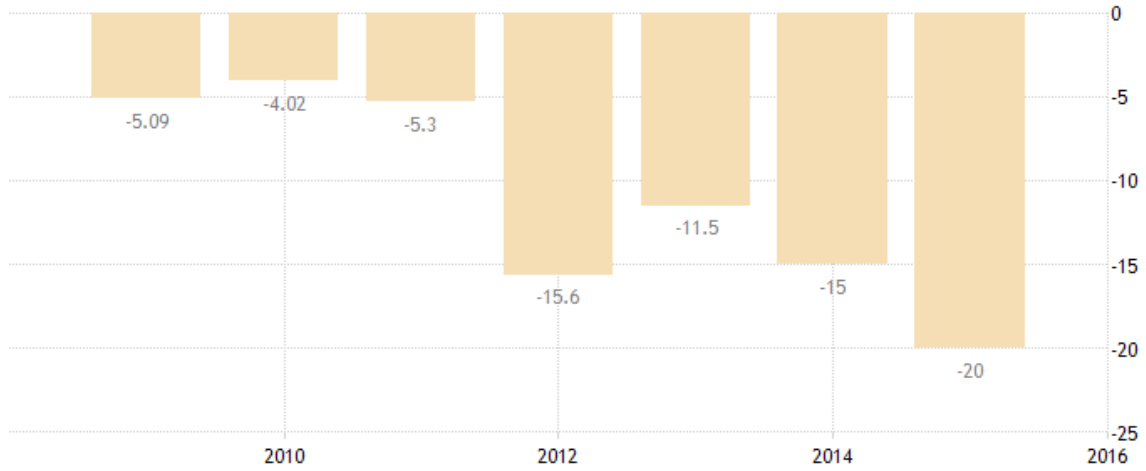
ب) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة:

سجلت فنزويلا عجزاً في الموازنة يعادل 20% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2015، وبلغ متوسط ميزانية الحكومة في فنزويلا -3.41% من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1990 إلى غاية 2015، ووصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق حيث بلغت 3.79% من إجمالي الناتج المحلي عام 1991 وأدنى مستوى قياسي بلغ -20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹ هالة إبراهيم، النفط الفنزويلي لاعب رئيس في الأزمة، مقال منشور في مجلة TRT عربي عن الموقع الإلكتروني: <http://w.w.w.trtarabi.com>.

² هالة إبراهيم، النفط الفنزويلي لاعب رئيس في الأزمة، المرجع السابق.

شكل رقم (2-8): تطور الموازنة الحكومية ل فنزويلا للفترة 2010-2016 (% من PIB)



المصدر: البنك المركزي الفنزويلي عن الموقع:

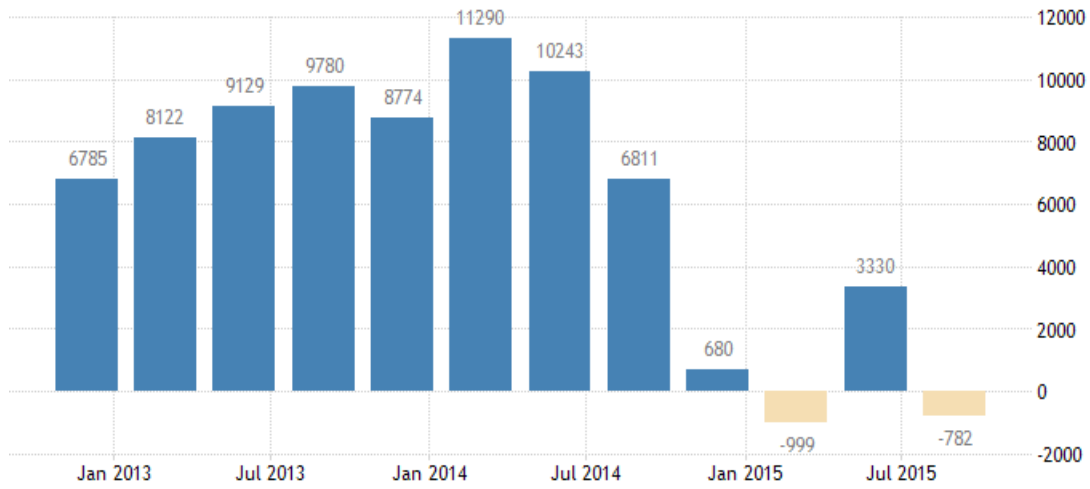
<http://www.tradingeconomics.com/banco-central-de-venezuela>

ج) انعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

سجلت فنزويلا عجزا تجاريا بلغ 782 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2015، بلغ متوسط ميزان التجارة في فنزويلا 4520.58 مليون دولار أمريكي في الفترة من 1990 حتى 2015، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق 17732 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2008 وأدنى مستوى قياسي له وهو -2015 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2008.

ويرجع العجز في الميزان التجاري إلى انخفاض الصادرات من 12108 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2015 إلى 8483 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2015، حيث بلغ متوسط الصادرات 11549.44 مليون دولار أمريكي من عام 1992 حتى عام 2015، في حين ارتفعت الواردات من 8778 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2015 إلى 9576 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2015، وبلغ متوسط الواردات 6811.13 مليون دولار أمريكي من عام 1992 حتى عام 2015. والشكل التالي يوضح تطور الميزان التجاري للفترة 2013-2015.

شكل رقم: (2-9) تطور الميزان التجاري الفنزويلي خلال الفترة 2013-2015 (مليون دولار أمريكي)



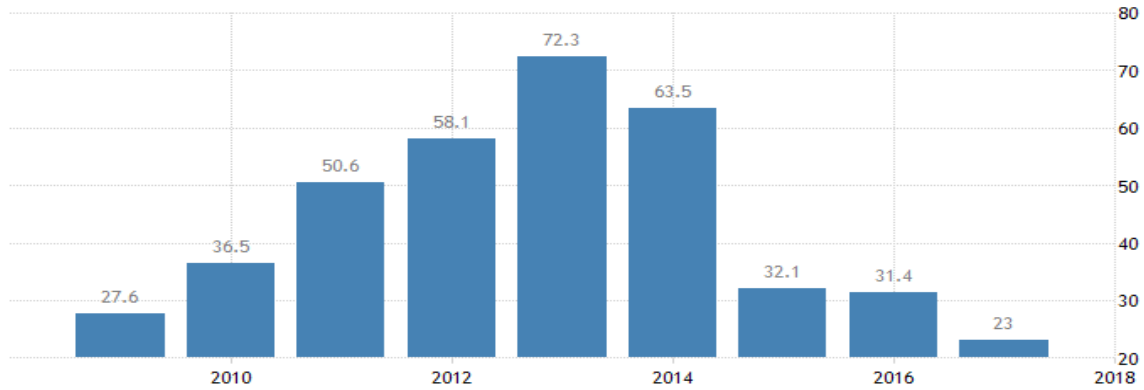
المصدر: البنك المركزي الفنزويلي عن الموقع:

<http://www.tradingeconomics.com/banco-central-de-venezuela>

د-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الدين الحكومي:

سجلت فنزويلا ديونا حكومية تعادل 23% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2017، حيث بلغ متوسط الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 42.39% من عام 1994 إلى عام 2017، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق 72.30% عام 2013 وهو مستوى قياسي مقارنة بعام 2008 الذي بلغ فيه أدنى مستوى ب 20.30%. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم: (2-10) تطور الدين الحكومي لفنزويلا خلال الفترة 2009-2017 (% من PIB)



المصدر: البنك المركزي الفنزويلي عن الموقع:

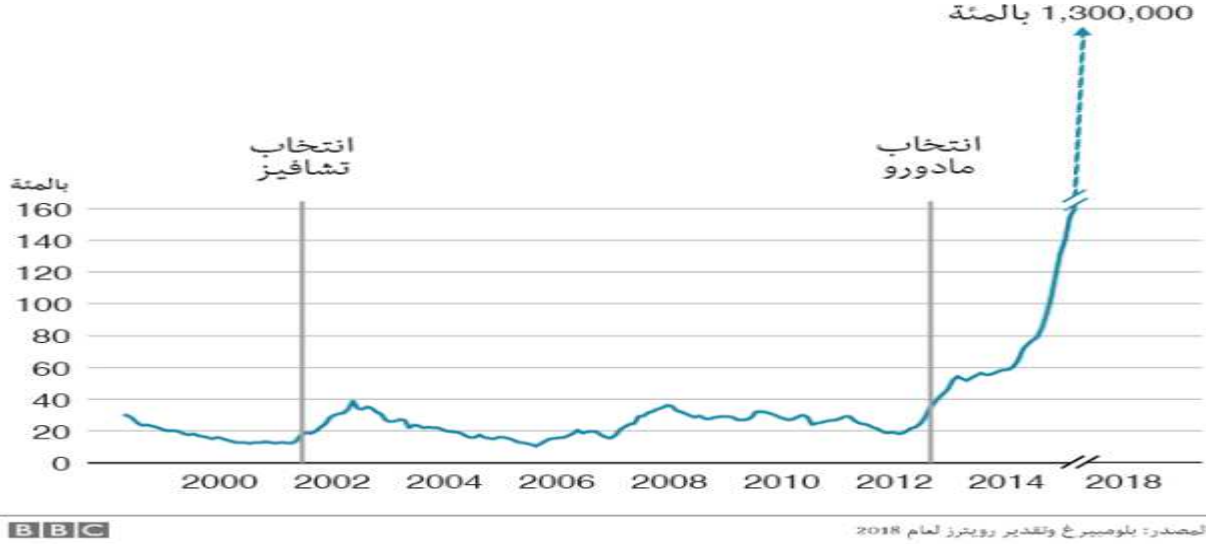
<http://www.tradingeconomics.com/banco-central-de-venezuela>

ه-انعكاسات تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم

يشهد الاقتصاد الفنزويلي سقوطا حرا منذ تولي "مادورو" السلطة عام 2013 بعد وفاة شافيز، وما زاد الطينة بلة هو ارتفاع معدلات التضخم بشكل خيالي، بحيث صنف الاقتصاد الفنزويلي بأنه ضمن اقتصادات قليلة شهدت أعنف حالات تضخم أو ارتفاع في الأسعار في التاريخ وهي قائمة قصيرة تضم التضخم الذي وقع في ألمانيا عام 1923، وفي زيمبابوي وأواخر عام 2000 ليأتي الدور على فنزويلا.

شكل انخفاض أسعار النفط واعتماد الاقتصاد عليه بشكل حصري إضافة إلى سياسة مادورو الخاطئة خلطة سحرية لتفاقم الأزمة، فبدلاً من قيامه بإصلاحات حقيقية، كمحاولة تنويع اقتصاد بلاده والاستثمار في الإنتاج المحلي فقد لجأ "مادورو" إلى أسوأ الحلول الاقتصادية وهي طباعة الأموال بشكل كثيف وبدون غطاء نقدي حقيقي تاركا العملة المحلية للشعب مغرقاً بها الأسواق، حتى ظهر ما يعرف "بالتضخم الجامح"¹. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2-11): تطور معدلات التضخم في فنزويلا حسب بلومبيرغ وتقدير رويترز لعام 2018



المصدر: ما الذي يحدث في فنزويلا؟ مقال منشور في جريدة بي بي سي نيوز عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.bbc.com/arabic/business-47072683>

حسب البنك المركزي الفنزويلي فإن التضخم بلغ 180% و240% في 2015 و2016 على التوالي. وبلغت نسبة التضخم 2616% عام 2017 حسب البرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة بسبب توقف البنك المركزي الفنزويلي عن نشر المؤشرات الاقتصادية، حيث أصبحت الإحصائيات الصادرة عن لجنة الشؤون المالية في البرلمان بديلاً لهذه المؤشرات.²

أما التقديرات لعام 2018 فقد تحطت المقاييس، فحسب وكالة رويترز يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 1300000%.

ويعد التضخم الجامح (Hyperinflation) كارثة اقتصادية كبرى، فهو تضخم سريع جدا وخارج عن السيطرة ويحدث عندما تكون زيادات الأسعار كبيرة لدرجة يعجز معها مفهوم التضخم عن وصف الحالة الواقعية لأي اقتصاد، ما يدفع المستهلكين إلى الحاجة إلى عربات مليئة بالمال لشراء الضروريات مثلاً. إذ أن هذا النوع من التضخم يعد كارثة أيضاً لأنه يعني بشكل أو بآخر موت العملة المصابة به، فحينما تنخفض عملة دولة ما بشكل حاد، يفقد المواطنون الثقة فيها وينظرون إليها على أنها ذات قيمة ضئيلة، وبالتالي يبدأ الناس في اكتناز وتخزين السلع والبضائع التي لها قيمة ظناً منهم أن

¹ أشرف إبراهيم، "قصة الدولة الفاشلة" كيف تحولت فنزويلا من الغنى إلى الفقر، مقال منشور في مجلة ميدان، الجزيرة عن الموقع الإلكتروني:

<http://midan.aljazeera.net/reality/economy>

² أخبار اقتصادية - عالمية (9 جانفي 2018)، بداية عام مرعبة في فنزويلا... التضخم يتجاوز 2600%، مقال منشور في جريدة الاقتصادية،

عن الموقع: http://www.aleqt.com/2018/01/10/article_1312206.html

هناك زيادة قادمة في أسعارها، ومع ارتفاع الأسعار تصبح السلع الأساسية كالغذاء والدواء شحيحة، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مرات عديدة في دوامة تصاعدية. نتيجة لذلك تضطر الحكومة لطباعة المزيد من الأموال في محاولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتوفير السيولة ما يؤدي إلى مزيد من تفاقم المشكلة، وهو ما يحدث في فنزويلا، حيث تعمل ماكينات طباعة البوليفار على أشدها. ففي كل مرة يتعهد فيها مادورو بتحرير اقتصاد البلاد من القيود الصارمة على العملة المحلية، تأتي النتيجة على شكل نظام جديد يؤدي إلى هبوط سريع للبوليفار في السوق السوداء.

والشكل التالي يوضح كيف انهار البوليفار الفنزويلي خلال فترة رئاسة مادورو:

شكل رقم (2-12): انهيار قيمة البوليفار الفنزويلي في السوق السوداء مقابل الدولار الأمريكي

Venezuela's Currency Has Declined 97% Since Maduro Took Office

Country's biggest bank note was worth \$4. It's now worth 11 U.S. cents.

■ Value of 100 Bolivars on Black Market



المصدر: بلومبيرغ عن الموقع:

<https://www.bloomberg.com>

استقراءاً للشكل أعلاه يتضح هبوط البوليفار بمقدار 97% منذ استلام مادورو رئاسة البلاد، حيث يظهر الاتجاه المنحدر لورقة نقدية (Bank note) تعود لأكبر بنك في البلاد كانت تساوي 4 دولار أمريكي أصبحت تساوي 11 سنتاً أمريكياً بنهاية عام 2015.

و) السبل الواجب اتباعها للخروج من الأزمة

حسب الكاتب نيكولاس غالنت في مقال نشرته مجلة "لاكابيتال" الفرنسية أنه للخروج من هذه الازمة لابد على فنزويلا القيام بما يلي:¹

❖ **القضاء على التضخم المفرط:** من أجل تجاوز الوضع الكارثي الحالي ينبغي على فنزويلا في مرحلة أولى أن تتمكن من وضع حد للتضخم المفرط مثلما نجحت في ذلك كل من ألمانيا (1923)، المجر (1946) ويوغسلافيا (1994)، ولتحقيق ذلك لابد من:

- حذف العملة الوطنية لصالح عملة وطنية جديدة من شأنها أن تكون محل ثقة وتحافظ على قيمتها.

- يجب أن تستعمل البلاد الذهب والعملات الأجنبية كأداة للتحوط، كما كانت الحال في المجر ويوغسلافيا.

¹ كيف دخلت فنزويلا في أزمة؟ وما السبل للخروج منها؟، مقال متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net>

- كان بإمكان فنزويلا التفكير في دولة الاقتصاد (استخدام العملات الأجنبية كأداة وحيدة للوفاء بالالتزامات والديون)، على غرار الإكوادور سنة 2000 التي نجحت في القضاء على التضخم من خلال إزالة عملتها الوطنية لصالح الدولار. وقد ينجح هذا الأمر شريطة دخول دولارات كافية إلى فنزويلا.
- اللجوء إلى ما يسمى مجلس العملة كبديل عن "الدولة"، حيث يتولى إصدار عملة خاصة لكن مع تغطية بالعملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي.

❖ إعادة هيكلة الديون:

- إن ديون فنزويلا بحاجة إلى إعادة هيكلة وهذا ما يجب على الدائنين الدوليين في كاراكاس القبول به.
- يجب على صندوق النقد الدولي منح البلاد تسهيلات ائتمانية لضمان توفير واردات الغذاء والدواء، وفي الوقت ذاته تحتاج البلاد إلى تبرع بقيمة عشرين مليار دولار على الأقل.
- ضرورة وقف التحكم في الأسعار والقيام بإصلاحات تعزز الاستثمار وهو الشرط الأساسي لتنويع الاقتصاد، فضلا عن التحلي عن الأيديولوجيات القائمة.

رابعاً) الدروس المستفادة من التجارب السابقة

أ) الاقتصاد السعودي

يشكل النفط ما نسبته 90% من إيرادات موازنة السعودية، فقد احتلت المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، بينما احتلت مقدمة الدول العربية الأكثر إنتاجا للنفط خلالعام 2014 ب 6.96 مليون ب/ي، لتؤكد قدرتها على التأثير في إنتاج المنظمة وفي أسعار النفط في البورصة العالمية، وقد أثر تراجع أسعار النفط على العديد من المؤشرات الاقتصادية للسعودية ، حيث سجل عجزا في الموازنة العامة و انخفاض فائض الميزان التجاري، ليطال انخفاض أسعار النفط أيضا رصيد إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد العربي السعودي حيث عرف هو الآخر تراجعا، إلا أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات للحد من تأثير تراجع أسعار النفط، فبالنسبة للموازنة العامة فقد عمدت الحكومة لاتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق والتي بدأت خلال النصف الثاني من عام 2015 واستمرت طيلة عام 2016، وقد نجحت الحكومة في تقليص النفقات الحكومية بنسبة 15.1% في عام 2016 مقارنة بنسبة 11.5% في عام 2015، وأيضاً في الحد من زيادة المصروفات الجارية كما تمكنت الحكومة من زيادة الإيرادات من غير الموارد النفطية حيث بلغت 255.6 مليار ريال، وبلغت الإيرادات الضريبية حوالي 87 مليار ريال في عام 2017، مرتفعة بنسبة 7% عن العام السابق. أما بالنسبة لصندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي فقد حافظ على المركز الخامس عالميا ضمن أكبر الصناديق السيادية رغم انخفاض أسعار النفط.

فضلا عن ذلك وللخروج من مرحلة أسعار النفط المنخفضة وافقت السعودية على برنامج إصلاح شامل مبين في خطة التحول الوطني " رؤية السعودية 2030" التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط في غضون 15 عاما. وتدعو الخطة إلى استخدام أصول شركة النفط المملوكة للدولة (أرامكو) لتمويل استثمارات عامة في مجالات متنوعة. وتم تخطيط هذه الرؤية على أساس سعر 30 دولارا للبرميل، وهي تتركز على ثلاثة مجالات تتمثل في زيادة العائدات غير

النفطية ثلاثة أضعاف بنهاية العقد من خلال فرض ضرائب غير مباشرة ورسوم على الخدمات العامة، بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة وتنمية قطاعات غير نفطية مثل التعدين والسياحة والتعليم، كذلك خفض الإنفاق العام من خلال الحد من الدعم وتحويل الإنفاق على التسليح بعيدا عن الشركاء الأجانب وترشيد الاستثمارات العامة، وأخيرا تنويع مصادر الثروة الوطنية وتنويع حافظة الاستثمارات في الخارج.

ب) الاقتصاد العراقي:

يملك العراق ما يقارب 115 مليار برميل من الاحتياطي المؤكد من النفط وبذلك يأتي بالمرتبة الثالثة عالميا بعد السعودية وإيران، وهو ما جعل القطاع النفطي يؤدي دورا مهما في الاقتصاد العراقي، إذ تشكل الإيرادات النفطية ما نسبته 90% من إيرادات الدولة وبالتالي يعتبر الممول الرئيسي للموازنة العامة. ومنه فإن أي تقلبات في أسعار النفط ستؤثر حتما على مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا حيث تبين أن انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 قد أثر بشكل كبير على الموازنة العامة للعراق التي سجلت عجزا نسبته 14.5% من موازنة 2015، كما أن قيمة صافي الميزان التجاري الإجمالي انخفضت لتبلغ أدنى حد لها 9 تريليون دينار سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض الصادرات النفطية من 98.3 تريليون دينار سنة 2014 الى 57.4 تريليون دينار سنة 2015 وبنسبة انخفاض قدرها 41.6%، حيث اتخذت الحكومة العديد من التدابير لكبح النفقات الجارية في إطار برنامج صندوق النقد الدولي وقرض البنك الدولي لسياسات التنمية، كما أنها لجأت إلى سياسة التقشف لكنها أدت إلى انكماش في الاقتصاد العراقي غير النفطي بنسبة 8.8% و 12.9% لسنتي 2014 و 2015 على التوالي. ولذلك كان لابد على الحكومة العراقية اتخاذ إجراءات مناسبة وصارمة لمواجهة أو التقليل من أثر انخفاض أسعار النفط كضرورة انتهاز سياسة اقتصادية قائمة أساسا على مبدأ تنويع الهيكل الإنتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وإنشاء صندوق سيادي لثروة العراق يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمارها في محفظة مالية متنوعة باعتبار العراق ليس لديه صندوق ضبط إيرادات.

ج) الاقتصاد الفنزويلي

يشكل النفط عصب الاقتصاد الفنزويلي، فأكثر من 90% من عائدات البلاد من النقد الأجنبي تأتي من الصادرات النفطية، وقد أدى انهيار أسعار النفط سنة 2014 إلى تراجع في إيرادات البلاد لتشكل تحديا أمام صمود برامج النمو والرعاية الصحية، كما سجلت فنزويلا عجزا في الموازنة يعادل 20% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2015 و عجزا تجاريا بلغ 782 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من عام 2015، بالإضافة إلى ارتفاع الدين الحكومي ليعادل 23% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في عام 2017 و ارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية حيث بلغت نسبة التضخم 2616% عام 2017 وانهارت عملة البوليفار بسبب طباعة الحكومة المزيد من الأموال في محاولة لتحقيق الاستقرار في الأسعار وتوفير السيولة لكنه أدى إلى تفاقم المزيد من المشاكل، حيث بدأت مؤشرات أزمة اقتصادية تلوح في الأفق لم تتمكن إدارة مادورو من احتوائها، لتدخل البلاد في مرحلة انهيار اقتصادي حاد وصل إلى انعدام قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الدواء والمواد الغذائية، دفعت ملايين الفنزويليين إلى الفرار من البلاد، ولذلك كان

لابد على الحكومة الفنزويلية اتخاذ التدابير اللازمة للخروج من أزمتها بدءا بالتخلص التدريجي من التضخم المفرط من خلال العديد من الأساليب كحذف العملة الوطنية لصالح عملة وطنية جديدة من شأنها أن تكون محل ثقة وتحافظ على قيمتها واستعمال الذهب والعملات الأجنبية كأداة للتحوط، كما كانت الحال في الجمر ويوغسلافيا، وإعادة هيكلة ديونها والقيام بإصلاحات تعزز الاستثمار وهو الشرط الأساسي لتنويع الاقتصاد، فضلا عن التخلي عن الأيديولوجيات والصراعات القائمة، لكن تبقى فنزويلا بحاجة إلى تبرع بقيمة عشرين مليار دولار على الأقل لمواجهة الوضع الكارثي الذي آلت إليه.

2-6- خلاصة

يعتبر النفط أو ما يطلق عليه الذهب الأسود مادة أساسية وحيوية والركيزة التي يستند عليها كافة متطلبات الحياة البشرية، وبهذا الصدد يقول أبرز من كتب عن هذه المادة الحيوية Daniel Howard Yergin "إن عصرنا هو عصر النفط والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية والإنسان المعاصر هو إنسان هيدروكربوني نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية للنفط"، غير أن تعرض أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار والتي تعرف بالصدمات البترولية كان له تأثيرا واضحا على اقتصاديات الدول خاصة الدول المصدرة للنفط باعتبار أن العائدات النفطية تشكل العمود الفقري لتلك البلدان، وبالتالي يتحدد اتجاه السياسة المالية لها. بحيث يساهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة عائداته وبالتالي زيادة الانفاق على مشاريع البنى التحتية وزيادة الاحتياطيات الرسمية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وغيرها، والعكس في حالة انهيار الأسعار كما حدث في منتصف 2014 حيث أخذ هذا الانهيار يفتك باقتصاداتها ويعصف بمختلف توازناتها الاقتصادية ويهوي بمختلف مؤشراتها خلال فترة وجيزة.

الفصل الثالث:

السياسة المالية في الجزائر

في ظل تقلبات أسعار النفط

3-1 مدخل

أصبح ما يعرف بالذهب الأسود "النفط" سلعة استراتيجية عالمية تؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطه على الطاقات المتجددة.

تعتبر الجزائر من الاقتصاديات الريعية، لذا فهي تعاني من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على سياستها المالية، وهذا راجع لارتباط مداخيلها بمصدر واحد مهدد بالاضوب والزوال، فإذا ارتفعت أسعار النفط ستتسبب في زيادة الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع غير الإنتاجية واللاتنوع في القطاعات، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة تقشفية وهذا ما يؤكد إصابتها بالمرض الهولندي. على هذا الأساس سيتم التعرض في هذا الفصل إلى الصناعة النفطية في الجزائر، قراءة في تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000-2019، ثم انعكاس انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2010-2017، وأخيرا دراسة تحليلية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة (2010-2017).

3-2 الصناعة النفطية في الجزائر

تحتل المحروقات عامة والنفط خاصة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر قطاع المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني في كونه يساهم بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، حيث أنه يمثل نسبة 98% من الصادرات الجزائرية، ويساهم بـ 43% في الناتج المحلي الإجمالي و75% في الميزانية، كما أنه يعد من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته العالية.

3-2-1 السياق التاريخي لاكتشاف النفط في الجزائر

يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثرة فكان مع بداية القرن العشرين. فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915 إضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان.¹

إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينيات، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل: الشركة الفرنسية للبترول وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء.

فكان اكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صالح، ثم حقل إيجلس سنة 1954. وفي جانفي 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة، وفي

¹ بن عوالي خالدية (2015-2016)، استخدام العوائد النفطية (دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، الجزائر، ص86.

حوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة OCRS والذي كان الهدف الظاهري من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري CPS رقم: 1112/58 والذي صدر في 22 / 11 / 1958، وشمل ثلاثة أوامر تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي.

وبعد الإعلان عن وقف النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقية إيفيان والتي تضمنت أحكاما وبنودا فيما يخص المسائل النفطية.

2.2.3 توجهات السياسة النفطية في الجزائر

لقد عرف قطاع المحروقات في الجزائر مراحل عديدة يمكن إبرازها على النحو التالي:
أولا) مرحلة نظام الامتيازات (1962-1971):¹

نتيجة ضعف الدولة المستقلة حديثا، فقد سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري لتمتلك لوحدها نسبة 71.99% من حجم الإنتاج و 17.86% للشركات الأجنبية ليبقى للجزائر نسبة بين 10 و 15% من حجم الإنتاج، وأمام هذا الوضع سعت الجزائر بكل الطرق للتخلص من احتكار فرنسا للبترول والثروات الطبيعية، وأول ما قامت به من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 31/12/1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية، حيث كانت شركة سوناطراك الأداة الرئيسية لمعركة تأمين النفط، وقد انطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط سوناطراك من:

❖ ضمان وجود فعال لشركة سوناطراك في جميع مراحل الصناعة البترولية، ومرافقة الشركات الفرنسية في كافة عمليات نقل وتكرير النفط في كافة المعامل الجزائرية مما يمهد لمراقبة جزائرية لإنتاج الشركات الفرنسية وفرض عقد شراكة استراتيجية معها.

❖ تدريب العمالة الجزائرية وزيادة خبرة سوناطراك في مجال النفط وإعطاء الأولوية لتوفير احتياجات السوق المحلية من البتروكيماويات.

¹ زمال وهيبة (2017-2018)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 129.

❖ تطوير صناعة التعدين بالجزائر تمهيدا لدعم الصناعة البترولية، التي تعتمد بشكل كبير على مجالي الحديد والصلب وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بومدين قد اعتمد بشكل رئيسي في هذه الخطة على نظرة الصناعات المصنعة التي أشار له إليها المستشار الاقتصادي جيرارد ديريبيس.

وقد حصلت سوناطراك على أول اكتشاف نفطي لها سنة 1966 في حقل بمنطقة واد نومر ولاية غرداية وكان معدل انتاجها 20 متر مكعب في الساعة.

في عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة تمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، وفي ظلها أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية وتضاعف رأسمالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري. إلى جانب ذلك تم إنشاء رسميا بموجب مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ".

في عام 1968 قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيمياوية وكذا القطاعات الأخرى، وفي عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد سنة 1965، والتي اعتبر فيها البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات فشلت مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول ب 2.85 دولار للبرميل إلا أن هذا الإجراء قوبل بالرفض من طرف فرنسا فتدخل الطرفان في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970 إلا أنها باءت بالفشل وأسفرت عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

ثانيا) مرحلة تأميم قطاع المحروقات والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية (1971-1985):¹

في 24 فيفري 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين الذي صرح قائلاً: "ابتداء من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية"، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"، وضمن المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسوناطراك الحق في:

❖ 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.

❖ 100% من الصناعة البتروكيمياوية، ومجموع التوزيع.

❖ تأميم حقول الغاز.

وقد قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

❖ تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.

❖ تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

ومن ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله منذ السبعينات، فكثف إنتاج المحروقات وأقيمت لذلك استثمارات ضخمة فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1969 قد وجه ما يقارب 2.3 مليار دولار للإنتاج

¹ زمال وهيبية (2017-2018)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) - دراسة حالة الجزائر، المرجع السابق ص 131.

البترولي وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي (1970-1973) قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمال الاستثمارات.

والملفت للانتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد البترولية بصورة مرتفعة نتيجة لارتفاع أسعار النفط بسبب الصدمة البترولية " الانتصار العربي " في حرب أكتوبر 1973.

فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات وخاصة شركة سوناطراك زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، وارتفع حجم منتوجاتها البترولية إلى 98.5% عام 1981 بعد أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج البترولي ب 100% على أهم الحقول الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود.

ثالثا) مرحلة الإصلاحات (1986-2013):

❖ قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19/08/1986.

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها (بالنسبة للبتروال الجزائري فمن 39.54 دولار للبرميل سنة 1981 انهارت إلى 14.8 دولار للبرميل سنة 1986) وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة والتي كان من بينها الجزائر التي تضرر اقتصادها بشكل كبير مما دفعها إلى مراجعة سياستها الطاقوية السابقة وتبني سياسة جديدة وأكثر فاعلية من خلال سن القانون رقم 14/86 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح المحروقات بالجزائر، والذي أرسى نظاما يقود إلى تقاسم عقود الإنتاج، وعلى فتح القطاع بشكل غير مسبوق على المستثمر الأجنبي وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية.

❖ قانون رقم 91/12 المؤرخ في 04/12/1991:

جاء هذا القانون في ظروف خاصة، وهي ظروف الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، ولذلك جاء هذا القانون من أجل فتح مجال الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع سوناطراك، ولكن لاقى بعض المعارضة داخل البرلمان من أجل إدراج تعديلات تنص على عدم تجاوز نسبة الشركات الأجنبية في الشراكة 49%، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إدخال 14 تعديلا على القانون تمت المصادقة عليها سنة 1991.

❖ صندوق ضبط الإيرادات:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر ولمعالجة الاختلالات قامت الكثير من هذه الدول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر ب "صندوق ضبط الإيرادات".

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة 2000 وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، وهو يهدف إلى حل المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن توقع حدوثها، ويتمثل دور هذا الصندوق في تحويل جميع الإيرادات

النفطية إلى بنود إيراداته عند تجاوز مستوى أسعار النفط حاجز 37 دولار في السوق العالمية، أما في حال انخفاض تلك الإيرادات سيضمن الصندوق تمويل العجز في الميزانية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❖ قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005:

جاء في المادة الأولى من هذا القانون تعريف النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، وبموجب المادة 12 من هذا القانون تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية والمالية هما: الوكالة الوطنية لشمين موارد النفط (ALNAFT)، والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها (ANRH).

ثم جاء الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات سابق الذكر.

❖ تعديلات 2013 على قانون المحروقات لسنة 2005:

لقد شهدت الجزائر تراجعاً شديداً في الاحتياطات النفطية والإنتاج نتيجة اعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك 2006 حيث تراجع إنتاج المحروقات بنسبة 25%، وقد وجدت الجزائر نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في هذا القانون من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزته، فأجهت نحو مزيد من التعديلات كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتمم والمعدل لقانون 2005، حيث أجريت تعديلات على 58 مادة منه بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة إليه.

ولكن يرى الكثير من الخبراء أن تلك التعديلات تبدو خجولة جداً وتخلو من أية تعديلات جذرية خاصة من خلال فشله في تعديل البند المتعلق ب 49%، فضلاً عن الضعف الشديد التي تعاني منه بيئة الاستثمار في الجزائر بالإضافة إلى صعوبات أخرى يعاني منها قطاع المحروقات مثل ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي للنفط من 26% سنة 2005 إلى 40% سنة 2010، وتراجع إنتاج المحروقات مما أثر سلباً على الحساب الجاري.

3.2.3 تطور عائدات النفط في الجزائر

بشكل عام يمكن تعريف العوائد النفطية بأنها تلك الإيرادات أو العوائد التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم، وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط، وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد. والجدول التالي يوضح تطور عائدات النفط خلال الفترة 2010-2017.

جدول رقم: (3-1) تطور عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 (مليار دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013
صادرات المحروقات	56.12	71.66	70.58	63.32
السنة	2014	2015	2016	2017
صادرات المحروقات	58.46	33.08	27.91	33.20

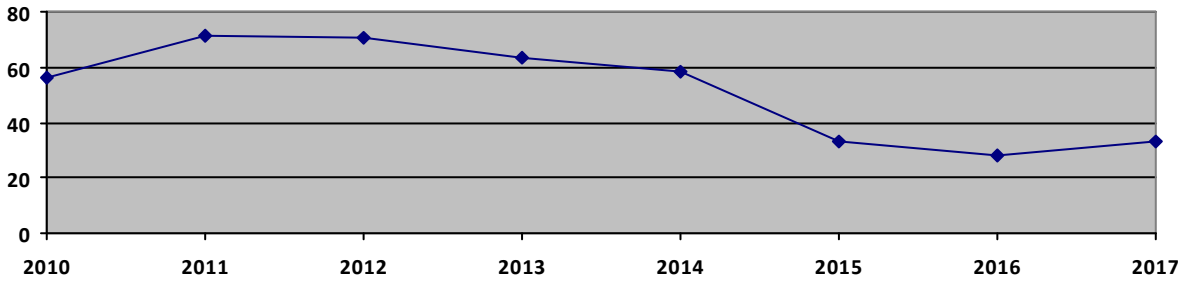
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن عوائد صادرات المحروقات عرفت تذبذبا خلال سنوات فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 71.66 مليار دولار بعد ان كانت 56.12 مليار دولار سنة 2010 أي بنسبة ارتفاع تساوي 27.7%، وهذا راجع لارتفاع سعر النفط من 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، أما في سنة 2013 فنلاحظ تراجع عوائد صادرات المحروقات حيث بلغت 63.32 مليار دولار مقارنة ب 70.58 مليار دولار في سنة 2012 أي أنها انخفضت بنسبة 10.28% متأثرة بالكميات المصدرة أكثر منها بأسعارها حيث استقرت الأسعار سنة 2013 عند 110.6 دولار للبرميل. ليستمر الانخفاض طيلة السنوات اللاحقة، حيث في سنة 2015 انخفضت عوائد صادرات المحروقات لتصل إلى 30.08 مليار دولار مقارنة ب 58.46 مليار دولار سنة 2014 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 43.41% متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، حيث انخفضت من 100.23 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل سنة 2015، لتواصل عائدات الصادرات انخفاضها سنة 2016 حيث بلغت 27.91 مليار دولار بسبب انخفاض المتوسط السنوي لسعر النفط إلى حوالي 45 دولار للبرميل كأدنى مستوى له طيلة سنوات فترة الدراسة، أما في سنة 2017 فنلاحظ زيادة في عائدات صادرات المحروقات لتصل إلى 33.20 مليار دولار بسبب انتعاش أسعار النفط بعد سنتين من الانخفاض حيث بلغت 65.74 دولار للبرميل في ديسمبر 2017.

وللوقوف بصورة أكثر اشرقة ووضوح على تطور العائدات النفطية خلال الفترة (2010-2017) نورد الشكل الموالي

الشكل رقم (3-1): تطور عائدات النفط في الجزائر خلال الفترة 2010-2017 (مليار دولار)



المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-1)

3.3 قراءة في تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة 2010-2019

عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التطورات تزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ابتداء من سنة 1962 إلى غاية الألفية الحالية حيث كانت هذه الإصلاحات عبارة عن مخططات رباعية وخماسية، هدفها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

1.3.3 إضاءات على الفترة من 2000-2010

حيث تميزت هذه الفترة باعتماد برنامجين للتنمية من طرف الحكومة هما: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

(2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009).

أولاً) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

- وضعت الجزائر في أبريل 2001 برنامج ثلاثي للفترة ما بين 2001 و 2004 يهدف لمحاربة الفقر وخلق مناصب شغل جديدة، وقدرت تكلفة البرنامج 525 مليار دينار، ويعتبر أهم غلاف مالي منذ الاستقلال نظرا لتحسن الوضعية المالية للبلاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط. وركز هذا البرنامج على العديد من المحاور تمثلت في:¹
- ❖ في ميدان إنجاز المرافق العمومية: إنجاز وإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية
 - ❖ في ميدان الصحة: إنجاز المؤسسات المتخصصة
 - ❖ في ميدان الموارد المائية: إنجاز شبكات التطهير وإيصال المياه الصالحة للشرب، وإنجاز السدود ومحطات معالجة المياه.
 - ❖ في ميدان المنشآت الاقتصادية: إنشاء الطرق الولائية والبلدية وتشبيد الجسور.
 - ❖ في ميدان الموانئ: إنشاء المطارات وتوسيع البعض منها.
 - ❖ في الميدان الفلاحي: تدعيم الفلاحين لإنشاء المستثمرات الفلاحية.
- والجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (مليار دج)

النسبة المئوية	2005	2004	2003	2002	2001	القطاعات
8.5%	45.0	15	13	11	6	دعم الإصلاحات
12.8%	65.3	12.0	22.5	20.2	10.6	دعم النشاطات المنتجة
21.7%	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40%	210.5	2.0	37.6	77.9	93.0	الأشغال الكبرى والنشاطات القاعدية
17%	90.2	3.9	17.4	29.9	39	تنمية الموارد البشرية
100%	525.2	36	126.2	181.9	181	المجموع

المصدر: ملاحى رقية وآخرون(2018)، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد4/ العدد8، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 323.

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن قطاع الأشغال العمومية حاز على أكبر نسبة (40%) من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث خصص له غلاف مالي قدره 210.5 مليار دج، وهذا راجع لكون الدولة تسعى من خلاله للنهوض بالاقتصاد الوطني وتوسيع نشاط المؤسسات الإنتاجية بهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليص البطالة، يليه قطاع التنمية المحلية ثم قطاع تنمية الموارد البشرية بنسبة 21.7% و 17% على التوالي حيث خصص لهما غلاف مالي قدره 114 و 92.2 مليار دينار لكل منهما، وتهدف الدولة من ورائها إلى تمويل المشاريع التي لها صلة بالحياة اليومية للمواطنين وإعادة تأهيل المناطق النائية. أما قطاع دعم النشاطات المنتجة فاستفاد من غطاء مالي قدره 65.3 مليار دينار

¹ ملاحى رقية وآخرون(2018)، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد4/ العدد8، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 323.

أي ما نسبته 12.8% من مجموع المخصصات، وتضمن دعم النشاط الفلاحي والصيد البحري والموارد المائية. أما أقل غلاف مالي فكان لدعم الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بتحديث الإدارة الجبائية وهيئة المناطق الصناعية، حيث خصص له مبلغ مالي قدره 45 مليار دولار أي ما يعادل 8.5% من مجموع المخصصات.

ثانيا) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تم خلال هذه الفترة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب والهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي، خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الصحية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها. ويمكن تقسيم برنامج دعم النمو إلى خمسة برامج فرعية كما يلي:

جدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو في الجزائر (مليار دج)

البرامج المسطرة	المبلغ المخصص للبرنامج	النسبة المخصصة للبرنامج
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
تطوير التكنولوجيات الحديثة	50	2%

المصدر: ملاحى رقية وآخرون(2018)، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4/ العدد 8، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 323.

استقراء للجدول أعلاه يتضح أن الدولة ركزت بشكل كبير على برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له غلاف مالي قدره 1908.5 مليار دينار أي ما نسبته 45.5% من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج يليه برنامج تطوير الهياكل القاعدية الذي خصص له غلاف مالي قدره 1703.1 مليار دينار ونسبة 40.5% نظرا للأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدفع عجلة التنمية، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص له سوى 337.2 مليار دينار أي ما نسبته 8% من إجمالي المخصصات، كما تم تخصيص ما قيمته 203,9 و 50 مليار دينار لتطوير الخدمة العمومية وتطوير التكنولوجيات الحديثة على التوالي أي ما نسبته 4,8 و 2% من إجمالي مخصصات البرنامج.

2.3.3 إضاءات على الفترة 2010-2014

تم خلال هذه الفترة المصادقة على برنامج التنمية الخماسي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي)، وهو برنامج للاستثمارات العمومية، حيث يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وقد خصصت له مبالغ هائلة قدرت بحوالي 286 مليار دولار وهو يهدف إلى:

❖ استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار.

❖ إطلاق مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 156 مليار دولار.

ويبين الجدول التالي التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014:

جدول رقم: (3-4) التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو في الجزائر (مليار دج)

القطاع	التنمية البشرية	الاستثمارات العمومية
الأهداف المسطرة	5000 منشأة تربية	3100 مليار دينار لتوسيع الطرقات وزيادة طاقة الموانئ.
	600000 مركز بيداغوجي جامعي	ما يزيد عن 2800 مليار دينار موجهة لقطاع النقل وتوسيع شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري.
	400000 مركز إيواء الطلبة	500 مليار دينار موجهة لتهيئة الإقليم والبيئة.
	300 مؤسسة للتكوين المهني	1800 مليار دينار لتحسين الخدمات المحلية.
	2 مليون وحدة سكنية	350 مليار دينار لخلق مناصب شغل.
	تزويد 2 مليون سكن بالغاز الطبيعي و220000 بالكهرباء.	2000 مليار دينار قروض بنكية ميسرة.
	أكثر من 5000 منشأة قاعدية للشبيبة والرياضة	
	دعم برامج هامة ل للشؤون الدينية والمجاهدين والثقافة	

المصدر: ملاحى رقية وآخرون(2018)، آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد4/ العدد8، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 327.

استقراء للحدود أعلاه يتبين أنه رغم حجم الغلاف المالي الكبير (286 مليار دولار)، والذي خصص لبرنامج التنمية الخماسي إلا أن نصيب قطاع الاستثمارات العمومية من تلك المخصصات يبقى ضئيلا إذا ما قورن بما تم تخصيصه لقطاع التنمية البشرية، فبالرغم من اهتمام الدولة بالقطاعات المنتجة إلا أنه ومن خلال هذا البرنامج يتضح أنها ركزت بشكل أكبر على التنمية البشرية بهدف التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعليم العالي. ويمكن توضيح تطور السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) خلال هذه الفترة كما يلي:

جدول رقم: (3-5) تطور الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 (مليار دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
النفقات العامة	1187.1	1321	1550.6	1690.2	1891.8	2052	2428.5	
الإيرادات العامة	1587.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3939.8	
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العامة	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5731.4	7058.2	6092.1	6995.7
الإيرادات العامة	3687.8	5190.5	3676	4393	5703.4	6339.3	5940.9	5738.4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن النفقات العمومية عرفت تزايدا مستمرا من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 1187.1 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 6995.7 مليار دج سنة 2014 وهذا راجع لإطلاق الحكومة الجزائرية العديد من برامج التنمية خلال هذه الفترة تطلبت انفاق مبالغ ضخمة، حيث تمت تغطية هذه النفقات من الإيرادات العامة خاصة الإيرادات النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يبينه الجدول أعلاه، إذ أن الإيرادات العامة عرفت أيضا تزايدا مستمرا لتبلغ 6339.3 مليار دينار كأقصى قيمة لها سنة 2012 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى حوالي 111 دولار للبرميل لتنخفض في السنوات اللاحقة بسبب انهيار أسعار النفط.

ويمكن توضيح تطورات أسعار النفط في الجدول التالي:

جدول رقم: (3-6) تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 (دولار/ للبرميل)

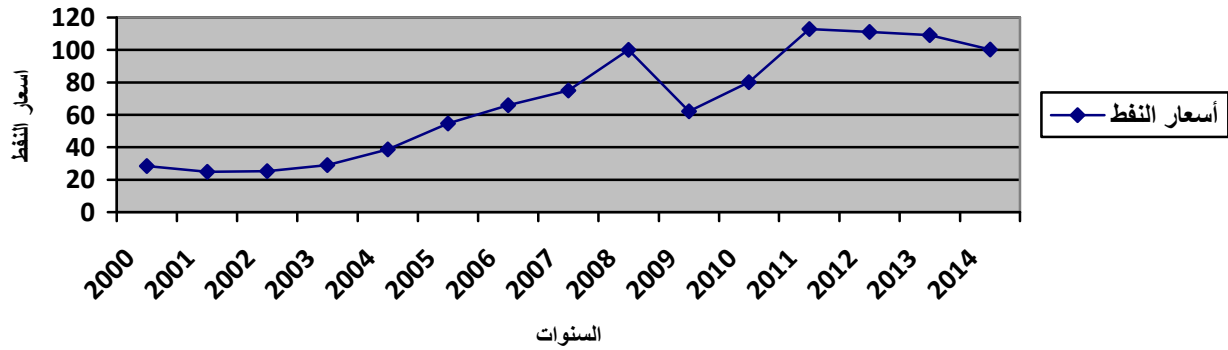
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
أسعار النفط	28.5	24.85	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أسعار النفط	74.95	99.97	62.25	80.15	112.94	111.04	109.08	100.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

وللوقوف بصورة أكثر إشراقا ووضوح نورد الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): تطورات اسعار النفط خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-6)

3.3.3 إضاءات على الفترة 2015-2019

أطلقت الجزائر خلال الفترة 2015-2019 مشاريع تنموية جديدة تعتبر كتكملة لبرامج التنمية السابقة، في إطار ما يعرف ببرنامج المخطط الخماسي للتنمية.

أ) مفهوم المخطط الخماسي للتنمية: هو مخطط رصدت له الدولة 262 مليار دولار باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز... إلخ.¹

ب) أهدافه: يهدف المخطط الخماسي للتنمية إلى ما يلي:

- ❖ العمل على إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام.
 - ❖ تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.
 - ❖ استحداث مناصب شغل.
 - ❖ استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
 - ❖ تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
 - ❖ ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
 - ❖ عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
 - ❖ العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- وفق هذا المنظور أطلقت الجزائر برنامجين جديدين من أجل الاستجابة للانشغالات الأساسية لقطاعات السكن والصيد البحري:
- ❖ برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء الهادف إلى إنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة في أفق 2019 وسيتم إنجاز هذا البرنامج بشراكة بين الشركات الوطنية والدولية مع إدماج التكنولوجيات الجديدة للبناء واحترام المعايير البيئية الوطنية وضمان نقل المعارف والمهارات لاسيما للشباب.
 - ❖ المخطط الجديد لتنمية نشاطات القطاع البحري وتربية الأحياء المائية الرامي إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني (200 ألف طن/ سنويا) وذلك بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل (70%) من الإنتاج وسيشجع المخطط مواكبة الشركات الحديثة وتعزيز نظام التكوين من أجل تطور مهن الصيد البحري، لكن ثمة قطاعات أخرى مازالت متأخرة عن الركب كالفلاحة البيولوجية التي لا تشغل سوى 700 هكتار مقابل 20 ألف هكتار بالمغرب و330 ألف هكتار بتونس، وكذا السياحة البيئية وتديبر النفايات وتنمية الطاقات المتجددة التي مازالت في مرحلة التجارب النموذجية.

¹ أحمد ضيف، نسيم بن يحي (أفريل 2017)، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،

4.3 انعكاس انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر للفترة 2010-2017

يشكل مورد النفط احدى الموارد الأساسية في تمويل موازنة الدولة، وبالتالي فإن أي انخفاض في أسعار النفط سيؤثر على القطاعات الحكومية كافة على اعتبار أن إيرادات النفط هي المحرك الأساسي لهذه القطاعات، وهو ما سيتوجب على الحكومة وضع إجراءات قادرة على التخفيف من آثار هذا الانخفاض إما بتقليل حجم الإنفاق العام أو بزيادة الإيرادات العامة.

1.4.3 انعكاس انخفاض أسعار النفط على النفقات العامة

من التحسن الذي شهدته أسعار البترول، اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية باعتماد مخططات تنموية هدفت من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وبذلك نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخذت اتجاهها تصاعديا خلال الفترة (2010-2017) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (3-7) تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2017(مليار دج)

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير (الجارية)	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير للنفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز للنفقات العامة
2010	4466.9	2659	1807.9	59.5%	40.5%
2011	5731.4	3797.2	1934.2	66.3%	33.7%
2012	7058.2	4782.6	2275.6	67.8%	32.2%
2013	6092.1	4204.3	1887.8	69.0%	31%
2014	6995.7	4494.3	2501.4	64.2%	35.8%
2015	7656.3	4617	3039.3	60.3%	39.7%
2016	7297.5	4585.6	2711.9	62,8%	37.2%
2017	7389.3	4757.8	2631.5	64.4%	35.6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن النفقات العامة خلال معظم سنوات الدراسة عرفت تزايدا مستمرا حتى في ظل انخفاض أسعار البترول بسبب سياسة الدولة المنتهجة، حيث في سنة 2011 بلغت النفقات العامة مستوى 5731.4 مليار دج مقابل 4466.9 مليار دج في 2010 أي بزيادة تقدر ب 28.3% وهذا راجع إلى زيادة النفقات الجارية، وفي سنة 2013 بلغت النفقات العامة 6092.1 مليار دج مقابل 7058.2 مليار دج سنة 2012 أي بانخفاض يساوي 13.7%. أما في سنة 2015 فقد بلغت النفقات العامة 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج سنة 2014 أي بارتفاع قدره 9.4%، بعد الارتفاع الأقوى المسجل سنة 2014 ب 16.1%، حيث تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81% في هذا الارتفاع، أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النفقات الكلية للميزانية استقرت نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب

1.3% مقابل تراجع ب 4.7% في 2016، ومن حيث المبلغ استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دج مقابل 7297.5 مليار دج في 2016. نتج هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%) على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب 3.0% .

2.4.3 انعكاس انخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الإنفاقية وتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وتتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبير على الموارد المالية المتأتية من المحروقات، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل أساسي بتطورات أسعار البترول في السوق العالمية التي تتميز بالتقلب وعدم الاستقرار. والجدول التالي يوضح تطورات الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة (2010-2017)

جدول رقم (3-8): تطور الإيرادات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2017(مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	الإيرادات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات للإيرادات العامة	نسبة الإيرادات خارج المحروقات للإيرادات العامة
2010	4393	2905	1488	66.1%	33.9%
2011	5703.4	3979.7	1723.7	69.8%	30.2%
2012	6339.3	4184.3	2155	66%	34%
2013	5940.9	3678.1	2262.7	61.9%	38.1%
2014	5738.4	3388.4	2350	59%	41%
2015	5103.1	2373.5	2729.6	46.5%	53.5%
2016	5110.1	1781.1	3329.0	34.9%	65.1%
2017	6182.8	2372.5	3810.3	38.4%	61.6%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتبين ارتفاع الإيرادات العامة من 4393 مليار دج سنة 2010 إلى 5703.4 مليار دج سنة 2011 أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 29.8% وهذا راجع إلى ارتفاع إيرادات المحروقات بنسبة 37.7% منتقلة من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 3979.7 مليار دج سنة 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2013 بلغت الإيرادات العامة 5940.9 مليار دج مقابل 6339.3 مليار دج أي بنسبة انخفاض تساوي (-6.3%) وهذا راجع لانخفاض إيرادات المحروقات بنسبة 12.1% ، وفي سنة 2015 بلغت إيرادات الميزانية 5103.1 مليار دج مقابل 5738.4 مليار دج سنة 2014 أي بنسبة انخفاض تساوي (-11.1%) ونتج هذا الانخفاض المعترف في إجمالي الإيرادات عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (-30%)، الذي يرجع إلى تدهور أسعار النفط وذلك رغم الارتفاع المعترف للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بنسبة 16.2%، وفي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دج مقابل 5110.1

مليار دولار سنة 2016 ، أي بارتفاع يقارب 21% حيث يعزى هذا الارتفاع المعترف في إجمالي الإيرادات إلى ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55%، وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات .

3.4.3 انعكاس انخفاض أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة

يعبر رصيد الميزانية عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2017:

جدول رقم (3-9): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2010-2017 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2010	4393	4466.9	-73.9
2011	5703.4	5731.4	-28
2012	6339.3	7058.2	-718.9
2013	5940.9	6092.1	-151.2
2014	5738.4	6995.7	-1257.3
2015	5103.1	7656.3	-2553.2
2016	5110.1	7297.5	-2187.4
2017	6182.8	7389.3	-1206.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن رصيد الميزانية العامة في الجزائر عرف عجزا طيلة سنوات الدراسة الذي مرده إلى عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، ففي سنة 2011 سجل رصيد الميزانية عجزا طفيفا قدره 28 مليار دج أقل مما كان عليه سنة 2010 (-74 مليار دج)، ويرجع هذا العجز كليا إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 42.8%، وفي سنة 2013 بلغ العجز الموازي (-151.2) وهو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2012 (-718.9) ونجم عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وفي سنة 2015 سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دج مقابل 1257.3 مليار دج سنة 2014. نتج هذا العجز عن كل من ارتفاع النفقات العمومية (+660.6 مليار دج) وعن انخفاض إيرادات الميزانية (-635.3 مليار دج)، أما في سنة 2017 فنلاحظ أنه تقلص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 1206.5 مليار دج مقابل عجزا قدره 2187.4 مليار دج في 2016. نتج هذا الانخفاض المعترف في العجز الموازي عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية.

4.4.3 اضاءات على تطور صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2010-2017

(أ) تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 2000 إلى تحقيق فوائض مالية هامة، حيث حقق رصيد الميزانية العامة فائضا قدره 400 مليار دينار بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار، ومن أجل استغلال هذه

الفوائض واستخدامها كأداة للتحوط والتعديل الموازي في حالات العسر المالي، قررت الحكومة تأسيس صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية.

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة، للدولة، تم إنشاؤه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي نصت على: " يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات"¹.

ويتميز صندوق ضبط الإيرادات بالخصائص التالية:

❖ **مصادر تمويل الصندوق:** تتمثل في فائض قيمة الجباية البترولية الناجمة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بإدارة شؤون هذا الصندوق.

❖ **أهداف الصندوق:** تشمل كل من تمويل عجز الميزانية العامة للدولة المترتبة عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض مستوى المديونية العمومية.

❖ **مجال عمل الصندوق:** يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن وظيفته الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية، واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط. مع العلم أن مجال عمله قد يمتد أيضا خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

❖ **إدارة الصندوق:** تعتبر وزارة المالية الهيئة الوحيدة المكلفة بإدارة الصندوق والطرف الذي يمثل الأمر بالصرف الرئيسي له.

ب) التعديلات القانونية المرتبطة بموارد واستخدامات الصندوق

لم يستقر صندوق ضبط الإيرادات على المعالم المحددة في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بل أدخلت عليه تعديلات كان أولها بموجب قانون المالية لسنة 2004 والذي اشتمل على تعديلات في باب المصادر، حيث أصبحت تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية مصدرا لتمويل الصندوق، وجاء هذا التعديل تزامنا مع بداية التسديد المسبق للمديونية العمومية. أما التعديل الثاني فكان بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 واشتمل على تعديلات في باب النفقات، حيث أضاف إلى قائمة نفقات الصندوق تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية، بشرط أن تكون 740 مليار دينار أقل قيمة في رصيد الصندوق. وقد اعتمدت الحكومة 19 دولار كسعر مرجعي عند إعدادها للموازنات العامة للفترة 2000-2007، إلا أن ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 2003 مما أدى إلى ارتفاع الجباية البترولية الفعلية، دفع بالحكومة إلى رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل.²

¹ بن عمر خالد وآخرون (ديسمبر 2018)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية

والمالية المجلد 5/العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 275.

² المرجع السابق، ص 276.

ج) تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات (FRR)

ارتبط تطور صندوق ضبط الإيرادات بالدرجة الأولى بتطور حجم العوائد المتأتية من الجباية البترولية من خلال الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط، ويمكن عرض تطور حجم موارد صندوق ضبط الإيرادات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (3-10) تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري خلال الفترة 2010-2017 (مليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الموارد							
رصيد السنة السابقة	4316.4	4842.8	5381.7	5633.75	5563.5	4409	3082
فائض قيمة الجباية البترولية	1318.3	233.3	2535.3	2062.2	1810.6	711.4	519.2
تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	5634.4	7143.1	7917	7695.9	7374.1	5120.4	3601.2
الاستخدامات							
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	791.9	1761.5	2283.3	2132.47	2965.6	2038	1803.7
سداد تسيقات البنك	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الاستخدامات	791.9	1761.5	2283.3	2132.47	2965.6	2038	1803.7
رصيد الصندوق	4842.8	5381.7	5633.8	5563.5	4408.5	3082	1797.4

المصدر: بن عمر خالد وآخرون (ديسمبر 2018)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد 5/ العدد 2، جامعة بومرداس، الجزائر، ص 278.

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن صندوق ضبط الإيرادات عرف تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2012، حيث ارتفع رصيده من 4842.8 مليار دينار سنة 2010 إلى 5633.8 مليار دينار سنة 2012 رغم الاقتطاعات لتمويل عجز الخزينة والتي ارتفعت من 791.9 مليار دينار سنة 2010 إلى 2283.3 مليار دينار، ويرجع الارتفاع في رصيد الصندوق بالأساس إلى تحسن أسعار النفط مما أدى إلى زيادة فائض قيمة الجباية البترولية، غير أن هذه الموارد عرفت انخفاضا في السنوات اللاحقة بسبب تراجع أسعار البترول، مما انعكس سلبا على رصيد الصندوق والذي انتقل من 5563.5 مليار دينار سنة 2013 ليصل إلى 1797.4 مليار دينار سنة 2016.

وتجدر الإشارة أن وزير المالية قد أشار إلى أن ناتج الصندوق مع نهاية 2017 بلغ 2072.2 مليار دج، حيث تواصلت الاقتطاعات خاصة وأن قانون المالية لسنة 2017 قد ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد ب 740 مليار دج وذلك من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

5.3 دراسة تحليلية لتأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للفترة (2010-2017)

عرفت أسعار البترول خلال هذه الفترة تقلبات بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بعدة عوامل أهمها عاملي العرض والطلب، وهو ما انعكس على أداء السياسة المالية في الجزائر، خاصة مع استمرار اعتماد الدولة على قطاع المحروقات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في ظل الازمات التي تشهدها السوق النفطية بحيث يصبح من الصعب ترشيد أدوات السياسة المالية.

1.5.3 اللعنة الهولندية تلاحق الاقتصاد الجزائري

إن المرض الهولندي في حالة الدول المصدرة للمحروقات مثل الجزائر يتمثل في تلقي مداخيل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة على تجنيدها واستعمالها في إحداث تنمية حقيقية، وما ينجم عنه من آثار كتقويض القدرات التنافسية للاقتصاد جراء ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، مع تشكيل اقتصاد ريعي من خلال توظيف غير إنتاجي لعائدات المحروقات، والجدول التالي يمثل أهم الآثار المتوقعة من زيادة تدفقات رؤوس الأموال من المحروقات على توازن بلد ما.

جدول رقم: (3-11) أثر تدفق كثيف من مداخيل المحروقات على التوازنات الاقتصادية لبلد ما

نوعية التوازن	الآثار	الرصيد
مالية الدولة	تحسين في رصيد المالية العامة وتدعيم الدور الاقتصادي للدولة	إيجابي
ميزان العمليات الخارجية ومعدل الصرف	تحسين التوازن الخارجي يصاحبه الإفراط في قيمة العملة الوطنية الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.	سليبي
توازن الأسعار	تدهور في أنظمة الأسعار، مؤديا إلى تضخم هيكلي يثير صراعات بين الفئات الاجتماعية حول اقتسام الزيادة في المداخيل.	سليبي
التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج	تدهور الوضع بسبب انخفاض القدرة التنافسية لمختلف القطاعات المنتجة التي تواجه المنافسة الأجنبية.	سليبي
النمو الاقتصادي	نمو الإنتاج الداخلي الإجمالي لكن مع بقاء الهيكل الاقتصادي مشوها، يمتاز بتطور لقطاعي المحروقات والخدمات تراجع الصناعة والزراعة	سليبي

المصدر: شقرق سمير، فحام وهيبة(2018)، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي 36، المجلد 17، ص 256.

ويمكن تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من خلال العناصر التالية:

أ) مؤشر ضعف القطاعات الرئيسية

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري يعرف عودة النمو منذ الإصلاحات الاقتصادية إلا أنه لازال يشهد مساهمة ضعيفة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر وبنسبة عالية. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم:(3-12) التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر (% من PIB)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعات خارج المحروقات	بناء واشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2010	34.7	8.4	5.0	10.4	21.9	13.5
2011	36.7	8.2	4.3	8.6	20.6	16.1
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	23.1	15.2
2014	27.0	10.6	5.0	10.8	25.2	16.5
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	27.4	17.2
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	27.8	17.3
2017	19.1	12.3	5.5	11.7	27.3	16.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات(2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتبين أن هناك تطور ملحوظ في مساهمة القطاعات الرئيسية (الفلاحة، الصناعات خارج المحروقات، بناء وأشغال عمومية)، وهذا دليل على نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة من أجل إنعاش هذه القطاعات والتخلي التدريجي عن قطاع المحروقات. فقد ارتفعت مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الداخلي من 8.4% سنة 2010 لتصل إلى 12.3% سنة 2017، وارتفعت مساهمة قطاع الصناعات خارج المحروقات في إجمالي الناتج الداخلي من 5.0% سنة 2010 لتصل إلى 5.5% سنة 2017، كما عرف قطاع البناء والاشغال العمومية أيضا انتعاشا حيث ارتفعت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي من 10.4% سنة 2010 إلى 11.7% سنة 2017، أي أن قطاع الصناعة هو الأضعف بين تلك القطاعات. ورغم التحسن الضعيف الذي شهدته تلك القطاعات إلا أن مساهمتها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بقطاعي المحروقات والخدمات اللذان حازا على أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الناتج الداخلي، حيث ساهمت تلك القطاعات مجتمعة بنسبة تتراوح بين 23.8% و 29.5% بينما قدرت مساهمة قطاع المحروقات 17.4% كأدنى نسبة له سنة 2010 و 36.7% كأعلى نسبة له سنة 2011، أما قطاع الخدمات (خدمات الإدارة وخارج الإدارة العمومية) فتراوحت نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي بين 35.4% و 44.1%.

ب) مؤشر القطاع الأولي الوحيد

إن من أعراض إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي هو الاعتماد الكبير على إيرادات النفط كمصدر أولي لتمويل الميزانية، إذ يشكل ما نسبته 97% من هيكل الصادرات. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (3-13) تطور الصادرات من المحروقات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2017)

الصادرات خارج المحروقات		الصادرات من المحروقات		إجمالي الصادرات		السنوات
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
1,76	1	98.24	56.1	100	57.1	2010
1,79	1.3	98.21	71.6	100	72.9	2011
1.68	1.2	98.32	70.5	100	71.7	2012
1.7	1.1	98.30	63.8	100	64.9	2013
2.83	1.7	97.17	58.4	100	60.1	2014
4.63	1.6	95.37	33.0	100	34.6	2015
4.78	1.4	95,22	27.9	100	29.3	2016
3.96	1.3	96.04	31.6	100	32.9	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

استقراء للجدول أعلاه يتضح ان الصادرات من المحروقات تحوز على اعلى قيم وبنسب مرتفعة من اجمالي الصادرات مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يؤكد ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، حيث نلاحظ ان نسبة صادرات النفط قد حافظت على نسب متقدمة جدا تجاوزت 98% من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 لتتخفف قليلا في السنوات اللاحقة بسبب تراجع أسعار النفط. في حين تبقى الصادرات غير النفطية تمثل نسب ضئيلة من اجمالي الصادرات رغم التحسن الطفيف في نسبتها خلال سنوات 2014، 2015، 2016، لتتراجع قليلا سنة 2017.

2.5.3 دورية السياسة المالية من نواتج اللعنة

يبدو أن السياسة المالية في البلدان النامية خاصة المنتجة والمصدرة للنفط على غرار الجزائر تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية أكثر منها في الدول المتقدمة لاعتمادها بشكل كبير على عوائد النفط والتي تتأثر بدورها بتقلبات الأسعار العالمية للنفط، مما يؤدي إلى تقلبات في مداخل الدولة الذي يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة مما يؤثر على ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري

لقد توصلت العديد من الدراسات أن السياسة المالية تميل إلى أن تكون عكسية في مختلف دول العالم على عكس المطبقة في الدول النامية، وهو ما شغل أفكار العديد من خبراء الاقتصاد كونها لا تنطبق مع الحكمة المعروفة بلجوء

الحكومات إلى الاقتراض في الأوقات العصيبة عند تقلص العائدات، ورفع الإنفاق وسداد الديون في الأوقات الجيدة. وقد لخص بعض الباحثين الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال كما يلي:¹

جدول رقم:(3-14) الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال

السياسة المالية	الانفاق الحكومي g	معدل الضرائب t
غير دورية	-	+
دورية	+	-
حيادية	0	0

المصدر: بن رمضان أنيسة(2015)، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول-دراسة حالة الجزائر-مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد9، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 12.

أ) السياسة المالية غير الدورية CFP :

تكون السياسة المالية غير دورية عندما يكون الارتباط بين عناصر الدورة الاقتصادية من صافي تدفقات رأس المال والنتاج المحلي الإجمالي PIB سالبا (الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي سالب)، بمعنى أن الاقتصاد يقترض من الخارج في الأوقات الصعبة أي تدفق لرؤوس الأموال نحو الداخل ويقترض أو يسدد في حالة الرخاء أي خروج لرؤوس الأموال. فهي سياسة توسعية في الأوقات الصعبة أي زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية الذي ينخفض في حالة الرخاء بانخفاض الإنفاق الحكومي، ويمثل هذا التوجه مقارنة الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الذين يرون أن السياسة المالية المثلى يجب أن تكون غير دورية من أجل تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية

ب) السياسة المالية الدورية PFP :

على عكس السياسة المالية غير الدورية، تكون السياسة المالية مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين مكونات الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، أي أنها تشمل أعلى إنفاق حكومي في الظروف الجيدة والعكس في الظروف السيئة بمعنى اتباع سياسة توسعية في أوقات الانتعاش وانكماشية في أوقات الكساد. أما تسمية دورية السياسة المالية تم اعتمادها لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.

ج) السياسة المالية المستقرة AFP :

يكون الارتباط بين مكونات الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي معدوما، وتسمى أيضا بالسياسة المالية المحايدة، وتتميز بالاستقرار في الإنفاق.

¹ بن رمضان أنيسة(2015)، (تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد9، الجزائر، ص 12.

الفصل الثالث :

السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ولمعرفة مدى دورية السياسة المالية في الجزائر سنقوم بتحليل الانفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأسعار النفط، باعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على دورية السياسة المالية.

جدول رقم(3-15) نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2017)

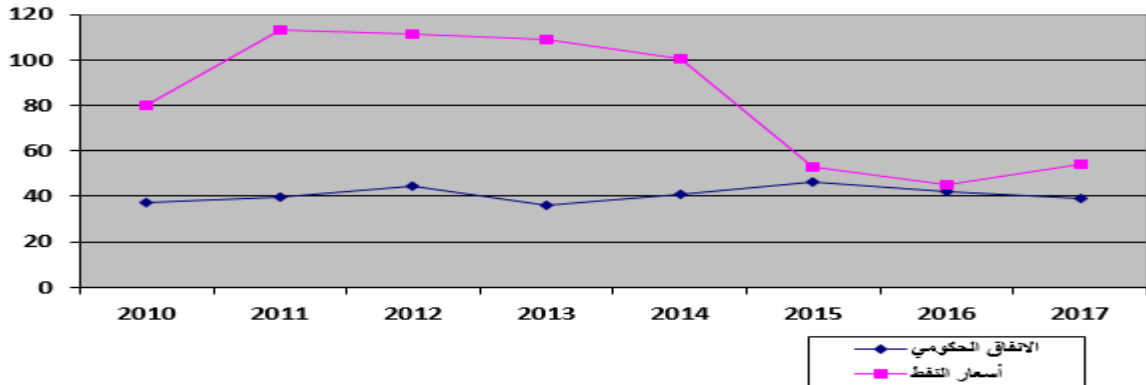
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإنفاق الحكومي (%GDP)	37.1	39.8	44.6	36.2	40.6	46.1	41.9	39.1
أسعار النفط (دولار للبرميل)	80.15	112.94	111.04	109.08	100.23	53.07	45.01	54

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2010-2017) عن الموقع:

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

وللوقوف بصورة أكثر إشراقاً ووضوح نورد الشكل التالي:

شكل رقم(3-4): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بأسعار النفط خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول رقم(3-16)

استقراءاً للشكل أعلاه يتبين وجود علاقة طردية بين معدلات الأسعار ونسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي، بمعنى زيادة الانفاق في فترات انتعاش أسعار النفط وانخفاضه في حالة تراجع وانخفاض أسعار النفط. حيث نلاحظ تزايد الانفاق الحكومي خلال السنوات من 2010 إلى 2012، نتيجة ارتفاع أسعار النفط من 80.15 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 111.04 دولار للبرميل سنة 2012، أما خلال السنوات اللاحقة يتضح أنه رغم انخفاض أسعار النفط إلا أن الإنفاق الحكومي استمر في الارتفاع وهذا راجع إلى توجيه الإيرادات النفطية المتحصل عليها في فترات انتعاش

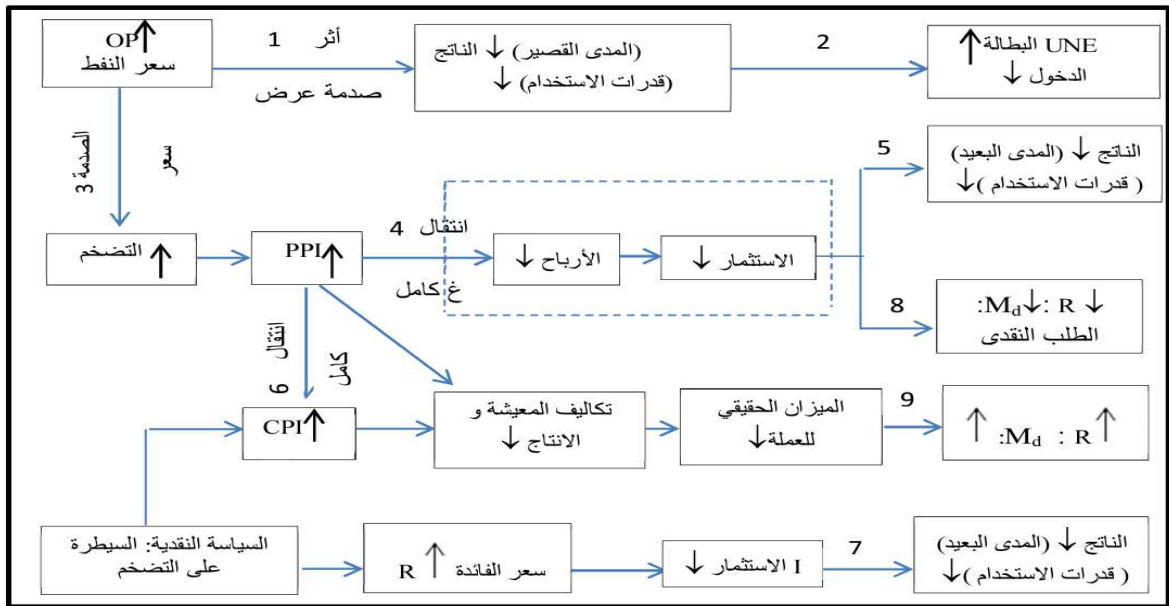
أسعار النفط لتمويل برنامج التنمية الخماسي، فقد أنفقت الحكومة حوالي 21 بليون دج خلال الفترة من 2010-2014، ورصدت مبلغ 262 مليار دولار للفترة من 2015-2019.

ومنه يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية ومسايرة لتقلبات أسعار النفط، حيث تتبع الحكومة سياسة توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في فترات الرخاء (ارتفاع أسعار النفط)، وسياسة انكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي في الفترات السيئة (انخفاض أسعار النفط).

3.5.3 الآثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط

تعتبر أسواق النفط الأكثر عرضة لتقلبات الأسعار، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية للنفط كونه سلعة ضرورية غير متاحة للإحلال على المدى القصير في أغلب أوجه استخدامها. وتعتبر تقلبات الأسعار من العناصر المفسرة للعلة الهولندية أو ما تسمى بلعنة الموارد، إذ أن التقلبات السعرية للموارد الطبيعية تعد بمثابة قناة جديدة يمكن من خلالها توضيح وتفسير المؤشرات الاقتصادية للبلدان الغنية بها. ولتوضيح آليات انتقال تقلبات (صددمات) أسعار النفط إلى الاقتصاد الحقيقي نورد الشكل التالي:

شكل رقم (3-5): قنوات انتقال الأزمات السعرية للنفط



حيث: PPI: مؤشر أسعار الإنتاج و: CPI: مؤشر أسعار المستهلك.

المصدر: إدريس أميرة (2015-2016)، تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 238.

❖ **أثر الصدمة من جانب العرض وأثر التضخم:** يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تقليل الإنتاج المحتمل فيتباطأ معدل نمو الإنتاج والإنتاجية، هذا التراجع سيتسبب في انخفاض نمو الأجور الحقيقية وبالتالي زيادة معدلات البطالة التي بدورها تسرع وتيرة التضخم. فإذا توقع المستهلكون ارتفاع أسعار النفط لفترات مؤقتة سيخفضون من معدلات استهلاكهم عن

طريق توفير أقل أو اقتراض أكثر مما يعزز التوازن في سعر الفائدة الحقيقي. ومع تباطؤ الإنتاج وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية سينخفض معدل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وترتفع معدلات التضخم.¹

❖ **أثر نقل الثروة:** إذا كانت الأسعار تتجه نحو الارتفاع فإن الطلب العالمي على السلع الاستهلاكية في الدول المستوردة للنفط سينخفض، وبالمقابل العرض العامي للمدخرات سيرتفع. ما يتسبب في إحداث ضغوطات على أسعار الفائدة الحقيقية هذا ما يحفز الاستثمار الذي يعوض الانخفاض في الاستهلاك دون ان يتغير الطلب الكلي في الدول المستوردة. أما في حالة انخفاض الأسعار فإن الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي للسلع المنتجة في البلدان المستوردة للنفط سيزيد من الحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي. هذا التخفيض في الانفاق الاستهلاكي يتطلب انخفاض مستوى الأسعار لإحداث توازن جديد، لأن في حالة عدم انخفاض الأسعار سينخفض الإنفاق بنسبة أكبر من الزيادة المسجلة في الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، وهنا يمكن استخدام السياسة المالية لتحفيز الطلب كبديل عن خفض الأسعار.

❖ **أثر التوازن الحقيقي:** يعد أثر التوازن الحقيقي أول التفسيرات المقدمة لكيفية تأثير الصدمة السعرية للنفط في الأداء الكلي للاقتصاد. فارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب النقدي وفشل السلطات النقدية في لقاء العرض المقابل لذلك الطلب المتزايد، سيتسبب في ارتفاع معدلات الفائدة وتأخير معدلات النمو الاقتصادي.

❖ **أثر التكييف القطاعي:** من خلال تقدير تكلفة تعديل الهيكل الصناعي، والذي يستخدم أساسا لتفسير التفاوت في أثر صدمة أسعار النفط.

❖ **أثر غير متوقع:** من خلال التركيز على حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط وتأثيرها.

وبما أن الأحداث الحاصلة بعد سنة 2000 تختلف عن تلك التي حدثت سابقا يمكن تقليص عدد قنوات تسرب انعكاسات الصدمة النفطية على الاقتصاد إلى ثلاث قنوات بدل ستة قنوات كالتالي:

❖ **جانب العرض:** ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة وبالتالي زيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، والذي بدوره يحفز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل ذلك سيزيد العرض في الاقتصاد.

❖ **جانب الطلب:** نتيجة انتقال الثروة ستؤدي الطفرة النفطية إلى زيادة حجم السيولة لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلع والخدمات فيحدث التضخم الذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية وكذا الدخل المتاح للأفراد للعائلات.

❖ **جانب وضع التجارة:** حسب النظرية الاقتصادية فإن أثر صدمات العرض والطلب على الميزان التجاري النفطي وغير النفطي تختلف في كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات في الدول المصدرة للنفط، مما ينعكس إيجابا على الميزان التجاري وموازن المدفوعات.

¹ إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، مرجع سابق

6.3 خلاصة

يتميز سوق المحروقات بعدم الاستقرار بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة، لهذا تواجه الدول المصدرة للبترول تحديات تنتج من كون إيرادات النفط تخضع لهذه التقلبات، وفي ظل الاعتماد الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة والميزان التجاري، فإن السياسة المالية تعتبر أداة تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع هذه الأوضاع والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. والجزائر إحدى هذه الدول فهي ليست في منأى عن مخاطر تقلبات أسعار النفط حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعرضت لعدة هزات. حيث نجد ان كل من الإيرادات والنفقات العامة في الجزائر لا تزال في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية وحتى بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، مما يدل على ان إجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة والتقليل من تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها وهذا ما يؤكد إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

خاتمة

يعد النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي كونه يعتبر المادة الأولية الأساسية في الصناعة والتجارة العالمية واستمرار التقلبات في أسعار النفط أمر لا مفر منه ومن ثم فتأثير هذه التقلبات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المصدرة للنفط أمر حتمي أيضا كونها تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط في تمويل موازينها العامة.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على مصدر واحد في دعم التنمية الاقتصادية حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة مدى تأثير المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري إذ أن معظم الإيرادات العامة للدولة مصدرها الجباية النفطية، ففي كل مرة تنخفض فيها أسعار النفط تواجه السياسة المالية في الجزائر تحديات كبيرة على مستوى الميزانية، وهو ما يتضح جليا من خلال العجز المستمر للميزانية العامة وعجز الحساب التجاري، وهذا ما يدل على أن السياسة المالية في الجزائر تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية، لاعتمادها بشكل كبير على عوائد النفط التي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى تقلبات في مداخيل الدولة الذي يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة مما يؤثر على ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

نتائج الدراسة: من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- رغم برامج التنمية التي عرفتها الجزائر إلا أن العائدات النفطية مازالت تشكل عصب التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الاقتصاد الوطني.

- الإيرادات العامة في الجزائر لا يمكن اعتبارها أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية لأنها تتحدد بسعر النفط الذي يعتبر متغير خارجي لا يمكن التحكم به.

- سجلت الموازنة العامة في الجزائر عجزا متواصلا بسبب عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، وهذا راجع إلى التقلبات التي عرفتها الإيرادات بسبب تقلبات أسعار النفط.

- يستخدم صندوق ضبط الإيرادات كآلية للتحوط من تقلبات أسعار النفط غير أنه عرف تراجعاً كبيراً خلال فترة الدراسة بسبب تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى الاقتطاعات المتواصلة منه من طرف الحكومة لتسديد المديونية وتمويل العجز الموازي.

- إن الاعتماد المفرط على قطاع النفط وعدم الاستفادة من وفراته المتحققة في فترات انتعاش أسعاره جعل الاقتصاد الجزائري يقع في طائلة ما يعرف بالمرض الهولندي.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى، أثبتت الدراسة في شقها النظري والتحليلي أن السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط ومن بينها الجزائر من بين أهم الأدوات التي يركز عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تعد النفقات والإيرادات العامة من العوامل المؤثرة والفاعلة لإشباع الحاجات العامة التي تضمن الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعدالة الاجتماعية، كما أنها تستخدم في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية والفجوة التضخمية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- بالنسبة للفرضية الثانية، يمكن اعتبار النفط كمصدر أساسي للطاقة بحيث يستخدم في العديد من الصناعات، كما يشكل مورداً مالياً هاماً خاصة من العملة الصعبة للدول المصدرة له والتي تستخدمه في تمويل برامجها التنموية. وباعتبار النفط سلعة كغيرها من السلع فإن أسعاره تتحدد في السوق العالمية وفق آلية العرض والطلب، والتي تتأثر بدورها بعدة عوامل خارجية (النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي، سعرالنفط الخام وأسعار المنتجات البترولية، وأسعار المواد الطاقوية البديلة، المناخ، الاستقرار السياسي.... إلخ)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة، فقد بينت الدراسة وأثبتت أن أسعار النفط لها تأثير كبير على الموازنة العامة في الجزائر ويتضح ذلك خاصة من خلال الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على إيرادات النفط كمصدر أولي لتمويل الميزانية، وبما أن العوائد النفطية تتأثر بشكل كبير بتقلبات الأسعار العالمية للنفط، فهذا سيؤدي حتماً إلى تقلبات في مداخل الدولة الذي يصاحبه تقلب في الإنفاق الحكومي، حيث توصلنا من خلال دراستنا أنه كلما ارتفعت الأسعار ازداد الإنفاق الحكومي والعكس، بمعنى أن الحكومة تنتهج سياسة توسعية في حالة انتعاش أسعار النفط وسياسة انكماشية في حالة تراجع أسعار النفط وهذا دليل أيضاً على أن الاقتصاد الجزائري قد وقع تحت طائلة المرض الهولندي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

المقترحات: من خلال ما توصلنا إليه من نتائج يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- تبني إصلاحات جديدة تعطى فيها أولوية لسياسة التنويع الاقتصادي، من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتأهيلها للمنافسة في السوق الدولية.

- استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات في استثمارات منتجة لضمان مستقبل الأجيال بدلاً من استنزافه في تغطية العجز الموازي.

- ترشيد الإنفاق من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وتوجيهها نحو الإنفاق الاستثماري.

آفاق الدراسة:

- البحث عن وسائل جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني بدل استحداث آليات جديدة لإقراض الخزينة العمومية، وما يمكن أن ينجم عن هذه الآلية من انعكاسات خطيرة على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رغم تأكيد القائمين على السياسة الاقتصادية في الجزائر على عكس ذلك.

- فهل احتاطت السلطات الجزائرية من الانعكاسات السلبية لسياسة التيسير الكمي المتبعة منذ أكتوبر

2017؟

غدا سنقرأ القرار على دفاتر الزمان !!!!!!!!



قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أولاً: الكتب

- 1) نبيل جعفر عبد الرضا (2011)، اقتصاد النفط، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان
- 2) هيفاء غدير غدير (2010)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق
- 3) فليح حسن هلف (2008)، المالية العامة، عمان، جدارا للكتاب العالمي
- 4) هشام مصطفى الجمل (2006)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية - دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية مصر، ط1
- 5) حربي موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1
- محمود حسين الوادي، أحمد عزام (2000)، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 6) قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
- 7) خالد واصف الوزني (2005) أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، ط7، دار وائل للنشر، عمان.
- 8) يونس أحمد البطريق، المرسي السيد حجازي (2004)، النظم الضريبية، الدار الجامعية، مصر
- 9) بول ساملسون وآخرون (2003)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان
- 10) عبد المطلب عبد الحميد (2002)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- 11) خالد أمين عبد الله (2001)، "محاسبة النفط"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن
- 12) سالم عبد الحسن رسن (1999)، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى
- 13) محمد لزهو السماك، عبد الحميد باشا (1979)، اقتصاديات النفط، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق الطبعة الأولى
- 14) سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي (بدون سنة نشر)، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية

- ثانياً: البحوث والمقالات المنشورة

- 1) بن عمر خالد وآخرون (ديسمبر 2018)، انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 5/ العدد 2، جامعة بومرداس

- (2) شرقق سمير، قحام وهيبية (2018)، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 36، المجلد 17، جامعة زيان عاشور، الجلفة
- (3) ملاحي رقية وآخرون (2018)، أثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 4/ العدد 8، جامعة مستغانم، الجزائر
- (4) قروود علي وآخرون (ديسمبر 2017)، انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (دراسة حالة السعودية والجزائر)، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية العدد 2، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر
- (5) بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة (ديسمبر 2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 01 العدد 04، المركز الجامعي ميلة
- (6) أحمد ضيف، نسيمة بن يحي (أفريل 2017)، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2/ العدد 7
- (7) أ.م.د. حسين عجلان حسن (2017)، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية (الواقع الراهن والحسابات المستقبلية)، مجلة المنصور، العدد 27
- (8) عمروش شريف (ديسمبر 2016)، طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2 العدد 15
- (9) جاب الله مصطفى (جوان 2016)، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات "حالة الجزائر" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول،
- (10) سيماء محسن علاوي (2016)، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي (1996-2011)، العدد الثامن والأربعون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق
- (11) عصام محمد عبد الرضا الجبوري (2016)، الاثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم المصرفية والتطبيقية، العدد 8، المجلد 24، العراق
- (12) بن رمضان أنيسة (2015)، تطير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 9
- (13) م. م. حيدر كاظم مهدي (2015)، انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 1، كلية العلوم والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق
- (14) عدنان العريبد، حسين وقاف (2014)، دور السياسات الاقتصادية في تحفيز الاستثمار الكلي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36)، العدد (5)
- (15) عماد الدين محمد المزيني (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15/ العدد 1

– ثالثا: الملتقيات والندوات

1) مريم شطبي محمود (14 ماي 2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة (حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري – قراءة في التطورات في أسواق الطاقة-)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر

2) زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد (2015)، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، (دراسة قياسية من 1980-2014)، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر

– رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) زمال وهبية (2017-2018)، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

2) عصام ابراهيم عبد الرزاق أبو مصطفى (2016-2017)، أثر انخفاض الأسعار العالمية للنفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، القاهرة

3) بهاء الدين طويل (2015-2016)، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

4) إدريس أميرة (2015-2016)، تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية (دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

5) بن عوالي خالدية (2015-2016)، استخدام العوائد النفطية (دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2 الجزائر

6) فيصل لوصيف (2013-2014)، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر (الفترة 1970-2012)، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، الجزائر

7) بو الشعور شريفة (2012)، أثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الجزائري (1980-2011)، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن

8) اريالله محمد (2010-2011)، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3

- 9) سالكي سعاد(2010-2011)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
- 10) ضالع دليلة(2008-2009)، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات اسعار النفط" دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف، الجزائر
- 11) دراوسي مسعود(2005-2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

- خامسا: التقارير

- 1) الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (يوليو/ تموز 2016)، أسعار النفط إلى أين؟، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، العدد 7
- 2) الصادرات والواردات السلعية للمملكة العربية السعودية(2017)، الهيئة العامة للإحصاء
- 3) تقرير الاستقرار المالي لسنة 2018 لمؤسسة النقد السعودي (ساما)
- 4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية 2010-2017

- سادسا: المواقع الإلكترونية

- 1) www.sama.gov.sa
- 2) www.swftinstitute.org
- 3) <http://cosit.gov.iq/ar/63-stat-ar/510-stat-trade>
- 4) [http://www.tradingeconomics.com/banco central de Venezuela](http://www.tradingeconomics.com/banco-central-de-venezuela)
- 5) <http://www.bbc.com/arabic/business-47072683>
- 6) <http://midan.aljazeera.net/reality/economy>
- 7) <https://www.bloomberg.com>
- 8) http://www.aleqt.com/2018/01/10/article_1312206.html
- 9) <http://www.aljazeera.net>
- 10) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
- 11) <http://data.imf.org>, International Financial Statistics

المراجع باللغة الأجنبية

I- Documents et rapports

- 1) Steven Barnett And Rolando Ossowski, *Operationl Aspects Of Fiscal Policy in Oil – Producing Countries* (International Monetary Fund, WP/02/177, October 2002).
- 2) Deaton, Agnus, *Understanding Consumption* (Oxford : Clarendon Press, 1992)
- 3) Bjerkholt, Olar, "*Fiscal Rule Suggestions For Economies with Non – Renewable Resources*", (Oaxaca : Mexico Paper Prepared For The Conference, Rules –based Fiscal Policy in emerging market economies, 2002).
- 4) U.S Department of Sat « Oil Embargo », 1973-1974, Office of the historia, October 1, 2013

II-Site Internet

- 1) <https://history.state.gov/milestones/1969-1976/oil-embarg>.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتسليط الضوء على مسار السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى غاية 2017، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في تغطية نفقاته الداخلية وتمويل برامج التنمية على العائدات البترولية، إذ تساهم صادرات هذا القطاع بأكثر من 90 % من إيرادات الدولة الجزائرية. وتشكل الجباية البترولية حوالي 64% من الإيرادات العامة للدولة. الأمر الذي يستدعي البحث عن وسائل جديدة لتمويل الاقتصاد الوطني بدل استحداث آليات جديدة لإقراض الخزينة العمومية، وما يمكن أن ينجم عن هذه الآلية من انعكاسات خطيرة على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، السياسة المالية، عائدات نفطية، صندوق ضبط الموارد

Résumé

Cette étude vise à analyser et à éclairer le cours de la politique budgétaire à la lumière des fluctuations des prix du pétrole en Algérie entre 2010 et 2017, considérant que l'économie algérienne dépend fortement de la couverture de ses dépenses internes et du financement de ses programmes de développement des revenus pétroliers. Plus de 90% des revenus l'Etat algérien. La collecte de pétrole représente 64% des recettes publiques de l'État. Ce qui appelle à la recherche de nouveaux moyens de financement de l'économie nationale plutôt qu'à la mise en place de nouveaux mécanismes de prêt au trésor public et aux conséquences possibles de ce mécanisme de graves répercussions sur l'équilibre macroéconomique en Algérie.

Mots-clés : prix du pétrole, politique fiscale, recettes pétrolières, fond de régulation des recettes.

Abstract

This study aims at analyzing and shedding light on the course of fiscal policy in the light of fluctuations in oil prices in Algeria during the period from 2010 to 2017, considering that the Algerian economy depends heavily on covering its internal expenses and financing its development programs on oil revenues. More than 90% of the Algerian state's revenues. Petroleum collection accounts for 64% of the state's public revenues. Which calls for the search for new ways to finance the national economy rather than the introduction of new mechanisms to lend to the public treasury, and the possible consequences of this mechanism of serious repercussions on the macroeconomic balance in Algeria.

Keywords : oil price, fiscal policy, oil revenue, resource control fund